



bank

التقرير
السنوي
٢٠١٩

www.hdb-egy.com



المحتوى

المحتوى

٣	● الفهرس
٤	● لمحة مختصرة عن البنك
٦	● كلمة العضو المنتدب
٨	● نبذة عن البنك
١٠	● طريقنا للوصول إلى التميز
١٣	● أبرز الملامح المالية للعام المالي
١٧	● أبرز ملامح الاستدامة للعام المالي
١٩	● استراتيجيتنا
٢١	● الجوائز
٢٣	● التزامنا
٢٦	● أعضاء مجلس الإدارة
٣٨	● مساعدا العضو المنتدب
٤١	● رؤساء القطاعات
٤٣	● لجان مجلس إدارة البنك
٤٥	● نشاط البنك في مجال الشركات والقروض المشتركة
٤٧	● نشاط البنك في مجال التجزئة وإدارة الأصول والالتزامات
٤٩	● نشاط البنك في مجال العمليات المصرفية
٥١	● نشاط البنك في مجال الشركات التابعة والشقيقة
٥٣	● نشاط البنك في مجال التجزئة المصرفية
٥٦	● نشاط البنك في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٥٨	● نشاط البنك في مجال الاستثمار والتعمير
٦٠	● نشاط البنك في مجال نظم المعلومات
٦٢	● نشاط البنك في مجال تطوير رأس المال البشري
٦٤	● نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية
٧٠	● الختام
٧٢	● الميزانية المستقلة المعتمدة ٢٠١٩



لمحة
مختصرة

صافي الربح
بعد احتساب الضريبة

١,٩٥١ مليار
جنيه مصري

عدد
ماكينات الصراف الآلي

٢٧٣ ماكينة

إجمالي قيمة الأصول

١٤,٤٦ مليار
جنيه مصري

قاعدة العملاء

أكثر من
١,٨٠٠ مليون عميل في مصر

الشركات التابعة
والشقيقة

٣٢ شركة
تابعة وشقيقة

صافي الدخل
من الأتعاب والعمولات

٣٢٩ مليون
جنيه مصري

صناديق الاستثمار

١ * صندوق موارد
٢ * صندوق التعمير

أكثر من
٢٦٣٢ موظفاً

الضرائب
المسدة للدولة

٥٩٨.٥ مليون
جنيه مصري

ودائع العملاء

٤١,٢٨٥ مليار
جنيه مصري

صافي إيرادات الفوائد

٢,٩ مليار
جنيه مصري

الفروع

أكثر من ٩٢ فرعاً
في جميع محافظات الجمهورية



بنك التعمير والإسكان هذا الصرح العريق الذي شُرفت بانضمامي إليه العام الماضي. استطاع في خلال مسيرة أربعين عاماً أن يجعل له مكانة متميزة في القطاع المصرفي المصري بفضل السياسات التي وضعتها الإدارة العليا للبنك و ثقة عملائنا و مساهمينا. و سوف يظل على العهد مواصلاً تحقيق أعلى معدلات التنمية وحريصاً على الاستثمار في شتى المجالات والمشاريع التنموية والعقارية. مع الارتقاء بمستوي الخدمات المصرفية بما يواكب التطورات التي تشهدها السوق المصرفية.

باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان أتقدم لسيادتكم بخالص التقدير معرباً عن اعتزازي بثقتكم الغالية. ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الأربعين الذي يلقي الضوء على نتائج و أنشطة البنك خلال العام المالي المنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩.

عام استثنائي

شهد الاقتصاد المصري خلال السنوات السابقة عده تغيرات إيجابية مهمة بفضل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الإدارة السياسية المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والتي بدأت تجني ثمارها حيث شهد عام ٢٠١٩ حصاد هذه الإنجازات من انخفاض معدلات البطالة والنهوض بالبنية التحتية.

هذا بالإضافة إلى السياسة النقدية الحكيمة التي وضعها البنك المركزي وفقاً لخطوات ممنهجة وعدة مبادرات مثمرة. تهدف إلى دعم الصناعة و المصانع المتعثرة و القطاع السياحي للوصول إلى التعافي الاقتصادي السريع و لمساندة السياسة الاقتصادية التي وضعتها الدولة.

وقد ساهمت هذه الإجراءات في ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى معدلات غير مسبوقة خلال عام ٢٠١٩ متجاوزاً ٤٥ مليار دولار لأول مرة. وتحسن مؤشرات الاقتصاد القومي حيث بلغ نمو الناتج المحلي ٥,٦ % وسجلت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً حيث انخفض إلى ٧,١ % في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١٢,٧ في يناير ٢٠١٩ مع الإشادة بنجاح هذا البرنامج دولياً من مؤسسات التقييم الدولي. حيث جاء تقرير مؤسسة «ستاندرز اند بورز» في تقييمها السيادي للاقتصاد المصري بالإبقاء على تصنيف B مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة.

وقد انعكس ذلك إيجابياً على أداء القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٩ حيث :

- * **زاد إجمالي الأصول** في البنوك المصرية من ٥٤٣٢,٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٨ إلى ٥٩٤٠ مليار جنيه مصري في السنة المالية ٢٠١٩ بمعدل نمو بلغ ٩,٣٤ %.
- * **زاد حجم الائتمان** الممنوح من البنوك في مصر بنسبة ١,٤٦% في السنة المالية ٢٠١٩ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨ ليصل إلى ١٨٤١ مليار جنيه مصري.
- * **ارتفع حجم الودائع** لدى البنوك (بما في ذلك الودائع الحكومية) في نوفمبر ٢٠١٩ بنسبة ٩,٦٦ % أي بمقدار ٣٦٧,٤ مليار جنيه مصري ليبلغ ٤١٧٠ مليار جنيه مصري.
- * **ارتفعت الودائع بالعملة المحلية** بنسبة ١٦,٥١ % خلال عام ٢٠١٩ أي بمقدار ٤٨٧,٤ مليار جنيه مصري لتبلغ ٣٤٣٩ مليار جنيه مصري في نوفمبر ٢٠١٩. في حين انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة ١٠,٤٦ % خلال عام ٢٠١٩ أي بما يعادل مقدار ١٢٢,٥ مليار جنيه مصري لتبلغ ٧٤٤,٤ مليار جنيه مصري. ويرجع ذلك الانخفاض إلى ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية واتجاه العملاء إلى الاستثمار بالعملة المحلية. وذلك طبقاً لأخر بيان صادر من البنك المركزي المصري.

الكلمة الافتتاحية

للعضو المنتدب

أداء قوي

وتشير التوقعات إلى أنه نتيجة الاستقرار الذي تشهده مصر في الوقت الراهن، سوف تتأثر جودة أصول البنوك تأثراً إيجابياً، وسوف تنمو الأصول والودائع والقروض في البنوك نمواً سريعاً ومن ثم سوف تتأثر الربحية إيجاباً في المدى القريب.

بالإضافة إلى أن هناك توقعات بفرص سانحة لتحقيق البنوك للنمو مع توقع ظهور سوق واعدة للتجزئة المصرفية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري في ظل المبادرات التي يفعلها البنك المركزي المصري لتدعيم النشاط المصرفي في مصر.

كان عام ٢٠١٩ نقطة تحول استراتيجي مهم في مسيرة بنك التعمير والإسكان في مختلف المجالات نحو تحقيق رؤيته الطموحة وتعزيز مكانته الريادية والارتقاء بالكفاءة التشغيلية.

فقد استطاع **بنك التعمير والإسكان** هذا العام أن يحقق معدلات نمو مرتفعة ونتائج جيدة ستكون بمثابة حجر الأساس لمزيد من التطور والمنافسة في السوق المصرفية المصرية وذلك بفضل تطبيق خطط استراتيجية مستدامة من أجل توسيع حصتنا السوقية في القطاع المصرفي مع الالتزام الكامل بتطبيق أسس ومبادئ حوكمة الشركات وأعلى معايير الرقابة الداخلية وحوكمة المخاطر وفقاً لمقررات بازل ٢، مع تبني البنك عدة مبادرات استراتيجية لزيادة محفظة الأفراد والشركات مع استقطاب عملاء جدد عن طريق طرح منتجات متخصصة مبنية على دراسات مستفيضة لاحتياجات مختلف شرائح السوق المصرية.

- * فقد بلغ **صافي الأرباح المجمعة** بعد الضرائب ٢,٢٢٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٩ بزيادة ١٣ % عن نفس الفترة لعام ٢٠١٨ بفضل نمو الاستثمار في شركاته التابعة والشقيقة .
- * حقق البنك نمواً ملحوظاً في **إجمالي الأصول** بلغ ١,٥ مليار جنيه .
- * ارتفعت **ودائع العملاء** بمعدل نمو قدره ٢١ % عن العام الماضي .
- * حققت **محفظة التسهيلات الائتمانية** نمواً قدره ٢٦ % متمثلة في زيادة قروض الشركات، وقروض التجزئة.

استطاع بنك التعمير و الإسكان أن يكون في مقدمة البنوك المصرفية التي تقدم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية تتلاءم مع احتياجات كافة شرائح العملاء و تقديمها بشكل تنافسي مع المتابعة المستمرة لكل ما يستجد على الساحة المصرفية و الحرص على التطوير الدائم في أدائه المصرفي للحفاظ على ثقة عملائه بجانب ريادتنا في قطاع التمويل العقاري و الذي يستحوذ فيه البنك **على نسبة ٣٠ %** من إجمالي التمويل في القطاع المصرفي.

كما استطعنا تقديم خدماتنا خارج نطاق الحدود الجغرافية والتوسع في مجال الخدمات المصرفية الرقمية تحقيقاً لتوجهات الدولة لخفض التعاملات النقدية وتعزيز التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية سواء عبر التليفون المحمول **(المحفظة الإلكترونية فلوسي فون – تنفيذ حجز الأراضي والوحدات الخاصة بالقرع العلنية عن طريق الإنترنت بكفاءة ودقة)**

تطوير المنتجات المصرفية

التوسع والانتشار الجغرافي

استهدفنا: سياسة التمديد الجغرافي تستهدف الوصول إلى المناطق النائية من خلال تنوع النطاقات الجغرافية والوجود في جميع محافظات مصر لتحقيق انتشار أوسع في مجال تقديم الخدمات المصرفية والوصول بخدمات البنك لأكبر عدد من العملاء في مختلف المواقع وخاصة هؤلاء الذين لم يسبق لهم التعامل مع النظام المصرفي ترسيخاً لمفهوم الشمول المالي وحق كل مواطن في الحصول على خدمات و تسهيلات مصرفية حيث:

- * بلغ عدد فروع البنك بنهاية العام **٩٢ فرعاً** مع تحديث بعض الفروع الأخرى.
- * بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي **٢٧٣ ماكينة** في جميع محافظات مصر لتلبية احتياجات ما يقرب من ١.٩ مليون عميل.

شكر وتقدير

ختاماً: أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى السادة مساهمي البنك وعماله على ثقتهم الدائمة بنا والتي كانت دافعاً قوياً لتحقيق هذه النتائج والإنجازات غير المسبوقة ونعد بالسعي الدائم من أجل تحقيق رؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية بخطوات ثابتة ومدروسة مدعومة بثقة عملائه ومساهميه لتحقيق مصلحة مساهميه ورضا عملائه.

والشكر موصول لكل من ساهم في هذا النمو والنجاح وأخص بالشكر السادة أعضاء مجلس إدارة البنك الكرام وإداراته التنفيذية وجميع العاملين بالبنك على ما بذلوه من جهد وتفان لتحقيق معدلات الأداء الناجحة لعام ٢٠١٩ والالتزام بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق مزيد من النجاحات ومواصلة مسيرة النمو المستدام.

كما يشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير على كرم المساندة و الدعم المستمر لكل من: السيد الأستاذ/ محافظ البنك المركزي المصري و السيد المهندس/ وزير الإسكان و المرافق و التنمية العمرانية .

حسن غانم

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب – بنك التعمير والإسكان



نبذة مختصرة

عاماً 40 من الثقة

بداية المسيرة

استطاع **بنك التعمير والإسكان** خلال رحلة طويلة امتدت لأربعين عاماً القيام بدور ريادي لخدمة المجتمع دون الاهتمام بالربحية فقط، وذلك بهدف التخفيف من حدة مشكلة الإسكان ودعم قطاع عريض من المواطنين الشباب ومحدودي الدخل بتوفير وتمويل وحدات سكنية تلائم شرائح الدخل المختلفة للارتقاء بمستوي المعيشة وتضييق الفجوة بين العرض والطلب في السوق العقارية كمهمة رئيسية للبنك في ذلك الوقت.

هذا بالإضافة إلى دوره في قيادة قاطرة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وضخ وإدارة استثمارات ضخمة كان لها دور تنموي واقتصادي كبير، قدم البنك للمجتمع المصري عدداً كبيراً من المشروعات الإسكانية والسياحية العملاقة، وساهم مع جميع هيئات الدولة في تقديم الحلول العقارية وإتاحة فرص للاستثمار العقاري لمختلف فئات الشعب من خلال عدة مشروعات مميزة .



**ثقة ملايين
تم بناؤها
في سنين**

طوال ٤٠ عاماً تمكن بنك التعمير والإسكان خلالها من بناء جسور متينة من الثقة بينه وبين ملايين العملاء وتحقيق حلم آلاف الأسر محققاً بذلك هدفه الرئيسي في توفير المسكن الملائم لكافة شرائح المجتمع وكانت تلك الثقة حافزاً قوياً للتوسع في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية التنافسية التي استطاع بها أن يخلق له مكانة متميزة بين أكبر البنوك المصرفية العاملة في مصر من خلال استراتيجية واضحة وطموحة.



**الرؤية
و الاستراتيجية**

يستهدف بنك التعمير والإسكان في رؤيته الطموحة خلال الفترة المقبلة أن يكون من ضمن أكبر ١٠ بنوك تجارية في السوق المصرفية المصرية تحمل على عاتقها مسئولية التميز في تقديم الخدمات المصرفية والعقارية مع العمل على المحافظة على كفاءة التشغيل المرتفعة حالياً. في خطوة تالية لما تم تحقيقه بخطي واثقة في النجاح للوصول إلى الأهداف في السنوات السابقة، حيث استطاع أن يصبح من أفضل خمسة بنوك في مصر من حيث كفاءة الأداء المصرفي مع المشاركة القوية في النشاط العقاري.

The background is a landscape photograph of a paved road stretching into the distance towards a range of mountains under a sunset sky. A large, dark, semi-transparent geometric logo is overlaid on the left side of the image. The logo consists of several interconnected shapes: a large diamond at the top, a vertical rectangle below it, and several smaller rectangles and triangles that form a stylized, abstract structure. The text is positioned on the right side of the image, overlaid on the landscape.

طريقنا للوصول إلى
التميز

و من غير الممكن تحقيق كل هذه الإنجازات دون جهود وإيمان العاملين بالبنك
فهم الركيزة الأساسية للنجاح عبر مشوار البنك الطويل حيث يملك البنك كوادر مهنية عالية
الكفاءة تسعى دوما الي الالتزام بقيم العمل وقواعد السلوك المهني وفقاً للاستراتيجية
العامة للبنك.

* مزيد من الكفاءات

يمتلك البنك كوادر بشرية متميزة ذات خبرة واسعة في المجال المصرفي والإداري
كما نجح البنك في استقطاب مجموعة من أفضل العناصر لتدعيم كفاءة العمل النوعي بالبنك.
بلغ عدد العاملين بالبنك ٢٦٣٢ موظفاً بنهاية عام ٢٠١٩ ويراعي البنك تحقيق المساواة وتكافؤ
الفرص بين جميع العاملين دون تمييز مع التأكيد على مبدأ تمكين المرأة حيث تبلغ نسبة
العاملين من الإناث إلى الذكور ٢٣ % في كافة القطاعات والمستويات المهنية والقيادية.

* زيادة فرص التطوير والتدريب:

لحرص البنك الشديد على استثمار ثروته البشرية وتنمية الكفاءات والكوادر
المصرفية والإدارية باتباع أحدث نظم التدريب المهنية لرفع مستوي الأداء في تقديم خدمة العملاء
والنهوض بها. وتأهيل الكوادر لتولي المناصب القيادية بالبنك في ظل تحديات وظروف المنافسة
القوية بالقطاع المصرفي، قام البنك بإنشاء مركز التطوير والتدريب بمدينة الشروق عام ٢٠٠٤ لرفع
كفاءة الكوادر البشرية (مصرفياً وإدارياً) وفقاً لأحدث النظم والتقنيات الحديثة.

* وتم توفير ٦٠٧٨٩ فرصة تدريبية منذ إنشائه وحتى الآن في مختلف القطاعات المصرفية
بالإضافة إلى دورات التنمية البشرية.

* وبلغ عدد الدورات التدريبية خلال عام ٢٠١٩ إجمالي ٧٥٦٦ فرصة تدريبية استفاد منها ٢,٢٦٣
موظفاً بمتوسط ٣ فرص تدريبية للموظف طوال العام.

* هذا بالإضافة إلى الدورات التدريبية الخارجية للمستويات القيادية والإدارة العليا التي بلغت
٣٤٩٩ فرصة تدريبية خلال عام ٢٠١٩.

مزيدا من الخدمات والمنتجات المصرفية

بعد أن احتل بنك التعمير والإسكان عرش التمويل العقاري وتتويجه كأفضل بنك
عربي في التمويل العقاري لخمس سنوات متتالية ولاستثمار ثقة عملائه والرغبة في تنميتها، فقد
قام البنك خلال السنوات الماضية بطفرة هائلة في تطوير وتحديث خدماته المصرفية والعقارية
المقدمة للأفراد والشركات بما يتواءم مع التطور العالمي للخدمات المصرفية مع المتابعة
المستمرة لتطبيق كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا المصرفية لينافس أكبر البنوك
العاملة بمصر.

وخلال عام ٢٠١٩ تم استحداث منتجات إدارية بمزايا تنافسية عديدة
(التوفير التصاعدي / تحويل المرتبات / توفير بيزنس / الشهادات السبعية والخماسية / حصالتي).

هذا بالإضافة إلى التوسع في إصدار الخدمات الإلكترونية:

(محفظة فلوسي فون - تنفيذ حجز الأراضي و الوحدات الخاصة بالقرع العلنية عن طريق الإنترنت
بكفاءة و دقة).

ونحن بصدد التجهيز لإطلاق خدمتي الإنترنت البنكي والموبايل البنكي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠
قد أظهرت نتائج عام ٢٠١٩ نموا ملحوظا في نشاط التجزئة المصرفية حيث:

* بلغ النمو في قيمة القروض المصدرة عن العام الماضي نسبة ٣٠٠ %.

* محفظة الودائع حققت ١٠١ % من المستهدف لعام ٢٠١٩ .

* إصدار ٣,٨٦٠ بطاقة ائتمانية خلال عام ٢٠١٩ مقابل ٣٠٠ بطاقة تم إصدارها خلال عام ٢٠١٨ .

* نمو استثنائي لقروض السيارات حيث تم تنفيذ ٣٨٨ قرصاً بمبلغ إجمالي ٦٢,٦ مليون جنيه خلال
٤ أشهر فقط .

تعكس هذه النتائج مدي ثقة و إقبال العملاء المتزايد على منتجات البنك المصرفية .

ومن أجل الوصول لأفضل المعايير العالمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات تم وضع
استراتيجية تهدف إلى إعادة الهيكلة الشاملة للعمليات المركزية بالتوازي مع استخدام تكنولوجيا
المعلومات حيث قام البنك خلال عام ٢٠١٦ بتحديث النظام المصرفي Core Banking System و تطبيق
النظام البنكي الجديد T24 بجميع فروع البنك.

خلال عام ٢٠١٩، تم إجراء التحديثات المستمرة لهذا النظام و تطويره و متابعة كفاءة العمل به
بما يتوافق مع معايير البنك المركزي مع تطبيق كافة الأنظمة الحديثة من عمليات التحويل النقدي
«ACH - Swift» بالإضافة إلى أحدث أنظمة التأمين ضد الهجمات الإلكترونية و إنشاء شبكة ربط بين
الفروع لتحقيق أداء أفضل للمنظومة البنكية.

تم إنشاء مركز معلومات ومركز تبادلي على أعلى مستوى تقني بمدينة برج العرب والإعداد
لتجهيز مركز إداري للطوارئ لآخر مثيل له بفرع البنك بالتجمع الأول لتنفيذ كافة مهام وأعمال البنك
في حالات الضرورة القصوى. مما ساهم في سرعة البدء في إنجاز عملية التحول الرقمي وتطوير
الخدمات المصرفية بما يساهم في تعزيز قدرته التنافسية.

من خلال المساهمة في رؤوس أموال العديد من الشركات التي تحقق التكامل
مع أنشطة البنك من خلال منظومة متكاملة تعمل على تنوع المنتجات والأنشطة وارتفاع القدرة
التنافسية وبالتالي زيادة حصة البنك وشركاته بالسوق مما يحقق زيادة الربحية، فقد حققت محفظة
الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة توزيعات أرباح عام ٢٠١٩ بقيمة ١٢٢ مليون جنيه.

مزيد من التطوير التكنولوجي

مزيد من التوسع الاستثماري

من خلال تنوع النطاقات الجغرافية والتواجد في جميع محافظات مصر لتحقيق انتشار أوسع في مجال **تقديم الخدمات المصرفية** والوصول بخدمات البنك لأكبر عدد من العملاء في مختلف المواقع وخاصة هؤلاء الذين لم يسبق لهم التعامل مع النظام المصرفي ترسيخاً لمفهوم **الشمول المالي**

الفروع :

تم خلال عام ٢٠١٩ افتتاح ٧ فروع (المحلة الكبرى - منوف - الفرسان - النخيل - الرحاب - شيل أوت - العباسية) ليصل إجمالي فروع البنك بنهاية العام إلى (٩٢) فرعاً ونستهدف خلال عام ٢٠٢٠ زيادة شبكة الفروع على مستوى الجمهورية.

ماكينات الصراف الآلي ATMs

بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي ٢٧٣ ماكينة في جميع محافظات مصر لتلبية احتياجات ما يقرب من ١,٩ مليون عميل يمكن من خلالها التعامل على كافة الحسابات من «سحب/ إيداع/ تحويلات/ دفع تبرعات/ أقساط/ سداد فواتير/ اشتراكات و العديد من الخدمات الأخرى».

لا يقتصر هدف البنك فقط على مجرد تحقيق مردود اقتصادي، ولكنه ومنذ نشأته يستهدف حل المشكلات الاجتماعية والإسكانية من خلال توفير المسكن الملائم لمختلف فئات المجتمع بأسعار تناسب الجميع.

ساهم البنك من خلال دوره في المسؤولية المجتمعية في العديد من قضايا المجتمع وعلى رأسها مجالي (الصحة والتعليم).

لم يغفل البنك أيضاً دوره في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والأنشطة الرياضية والثقافية وإحياء التراث والمحافظة عليه من خلال عدة أنشطة ومساهمات في كافة المجالات،

فقد بلغت مساهمة البنك ٤٤,٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩ موجهة لكافة أوجه الاحتياجات المجتمعية.

بفضل السياسات التي وضعتها الإدارة العليا للبنك ورحلة طويلة من ثقة عملائنا ومساهميننا فإن البنك سيظل حريصاً على المزيد من الإنجازات لتحقيق مصالح المساهمين والمودعين وجميع المتعاملين مع البنك مع تحقيق أعلي معدلات التنمية والاستثمار في شتى المجالات والمشروعات التنموية والعقارية.

ونستعرض على سيادتكم نتائج أنشطة البنك المالية وغير المالية خلال عام ٢٠١٩

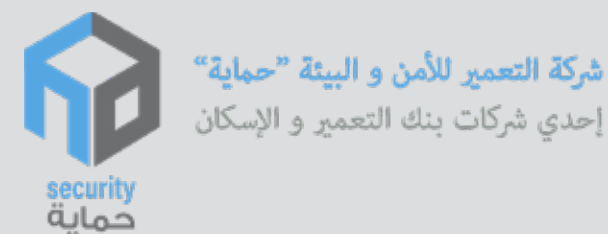


**مزيداً من
الانتشار
و التوسع
الجغرافي**



**مزيد من
العطاء
المسؤولية
المجتمعية**

*** و يبلغ عدد الشركات التابعة والشقيقة للبنك ١٧ شركة و ١٥ شركة متاحة للبيع أي بإجمالي عدد ٣٢ شركة**



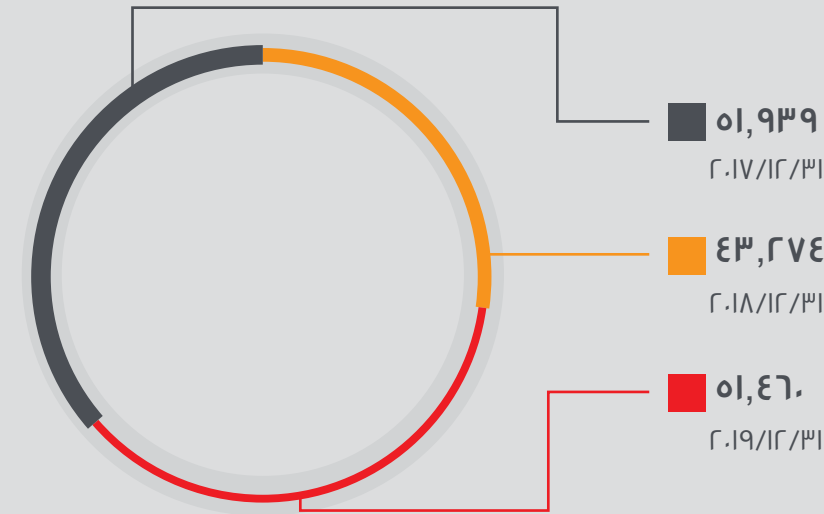


أبرز الملاحم المالية

أهم المؤشرات المالية للبنك لعام ٢٠١٩

إجمالي الأصول

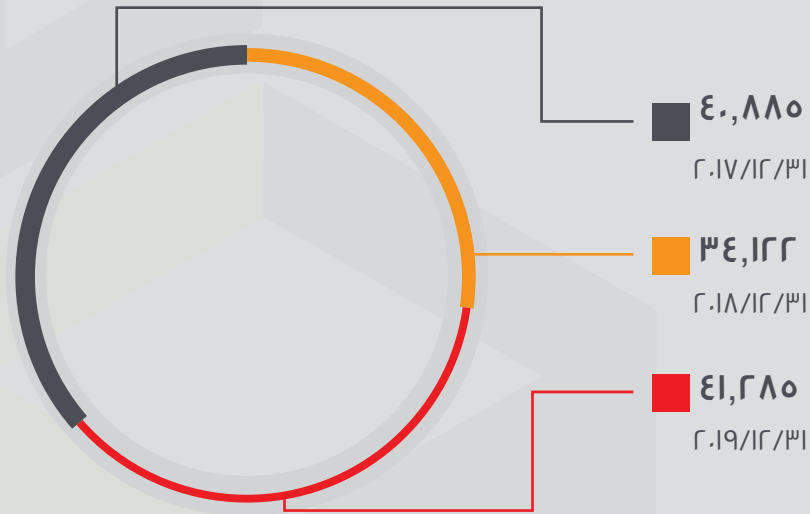
(مليون جنيه مصري)



ارتفع إجمالي أصول البنك بمقدار ٨١٨٦ مليون جنيه مصري بنسبة ١٩% في عام ٢٠١٩ على عام ٢٠١٨

محفظة ودائع العملاء

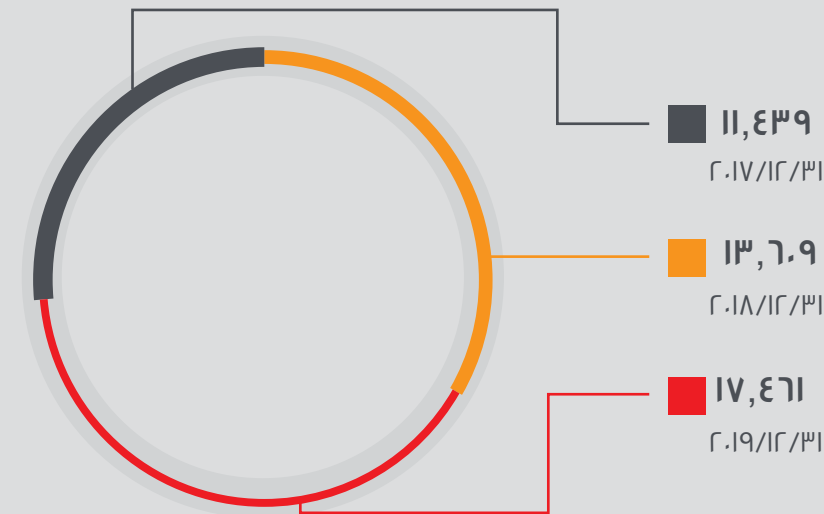
(مليون جنيه مصري)



ارتفع ودائع العملاء بمبلغ ٧١٦٣ مليون جنيه بنسبة ٢١% في عام ٢٠١٩ على عام ٢٠١٨.

صافي محفظة القروض

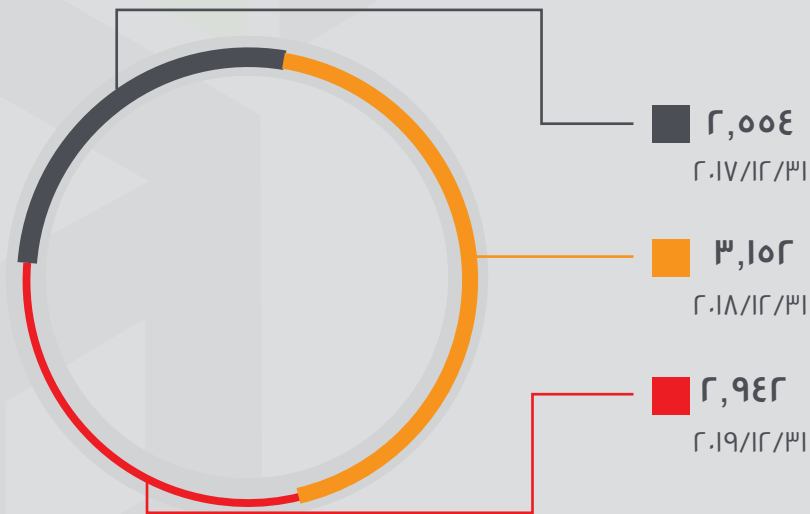
(مليون جنيه مصري)



ارتفع صافي محفظة القروض بمقدار ٣٨٥٢ مليون جنيه بنسبة ٢٨% في عام ٢٠١٩ على عام ٢٠١٨

صافي الدخل من العائد

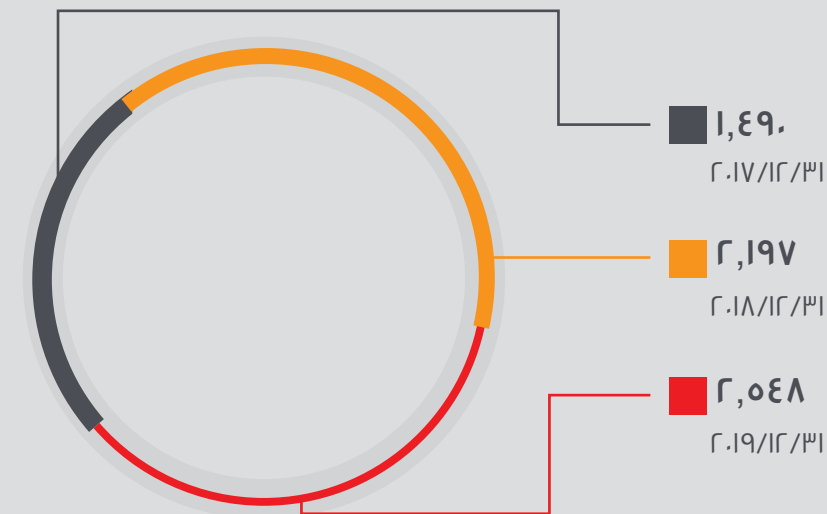
(مليون جنيه مصري)



انخفض صافي الدخل من العائد بمبلغ ٢١٠ ملايين جنيه مصري بنسبة ٦,٦٦% في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨ وذلك لارتفاع تكاليف الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٢٤% عن عام ٢٠١٨ مقابل ارتفاع عائد القروض بنسبة ٨% فقط.

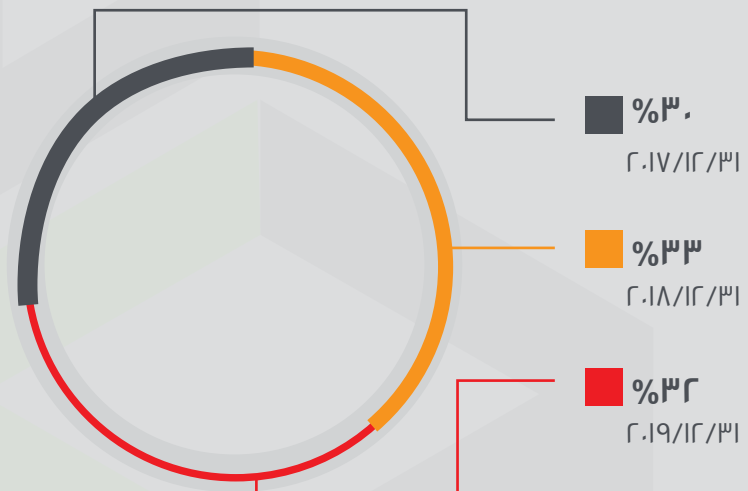
صافي الربح قبل الضرائب

(مليون جنيه مصري)



زيادة **صافي الربح** قبل الضرائب بمبلغ ٣٥١ مليون جنيه بنسبة ١٦% في عام ٢٠١٩ على عام ٢٠١٨.

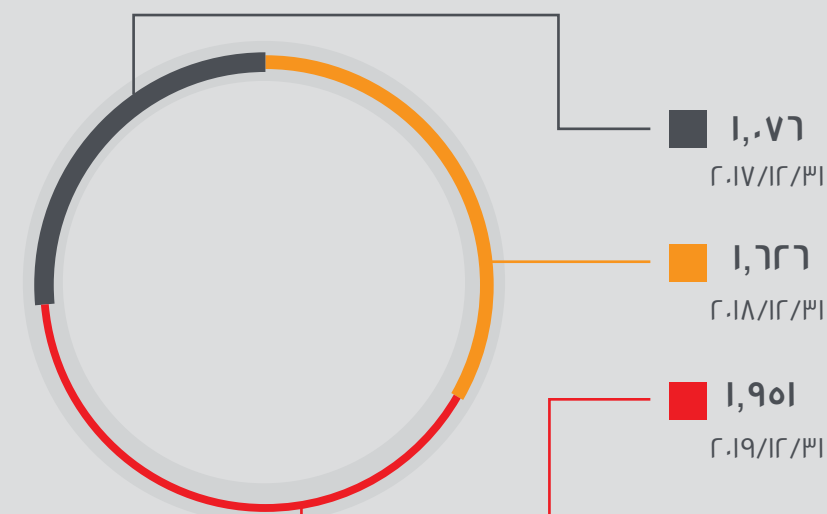
العائد على حقوق الملكية



بلغت نسبة العائد على **حقوق الملكية** (متضمنة صافي ربح عام ٢٠١٩) نسبة ٣٢% بانخفاض قدره ١% عن عام ٢٠١٨.

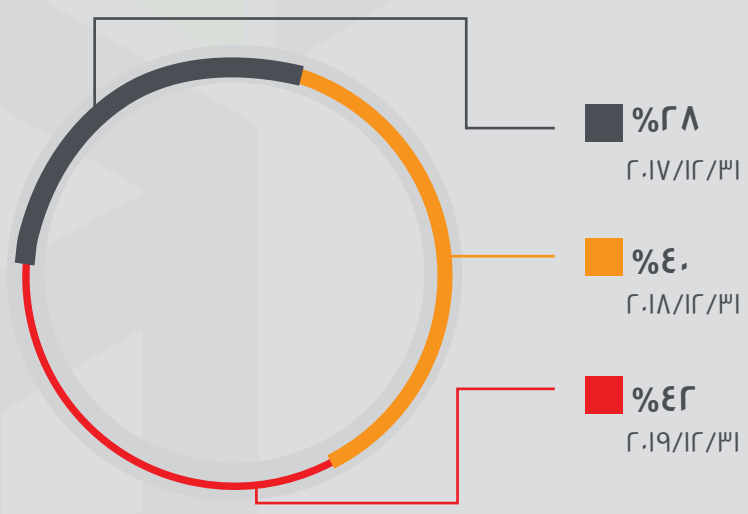
صافي ربح العام

(مليون جنيه مصري)



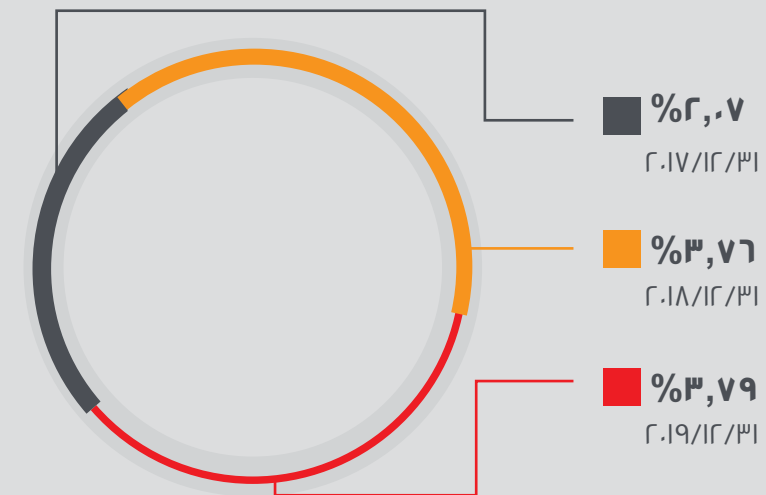
زيادة **صافي الربح** بمبلغ ٣٢٥ مليون جنيه بنسبة ٢٠% في عام ٢٠١٩ عن عام ٢٠١٨.

صافي القروض إلى ودائع العملاء



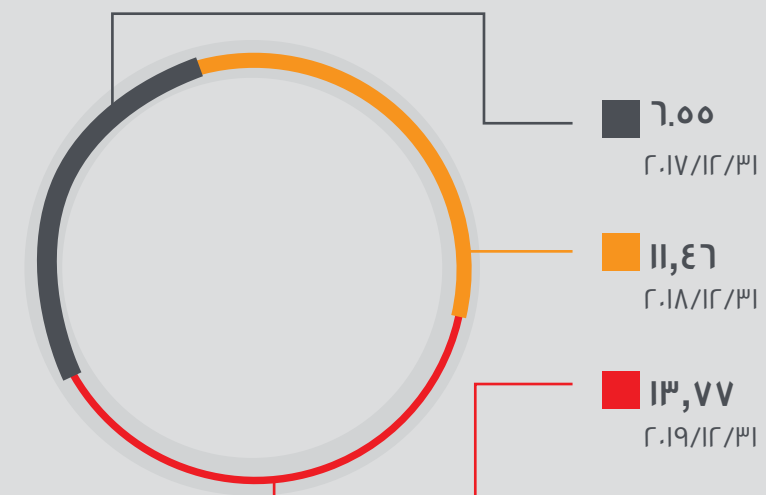
بلغت نسبة **صافي القروض / وداائع العملاء** في عام ٢٠١٩ نسبة ٤٢% بزيادة قدرها ٢% على عام ٢٠١٨.

العائد على الأصول



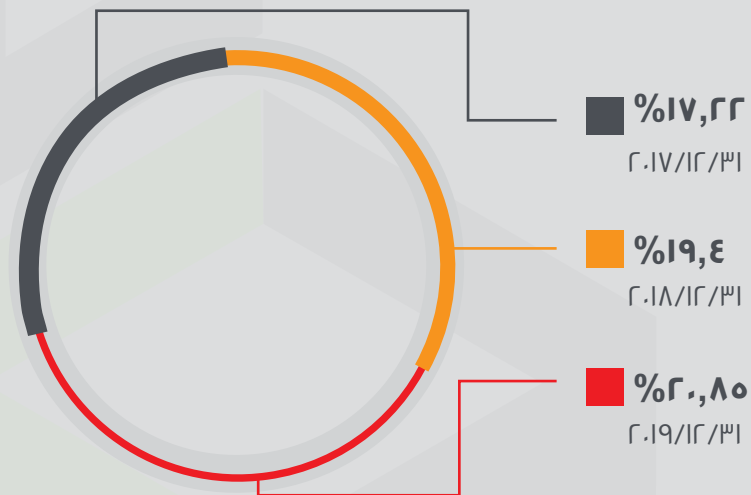
بلغت نسبة العائد على إجمالي الأصول في عام ٢٠١٩ نسبة ٣,٧٩% بزيادة ٠,٣% على عام ٢٠١٨.

نصيب السهم من الأرباح



بلغ نصيب السهم من الأرباح في عام ٢٠١٩ مبلغ ١٣,٧٧ جنيه مصري بزيادة ٢٠% على عام ٢٠١٨.

معدل كفاية رأس المال



بلغ معدل كفاية رأس المال في عام ٢٠١٩ نسبة ٢٠,٨٥% بزيادة ١,٤٥% على عام ٢٠١٨.



أبرز ملاحم الاستدامة



- يقدم بنك التعمير والإسكان مجموعة من المزايا التنافسية فيما يتعلق بالأجور والرواتب والرعاية الصحية.

- يوفر البنك أيضاً وسائل الانتقال والرحلات الترفيهية وغيرها من مزايا اجتماعية ورياضية.



- التعاون مع مؤسسة مظلة التابعة لمؤسسة أغاخان - بهدف تدريب الشباب على الحرف المهددة بالانقراض - بمبلغ ٣ ملايين جم.
- جامعة النيل لريادة الأعمال - المشاركة في مبادرة البنك المركزي لإنشاء حاضنة في مجال البناء والتشييد.

- بروتوكول تعاون بين البنك وشركة مدينة دمياط للأثاث لتمويل الورش المتخصصة في صناعة الأثاث والتي تعد من المشروعات القومية التي تسعى لتطوير صناعة الأثاث في المحافظة التي تنتج نحو ٤٨% من إجمالي صناعة الأثاث في مصر وتصدر نحو ٧٠% من إجمالي ما يتم تصديره من الأثاث المصري.



- يمثل عدد الموظفين ٢٣% تقريباً من إجمالي عدد الموظفين ببنك التعمير والإسكان.



- امتد اهتمام البنك بالبيئة بحيث أخذ في الاعتبار البعد البيئي عند تجهيز الفروع الجديدة للبنك من خلال تركيب نظام الإضاءة LED.
- استخدام الأدوات الصحية الموفرة للماء.
- تم خفض معدل الاستهلاك السنوي للورق بنسبة ٣٠%.



الخطوط العامة

لاستراتيجية البنك



الرؤية

الوجود ضمن أكبر عشرة (١٠) بنوك تجارية في السوق المصرفية مع العمل على المحافظة على كفاءة التشغيل المرتفعة الحالية.



الرسالة

السعي إلى التميز في تقديم الخدمات المصرفية والإسكانية والخدمات العقارية للعملاء من خلال التطوير المستمر لرأس مالنا البشري وتقديم مستوى متميز من الخدمات لتحقيق احتياجات عملاء البنك وطموحات المساهمين.

القيم التي يتولى مصرفنا ترسيخها هي:

المصداقية:

نؤمن أن المصداقية هي جوهر العمل المصرفي والتي تحكم جميع تعاملاتنا مع عملائنا وأصحاب المصالح للحفاظ على مصالح مصرفنا ومكانته وسمعته.



عملنا شركاؤنا:

نؤمن بأن فهم احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لتلبية باحتراف و مهنية هو محور التركيز الرئيسي لأعمالنا.



التميز:

نسعى دائماً إلى التميز في أعمالنا بما يتفق مع المعايير المحلية والدولية في جميع مجالات أنشطتنا، ونلتزم بالتطوير الشامل والمستمر لمصرفنا لتقديم خدمة متميزة للعميل.



روح الفريق:

نؤمن بالعمل بروح الفريق لتحقيق رؤية وأهداف مصرفنا وبناء روابط وعلاقات عمل متميزة مع تشجيع روح المنافسة البناءة للعاملين.



الاحترام:

نبني جميع علاقاتنا مع الغير على الاحترام والمعاملة المتساوية والحفاظ على الكرامة على كافة المستويات.

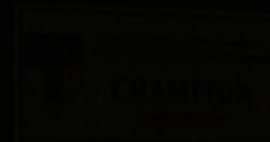


التنمية المستدامة:

نسعى جاهدين بأن نكون عضواً مسؤولاً وفعالاً في مجتمعنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الالتزام بمبدأ الحوكمة والمعايير الاجتماعية والبيئية مع التركيز على الدور الاجتماعي وليس فقط المردود الاقتصادي.



الجوائز





جائزة أفضل بنك عربي

متخصص في التمويل
والتطوير العقاري
لعام ٢٠١٩

حصل بنك التعمير والإسكان للعام
الرابع على التوالي جائزة أفضل
بنك عربي متخصص في التمويل
والتطوير العقاري لعام ٢٠١٩، وذلك من
خلال الاحتفالية السنوية للاتحاد الدولي
للمصرفيين العرب ببيروت وهو اللقاء
السنوي الذي يقيمه الاتحاد لجوائز التميز
والإنجاز المصرفي تكريماً للمؤسسات
المصرفية العربية على ما قدمته
لمجتمعاتها من جهود وعطاء للارتقاء
بالصناعة المصرفية على مستوى العالم
العربي.

إلتزامنا

الحوكمة

يُدرِك **البنك** ضرورة الالتزام بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة والتي تنبع من أهمية **تطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة** والتي يتخذها البنك كثقافة عامة ورؤية واستراتيجية طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام وليس فقط في الأجل القصير، وذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة للمساهمين والمحافظة على ثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق كافة أصحاب المصالح وكذلك حقوق العاملين بالبنك والمتعاملين معه.

كما يلتزم **البنك** بالتأكد من أن كافة أنشطته تتم وفقاً للقواعد والأنظمة المصرفية المعمول بها وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسيل الأموال، وعليه يواجد بالبنك إدارة مستقلة للالتزام بغرض تحديد ومراقبة وتقييم أي مخاطر ناتجة عن عدم الالتزام ودعم البنك بالرأي الفني والرقابة المستمرة لمخاطر الالتزام ، كما تعمل على التأكد من الالتزام بميثاق الأخلاق والسلوك المهني .

وفي هذا الإطار فقد قام البنك **بتفعيل بعض التطبيقات التكنولوجية الحديثة** ذات الصلة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تتمثل في:-

* SAS PLATFORMGO

* SIRON EMBAR

* GRC

* يخضع **بنك التعمير والإسكان** للعديد من القوانين والتشريعات والتعليمات الرقابية المحلية والدولية ويلتزم بها جميع العاملين مع الالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات وتنفيذ القرارات الصادرة داخلياً من مجلس الإدارة والإدارة العليا .

* كما يُمنع على العاملين القيام بأي من الممارسات التي من شأنها مساعدة العملاء في إخفاء أي من البيانات الخاصة بالهوية أو التهرب الضريبي .

* يلتزم البنك **بقوانين وتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب** مع بذل الجهود الواجبة للتعرف على هوية العملاء والغرض من معاملاتهم ومدى توافقها مع طبيعة النشاط والدخل .

* الالتزام بدقة الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وجود أي اشتباه .
* الإبلاغ **بسرعة ودقة وسرية** عن أي نشاط مشبوه أو غير اعتيادي أثناء تعاملهم مع العملاء بوجود شبهة غسيل أموال أو تمويل إرهاب .

* يحظر على العاملين الإفصاح لأي عميل أو مستفيد عن أي بيانات أو معلومات تتعلق بالتحقيق أو الفحص والإبلاغ عن أي حالات مشتبه فيها تتعلق بغسيل الأموال نظراً للسرية الخاصة لتلك الحالات .

* في حالة وجود اشتباه يتم إخطار قطاع الالتزام (**وحدة مكافحة غسيل الأموال**) .

سرية المعلومات

* يلتزم العاملون بالحفاظ على **حماية المعلومات الخاصة بالبنك** وغير المخصصة للنشر وكل ما يتعلق ببيانات وحسابات العملاء والموردين والعاملين بالبنك .

* يحترم البنك خصوصيات جميع شركائه في جميع التعاملات وعلى الأخص العملاء / مع الالتزام بجميع قوانين سرية المعاملات التجارية .

* كما **يحظر الإفصاح عن أي معلومات** تتعلق بعميل إلى طرف آخر إلا بعد اتخاذ الإجراءات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

* يحظر تماماً استغلال **المعلومات أو المراكز المالية** التي اطلع عليها العاملون بطريقة يترتب عليها تعارض بين المصالح الشخصية لهم من جهة ومصالح البنك والعملاء من جهة أخرى .

* كما أنه غير مسموح للعاملين أو أقاربهم **من الدرجة الأولى** القيام بعمليات تجارية شخصية مع العملاء .

يولي البنك أهمية كبيرة **لإدارة المخاطر** على جميع مستوياته وذلك من خلال وجود إطار عمل يضمن توازناً دقيقاً بين الخطر والعائد، حيث يعمل قطاع المخاطر على تحديد الخطر وقياسه ومراقبته ورصده وإدارته، ويتم تقديم التقرير عن المخاطر الجوهرية بانتظام للجنة المخاطر بالإضافة إلى عرض تقييم دوري لفعالية الضوابط الرقابية للمخاطر ... ويستمر البنك في تحسين أطر تحديد المخاطر لضمان مؤشرات الإنذار المبكر واتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وفي هذا الإطار فقد قام قطاع المخاطر بالإجراءات التالية :-

* استمرار عمليات المراجعة الدورية للجدارة الائتمانية لكافة عملاء التسهيلات الائتمانية للشركات بشكل فردي وذلك بهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية أو تراجع يستلزم اتخاذ إجراءات احترازية ،

* كما يتم تحليل نوعية وجودة المحفظة الائتمانية وفقاً لمؤشرات محددة للأداء ويتم إجراء اختبارات التحمل لقياس قدرة القاعدة الرأسمالية للبنك على تغطية واستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تلحق بالبنك.

* في حالة حدوث أي من السيناريوهات المفترضة .

وفي إطار حرص واهتمام إدارة البنك على **تطوير أنظمة الضبط والرقابة** بشكل مستمر يتم تطبيق عدة منهجيات لقياس مخاطر التشغيل تهدف للتعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتقييمها وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة والتي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار في تحجيم تلك المخاطر من أهمها :

* استمرار اتباع **النهج الاستباقي للحد من المخاطر التشغيلية** من خلال تحديث مصفوفات المخاطر لمختلف مراكز العمل بالبنك وذلك في إطار استمرار تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (RCSA) وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة.

* **تطوير مؤشرات الخطر الرئيسية** لدى البنك (Key Risk Indicators) والتي يتم الاعتماد عليها كمؤشر أو دلالة على المخاطر المحتملة، وتعتبر نظام إنذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين.

* **تطوير آلية ومنهجية اختبارات التحمل** Stress Testing. كما تتم عملية إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بشكل مستمر والتي أظهرت نتائجها إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب وتغطية كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

تعارض المصالح

إدارة المخاطر

الالتزام بالضوابط الرقابية

مكافحة غسيل الأموال



موظفونا

يتبنى البنك نهجاً قيادياً محوره الأفراد بما يوفر الالهام والدعم والإرشاد لموظفيه كما يؤمن البنك بشكل قوى بأن تمكين موظفيه يمثل ضرورة لتحقيق استدامة أداء العمليات والذي يمثل هدفاً شاملاً له ويهدف تحقيق نموذج العمل المطلوب القائم على تحقيق التنمية ورضاء العميل ويضع البنك قدراً كبيراً من الثقة في موظفيه كما يولى أقصى قدر من الاهتمام لتوفير المزايا لهم وتحقيق الرضاء لهم والذي يؤدي في المقابل إلى رفع مستوى رضاء الموظفين وخفض معدلات دوران العمالة .

* يتوقع البنك من كل موظف لديه أن يكون سفيراً له بتمثيل معايير الأخلاقية عالية المستوى باعتباره بنكاً يمتلك إدارة تحركها القيم، ويقوم البنك بغرس قيمه والتزاماته في الموظفين الجدد من خلال برنامج تعريفى و برامج التدريب على المهارات القيادية.

* كما أنها تنمى الشعور بالانتماء الذى يشجع الموظفين ليكونوا أكثر حرصاً على تحديد المخاوف المحتملة والتعبير بحرية عنها في مثل هذه المواقف .

* يمثل البنك لكافة القوانين المطبقة واللوائح المعمول بها والمعايير القائمة والاتفاقيات أو الارشادات فيما يتعلق بحقوق الإنسان ورضاء الموظفين من خلال الالتزام بالمبادئ الآتية :-

- بمنع البنك عن استغلال عمالة الأطفال .
- يوفر البنك أوضاع عمل إنسانية ولائقة يحظى فيها الموظفون بمعاملة تحفظ احترامهم وكرامتهم .
- يحظر البنك التمييز المتعمد على أساس العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو على أى أساس آخر .
- يضمن البنك توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
- الرواتب واستحقاقات العمل تدفع في الوقت المحدد لها طبقاً لقوانين العمل ولوائح العاملين .
- يحترم البنك الحق في الانضمام إلى الاتحادات العمالية حيث يحق للموظفين الانضمام أو تشكيل أو الامتناع عن أى اتحاد عمالى دون الخوف من التعرض للعقوبة أو التهديد أو مضايقات .

تسهيل انتقالات الموظفين:

يحرص البنك على توفير وسيلة مواصلات سهلة ومدعومة لموظفيه لزيادة الإنتاجية وتعزيز الرفاهية العامة .

الرحلات الترفيهية.

الأنشطة الاجتماعية والرياضية.

حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعى.



أعضاء
مجلس الإدارة

السيد الأستاذ

حسن غانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب –
بنك التعمير والإسكان

التحق السيد حسن غانم ببنك التعمير والإسكان في سبتمبر ٢٠١٧ حيث شغل منصب العضو المنتدب للشئون المصرفية، ثم تولي منصب نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في يناير ٢٠١٨ وفي ديسمبر ٢٠١٩ بدأ حسن غانم رسمياً ممارسه مهام منصبه كرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان.

يتمتع غانم بخبرة مصرفية كبيرة تصل الى ما يقرب من ٣٤ عام في مجال تمويل الشركات، التمويل الهيكلي، العمليات المصرفية بالإضافة الي الخدمات المصرفية للشركات متعددة الجنسيات. أكتسب غانم تلك الخبرة الواسعة من خلال العمل في مؤسسات مالية متعددة الجنسيات، إقليمية ومحلية.

- التحق حسن غانم ببنك الاسكندرية في أكتوبر ٢٠١٤، وشغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات و رئيس قطاع الاستثمار المصرفي و المؤسسات المالية و التحويلات البنكية. وفي مارس ٢٠١٧ تم تعيينه عضو مجلس إدارة تنفيذي بمجلس إدارة بنك الاسكندرية بالإضافة الى إدراج إدارة المشروعات المتوسطة تحت قيادته ليصبح رئيساً على جميع القطاعات المتخصصة لتمويل الشركات.
- كما شغل غانم منصب رئيس قطاع ائتمان الشركات ببنك الامارات دبي الوطني NBD (بي ان بي باريبا سابقا).
- بالإضافة الى العديد من المناصب القيادية لعديد من الجهات ومن ضمنها عضوية مجلس إدارة بكل من شركة بنك الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي وشركة الكاتيل مصر والتي تعد أحدي الشركات العالمية العاملة في مجال الاتصالات.
- وكان غانم قد بدأ حياته المهنية المصرفية ببنك مصر الدولي MI Bank حيث تدرج بالمناصب المصرفية و القيادية خلال الفترة من ١٩٨٦ – ٢٠٠٥

خبرة غانم المهنية تستند على دراسة اكااديمية مميزة:

فبعد حصوله على درجة البكالوريوس من كلية التجارة –جامعة عين شمس

حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA (تخصص تمويل)

كما حصل على الدبلومة في التمويل والاستثمار.





السيد الدكتور المهندس عاصم عبد الحميد الجزار

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

وزير الإسكان والمرافق منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بوزارة الإسكان والمجمعات العمرانية وعضو هيئة التدريس بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني بجامعة القاهرة.

حاصل على :

- بكالوريوس التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة.
- حصل على درجة الدكتوراه في قسم التصميم العمراني بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة .
- حصل على العديد من الدبلومات والشهادات المتخصصة في التصميم العمراني والسياحة البيئية وأساليب وتقنيات الرصد البيئي وتقييم الأثر البيئي والإدارة في عدد من الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة كجامعة القاهرة وجامعة بروكس أكسفورد بالمملكة المتحدة وجامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل الدكتور عاصم عبد الحميد عضوية مجلس الإدارة لكل من:

- الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية.
 - بنك التعمير والإسكان.
 - اللجنة والوزارية لتنمية محور قناة السويس.
 - الهيئة العامة للتنمية السياحية.
 - المجلس الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة.
 - الشركة السعودية المصرية.
 - وعدد كبير من المراكز والمؤسسات واللجان الفنية الأخرى.
- كما أن لديه رصيداً كبيراً من الأبحاث والدراسات العلمية منها:
- تطوير الواجهة النيلية لمدن محافظة أسوان.
 - تطوير الواجهة النيلية لمحافظة القاهرة.
 - المعايير التخطيطية لخدمات المرافق في المدن المصرية.
 - تقييم الأثر البيئي.

فضلاً عن مشاركته في العديد من المشاريع السياحية الكبرى في العين السخنة ومرسي علم والساحل الشمالي وحلون والأهرامات ورأس البر.



السيدة المهندسة رائدة علي صالح المنشاوي

عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية.

– تشغل المهندسة/ رائدة علي صالح المنشاوي منصب مساعد أول رئيس مجلس الوزراء ونائب وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية منذ ٢٠١٩ وحتى الآن.

- حاصلة علي بكالوريوس الهندسة المعمارية عام ١٩٨٥.
- تمثل رائدة المنشاوي خبرة عملية في مجال العمل العام منذ أن تخرجت من الجامعة.
- تدرجت في المناصب القيادية والإدارية بفضل المهارة والجدية.
- شغلت عدداً من المواقع بوزارة الإسكان قبل عام ٢٠١٩ منها:
- المشرف علي مكتب السيد وزير الإسكان.
- وكيل أول وزارة الإسكان منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٧.
- رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير من أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى يونيو ٢٠١١.



السيدة الأستاذة نيره نزيه أحمد أمين

عضو مجلس الإدارة – مستقل من ذوي الخبرة

– حاصلة على بكالوريوس اقتصاد وإدارة الأعمال.

شغلت وتدرجت في العديد من المناصب :

- سيتي بنك بقطاعاته المختلفة:
- تمويل الشركات الخاصة والعامة
- المعاملات الخارجية والمالية.
- رئيس تمويل الشركات والائتمان في مصر.
- رئيس تمويل الشركات ومدير مخاطر الائتمان – تونس.
- المسئول الأول (المدير العام) – تونس.
- المدير الإقليمي لمخاطر الائتمان بشمال إفريقيا لمجموعة سيتي بنك.
- مدير عام التجزئة المصرفية وشبكات الفروع – بنك عودة.
- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – لبنك بيريروس



السيد المهندس

طارق قابيل محمد عبد العزيز قابيل

عضو مجلس الإدارة – مستقل من ذوي الخبرة

وزير التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨.

حاصل على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية – جامعة الإسكندرية.

يشغل المهندس/ طارق قابيل عضوية العديد من الشركات والمجموعات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى لما يمثله من خبرة عملية وعلمية في مجال الاقتصاد والتجارة.

- مجموعة مستشفيات كليوباترا.
- بنك التعمير والإسكان.
- صندوق المشروعات المصري الأمريكي.
- مجموعة ليلاس جروب تونس.
- شركة سيتي أيدج للتطوير العقاري.
- شركة إيجيبت فودز جروب..

سبق للمهندس طارق قابيل العمل وتحصيل الخبرات العملية على مدار سنوات منذ تخرجه وحتى شغل منصب وزير التجارة والصناعة.

فقد عمل بعدد من الشركات الكبرى سواء داخل مصر أو خارجها منذ عام ١٩٧٩ منها:

- شركة سوميد لأنابيب البترول.
- شركة بروكتر آند جامبل.
- شركة بيبسيكو العالمية.
- مجموعة أبراج.

ولم تتوقف مسيرة المهندس طارق قابيل عند حدود النجاح المهني على المستوى الشخصي بل إنه أيضاً ساهم أثناء توليه الوزارة في تحقيق عدد من الإنجازات التي تحسب له بفضل الكفاءة التي يتمتع بها حيث ساهم في إنشاء هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهيئة تنمية الصادرات لأول مرة بجمهورية مصر العربية.



السيد المهندس خالد محمود أحمد عباس

عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة المجتمعات العمرانية.

- يشغل المهندس/ خالد محمود أحمد عباس منصب نائب وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

- حاصل على بكالوريوس الهندسة المعمارية - جامعة عين شمس، بالإضافة لعدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات: إدارة الأعمال
- الاستراتيجيات وهيكل الشركات - تطوير الأعمال.

شغل المهندس/ خالد منصب المدير التنفيذي لصندوق تمويل الإسكان الاجتماعي، كما شغل عضوية مجلس الإدارة للعديد من
المؤسسات والشركات الكبرى:

- بنك التعمير والإسكان.
- الشركة القابضة للتأمين.
- العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية.
- شركة المستقبل للتنمية العمرانية.
- شركة الأولي للتمويل العقاري.
- الشركة القابضة للتشييد.



السيد الدكتور جمال سرور سالم يونس

عضو مجلس الإدارة وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة.

يشغل الدكتور/ جمال سرور منصب رئيس قطاع الاستثمارات بشركة مصر لتأمينات الحياة، حيث تدرج بالمناصب القيادية بالشركة.

حاصل على:

- بكالوريوس تجارة - جامعة حلوان.
- دبلوم الدراسات العليا في الإدارة المالية - جامعة القاهرة .
- الماجستير من الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري.
- الدكتوراه في الإدارة العامة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

شغل كذلك عضوية مجلس إدارة عدد من البنوك العاملة في مصر مثل: بنك مصر إيران (MID Bank)، البنك المصري الخليجي (EG Bank)، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB).

لم يقف عند حدود النجاح المهني والعلمي فقط بل تخطت خبراته العملية المجال المصرفي وشملت المجال الاستثماري، حيث شارك في تقييم دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية بكافة مجالاتها وإعداد خطط إعادة هيكلة الشركات من الناحية المالية والإدارية والعديد من النشاطات الاستثمارية والمحاسبية.

شارك في عدة دورات تدريبية وورش عمل بعدد من البنوك والشركات في كل من لندن وسويسرا.



السيد الأستاذ أحمد عطية محمد أبو الوفا

عضو مجلس الإدارة وممثل هيئة الأوقاف المصرية.

يشغل العديد من المناصب داخل وزارة الأوقاف منها:

- وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية والاستثمار بهيئة الأوقاف المصرية.
- مدير عام الشؤون المالية والإدارية بمستشفى الدعا.
- مدير عام بالإدارة العامة لمراكز التدريب.
- مدير إدارة حسابات فائض الربح.
- مدير مكتب رئيس الإدارة المركزية للشؤون المالية.

حصل أيضا على عدة دورات تدريبية لصقل الجانب المعرفي والمهني منها:

- مدير عام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- عدد من الدورات الخاصة بالحاسب الآلي من مجلس الوزراء
- رخصة دولية لقيادة الحاسب الآلي.
- دورة تدريبية في الضرائب من وزارة المالية .
- دورة تأهيل عام بوزارة الأوقاف.

يشكل السيد أحمد عطية خبرة إدارية وكفاءة مهنية تمزج بين امتلاك الأدوات والمهارات العلمية والسمات الإدارية المطلوبة.



السيد الأستاذ حسام الدين حفناوي مصطفى كامل

عضو مجلس الإدارة وممثل شركة مصر لتأمينات الحياة.

يشغل السيد الأستاذ / حسام الدين حفناوي منصب رئيس قطاع التأمينات العامة – بالمنطقة المركزية.

حاصل على:

- بكالوريوس تجارة (شعبة التأمين) – جامعة القاهرة.
- دبلوم الدراسات العليا.
- شهادة معهد التأمين القانوني – لندن.
- زمالة معهد التأمين القانوني – لندن.

تدرج بالوظائف في قطاع التأمينات وتولي عدداً من المناصب القيادية منها:

- مدير عام إعادة التأمين بمكتب رئيس القطاع.
- مدير عام تأمين الحوادث والحرائق.
- مدير إدارة المخاطر.

يشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات الكبرى مثل:

- عضو مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان وعضو بلجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر.
- عضو مجلس إدارة شركة الدقهلية للسكر.
- عضو مجلس إدارة شركة أكبا.
- عضو مجلس إدارة شركة غازتك.

حصل السيد حسام الدين حفناوي على العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سواء داخل جمهورية مصر العربية أو بعدد من الدول الأجنبية في مجالات التأمينات والحسابات والأخطار الصناعية وإدارة المخاطر المالية، كما أنه شارك في زيارة عدد من الأسواق بالدول العربية والأجنبية مثل: (قطر-تركيا – السودان – الإمارات – البحرين)



السيد الأستاذ
أحمد سعد الدين عبده أبو هندية
(أحمد أبو هندية)

مساهم

حاصل على:

ليسانس حقوق – جامعة عين شمس سنة ١٩٨٧

الخبرات المهنية:

محام ومستشار قانوني للعديد من الشركات والمؤسسات والافراد بمصر وغيرها من الدول العربية والأجنبية، ومحكم مقيد بجدول المحكمين لدى وزارة العدل ، ولدى مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي

الجمعيات :

- عضو نقابة المحامين المصرية.
- عضو نقابة المحامين الدولية.
- عضو اتحاد المحامين العرب.
- عضو مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي .
- عضو غرفة التجارة الأمريكية بمصر.
- عضو جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الاعمال.
- عضو جمعية إدارة الأعمال العربية.

عضو مجلس الإدارة :

- شركة السويدي إكتريك شركة مساهمة مصرية ، عضو لجنة المراجعة .
- الشركة الوطنية لمنتجات الذرة شركة مساهمة مصرية، عضو لجنة المراجعة.
- الشركة المصرية للمنتجات السياحية شركة مساهمة مصرية.
- الشركة العربية الأولى للتنمية والاستثمار ش.م.م (نائب مجلس الإدارة) .
- شركة كايرو وثرى أية الدولية للصناعات.
- الشركة المصرية للهيدروكربون شركة مساهمة مصرية.
- شركة الشرقيون للبتروكيماويات شركة مساهمة مصرية.
- شركة الدلتا للسياحة والفنادق شركة مساهمة مصرية.
- الشركة العربية للاستثمار شركة مساهمة مصرية.
- الشركة الخليجية للإنشاء والتعمير شركة مساهمة مصرية.
- شركة خدمات المعلومات والتقنية شركة مساهمة مصرية.
- شركة فيمكس للتجارة شركة مساهمة مصرية.
- شركة نيو سيتي للإسكان والتنمية شركة مساهمة مصرية.
- شركة هرم سيتي للمقاولات شركة مساهمة مصرية.



السيد الأستاذ

شريف أحمد محمد السيد الأخضر

ممثل شركة RIMCO EGT للاستثمار

التعليم :

- ماجستير فى العلوم المالية - جامعة جورج واشنطن،
- درجة البكالوريوس في المحاسبة، التخصص الفرعي في علم الاقتصاد -الجامعة الأمريكية بالقاهرة

المؤسس والشريك التنفيذي لـ

- إدارة صندوق للاستثمار المباشر بحجم ١٠٠ مليون دولار بى بى
- إى بارتنرز للاستثمار المباشر (شركة مساهمة مصرية) القاهرة ، مصر

شريك وعضو اللجنة التنفيذية

- خبرة واسعة في البحث عن فرص إبرام الصفقات وهيكلتها ، وإدارة المحافظ
- إبرام صفقات شراء أسهم شركات ، وإدارة هيكلتها وإنشائها ، بقيمة إجمالية ٢٤٠ مليون دولار
- الاشراف على استثمارات محافظ مالية ، وتمثيل مجلس الإدارة في تلك العمليات ، في عدة قطاعات منها العقارات والتصنيع والطاقة والسيارات والخدمات المالية الغير بنكية والسياحة وقطاع السلع الاستهلاكية
- إدارة عملية إعادة الهيكلة التشغيلية والمالية لشركة تصنيع عالمية تعمل في منتجات أدوات المطبخ وأدوات المائدة
- إدارة عملية تخارج شركتين استثماريتين
- إدارة عملية جمع التمويل لصناديق الاستثمار المشترك بقيمة تتجاوز ١٩٦ مليون دولار
- إجراء الفحص النافى للجهالة ، والاستشارات مع مستشارين خارجيين ، والاجتماعات مع هيئات الإدارة ، والمناقشات مع جهات التمويل
- تحليل أوضاع السوق ، وإجراء قراءة للسوق لانواع مختلفة من الاستثمارات أمريكان كابيتال ستراتيجز ليميتد ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية
- المساعدة في صياغة الارشادات الاستراتيجية وكذا تكوين الهياكل وصيانة مذكرات الاستثمار - لثلاثة صناديق أسهم خاصة بقيمة رأس مال تعادل ٤.٧ مليار دولار ، وصندوق تحوط للأسهم بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ، وصندوق الديون العامة المتعثر سدادها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار
- العمل مع مستثمرين في عمليات جمع التمويل وعمليات الاشراف على الاستثمارات وعمليات بعد الاغلاق
- إعداد نماذج لعمليات الدمج والاستحواذ وكذا عمليات شراء الأسهم، وإجراء التقييمات اللازمة - إيه بى تي اسوشيتس إنك، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

مستشار:

- دعم الخدمات المالية ومحافظ العملاء في الأسواق الناشئة من حيث تحديد وتحري المشكلات المتعلقة بالاستراتيجية والسياسة والأسواق والتنظيم والعمليات.
- خدمة العملاء فيما يتعلق بقضايا إستراتيجية من خلال التفاعل مع هيئات الإدارة ، وتحليل الأداء المالى لعمليات الاستثمار ، إجراء تحليلات للشركات.
- تحليل صناعة الخدمات المالية في مختلف الأسواق الناشئة ، وإعداد تحليلات تنافسية لعدة بنوك وشركات تأمين.

تمثيل مجالس الإدارات السابقة والحالية:

- لايم قست بارتنرز ش.م.م (شركة مساهمة مصرية).
- دار الطب للخدمات العلاجية ش.م.م. (شركة مساهمة مصرية).
- مستشفى الابتسامة ش.م.م (شركة مساهمة مصر).
- بلتون للاستثمار المباشر (شركة مساهمة مصرية).
- مدينة نصر للإسكان والتعمير (شركة مساهمة مصرية).
- ميتالار (شركة مساهمة مصريه).
- توتال مصر .
- بيك الباتروس القابضة للاستثمار المالية (شركة مساهمة مصريه).
- الشركة العربية للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصريه).

عضوية الجمعيات:

- عضو مجلس الأسواق الحدودية بجمعية الاستثمار المباشر في الأسواق الناشئة
- عضو الجمعية المصريه للاستثمار المباشر

أخرى :

- نال كأس التخرج من الجامعة الامريكية بالقاهرة الخاص بالإنجاز الأكاديمي والأنشطة خارج المناهج الدراسية
- اللغات: العربية والإنجليزية (مستوى الطلاقة)

نائب الرئيس:

- إبرام ٧ استحواذات في عدة قطاعات .
- تحليل مدى قابلية تطبيق استراتيجيات استثمار جديدة سواء جغرافية أو خاصة بقطاع معين.
- تحديد عمليات الاستحواذ الاضافيه وفرص التمويل.

مساعـدو

العضو المنتدب



السيد الأستاذ وليد محمد حمدي مطر

مساعد العضو المنتدب للتجزئة المصرفية والفروع.

– حاصل على بكالوريوس علوم إدارة الأعمال.

تدرج في العديد من المناصب:

- مدير مبيعات البطاقات المصرفية «أمريكان إكسبريس كاردز»-القاهرة.
- مدير العلاقات العامة لحسابات الشركات بنادي «داينرز»-القاهرة.
- مدير مبيعات البطاقات المصرفية بالبنك المتحد – مصر .
- مدير المبيعات ببنك «بيريوس-مصر» حيث قام بتأسيس وعمل رسم خطط واستراتيجيات العمل بقسم الائتمان حتي رقي إلى منصب مدير لقسم الائتمان على القروض البنكية للسلع والسيارات.
- مدير لقسم المشروعات ونائب المدير المقيم ببنك «Citi Bank» القاهرة-مصر.
- مدير بقسم التمويل المالي ببنك «Banque Du Caire» القاهرة.
- مدير عام لقسم التمويل المالي ببنك «Banque Du Caire» القاهرة – مصر.



السيد الأستاذ محمد مصطفى أحمد عبدالعاطي

مساعد العضو المنتدب للعمليات

محمد مصطفى أحمد عبدالعاطي- مواليد نوفمبر- ١٩٦٦م، بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة جامعة عين شمس ١٩٨٨م بتقدير جيد، التحق بالعمل في البنك المصري الأمريكي في يونيو ١٩٩١م، حصل على العديد من الدورات التدريبية في مجال البنوك منها: دورات في التقارير المالية الدولية -الأدوات المالية، العلاقات البنكية الاستباقية- بإشراف من مجموعة «كوهين- براون» للإدارة، تقييم مخاطر الائتمان الدولية، قادة عظماء، فرق عمل عظيمة، نتائج عظيمة- دبي الإمارات.

تدرج في العمل حتى وصل إلى منصب مدير قسم خدمة العملاء بفرع البنك المصري الأمريكي بالمعادي في ١٩٩٤م.

انتقل للعمل ببنك المشرق- فرع سلام في ديسمبر ١٩٩٥م مديراً لقسم خدمة العملاء. رقي لمنصب كبير موظفي خدمة العملاء في ١٩٩٧م ثم مديراً لفرع بانياس- بنك المشرق في ١٩٩٨م. ثم مديراً لفرع المرور في ١٩٩٩م فمديراً لفرع سلام بنك المشرق في ٢٠٠١م.

في ٢٠٠١م تولى منصب النائب المساعد لمدير فرع سلام-بنك المشرق في القاهرة. ثم مديراً إقليمياً، ونائباً لمدير بنك المشرق في أبوظبي والعين بدولة الإمارات منذ ٢٠٠٥م.

ثم انتقل نائباً لمدير بنك المشرق بالقاهرة، ومديراً لقسم التوزيع في ٢٠٠٩م.

في عام ٢٠١٣م انتقل ليشغل منصب نائب المدير التنفيذي لبنك الاتحاد الوطني – مصر، ثم رقي في ٢٠١٧م لمنصب نائب المدير التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني.

السيد الأستاذ تامر إسماعيل نجم

مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات
والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار.

حاصل على:

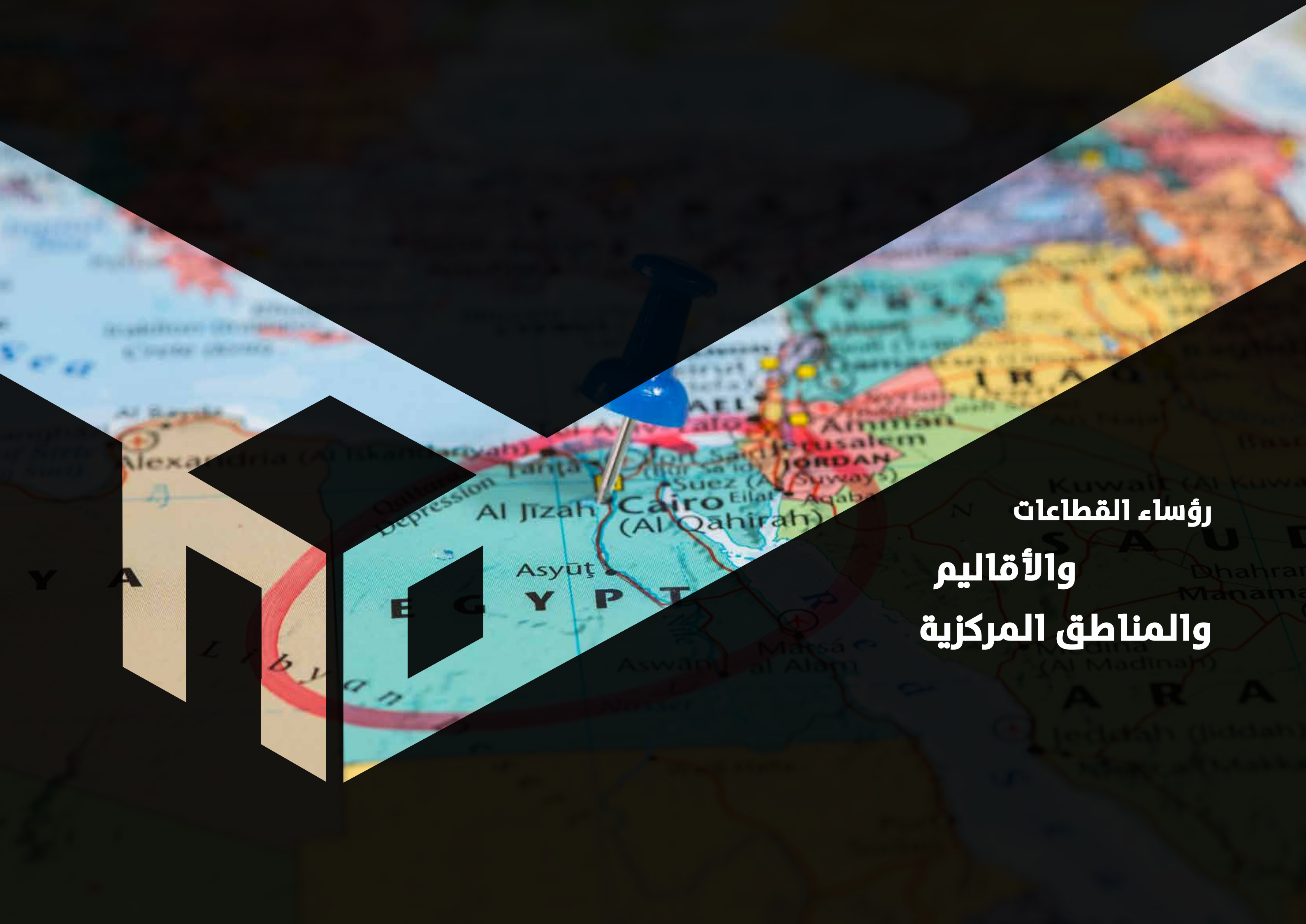
- بكالوريوس علوم إدارة الأعمال - قسم البنوك من أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- دبلومة الدراسات العليا في العلوم الإدارية.
- دبلومة متخصصة في أساسيات الائتمان المصرفي من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية - جمعية المصرفيين الأمريكيين.



تدرج في العديد من المناصب حيث:

- شغل منصب مسئول الائتمان بقسم ائتمان الشركات لبنك مصر الدولي.
- انتقل للعمل كمساعد مشرف ائتمان الشركات لبنك مصر الدولي.
- كما عمل مديراً لإدارة العلاقات المركزية لمجموعة الشركات لبنك مصر الدولي.
- منصب رئيس قطاع مجموعة الشركات المركزية لبنك مصر الدولي (اندماج مع البنك الاجتماعي الوطني).
- مدير عام ورئيس قسم الشركات الكبرى لبنك «بي إن بي باريبا مصر».
- نائب المدير العام لمجموعة الشركات المركزية لبنك «بي إن بي باريبا».
- مدير قسم الشركات الكبرى لبنك «بي إن بي باريبا».
- المدير التنفيذي المسئول عن قسم الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة لبنك الإسكندرية.



A map of Egypt is shown with a blue pushpin in Cairo. A stylized 3D cube graphic is overlaid on the map. The text is in Arabic.

رؤساء القطاعات والأقاليم والمناطق المركزية

رؤساء القطاعات والأقاليم والمناطق المركزية

●	مصطفى عبد الرحمن جبر	المدير الإقليمي للمنطقة الأولى
●	مدحت السيد محمد رضوان	المدير الإقليمي للمنطقة الثانية
●	معتز محمد ممدوح حسني	المدير الإقليمي للمنطقة الثالثة
●	محمد السيد محاريق	رئيس قطاع وسط وجنوب القاهرة
●	طارق عبد العليم محمد نجم	رئيس قطاع شرق القاهرة
●	عصام سلطان أيوب سيد سنبل	رئيس قطاع شمال القاهرة
●	أشرف محمد السعيد عبد العزيز	رئيس قطاع غرب القاهرة و٦ أكتوبر
●	جيهان محمد الأنصاري	رئيس قطاع الإسكندرية والوجه البحري
●	شريف محمد محفوظ	المشرف على قطاع شمال الصعيد
●	علاء عادل علي محمود السبيعي	رئيس قطاع جنوب الصعيد
●	إبراهيم محمد إبراهيم سباق	المشرف على قطاع القناة وسيناء
●	محمد عوض عوضين	المشرف على قطاع شرق الدلتا
●	محمد خالد عمر محمد دمرداش	رئيس قطاع التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء
●	جمال محمود أحمد سليمان	رئيس قطاع الشؤون المالية
●	أحمد محمد فؤاد الخولي	رئيس قطاع الخزانة
●	إيهاب فتحي قاسم أحمد	رئيس قطاع العمليات المصرفية المركزية
●	محمد سيد عادل البدوي	المشرف على قطاع الشركات والقروض المشتركة
●	شريف منير محمد علي المغربي	رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

●	هشام ميلاد أمير جندي	رئيس قطاع التمويل العقاري
●	أحمد سيد حسين إسماعيل الطيار	رئيس قطاع المخاطر
●	محمد رضا خليل	المشرف على قطاع المتابعة الائتمانية
●	محمد إبراهيم الدسوقي	رئيس قطاع مراقبة العمليات
●	محمد فكري أمين محمد	رئيس قطاع نظم المعلومات
●	منال سعد زغلول محمد عيسي	المشرف على قطاع حوكمة أمن ونظم المعلومات
●	محمد زكريا محمد زين	رئيس قطاع الرقابة المالية
●	أشرف إبراهيم عزب أبوزيد	رئيس القطاع القانوني للاستثمار والعقود والتحقيقات
●	هشام محمد كامل أبو الفتوح	رئيس القطاع القانوني المركزي
●	أحمد إبراهيم محمد الدسوقي	رئيس القطاع القانوني لشئون المناطق
●	دعاء توفيق جميل ياسين	رئيس قطاع رأس المال البشري
●	محمد أحمد حسن متولي	المشرف على قطاع الشؤون الإدارية
●	مصطفى محمد أحمد بدوي	رئيس قطاع التنفيذ الهندسي
●	صديق محمد موسى صديق	رئيس قطاع الشؤون الفنية
●	محمد خالد عبد الرؤوف الفقي	رئيس قطاع الأصول العقارية
●	أحمد محمد سيف الدين فرحات	رئيس قطاع المراجعة الداخلية
●	أحمد محمد علي سليمان	رئيس قطاع الإسكان والمشروعات القومية



تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أولاً – لجنة المراجعة الداخلية:

السيدة الاستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة

ثانياً – لجنة المخاطر:

السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	رئيس اللجنة
السيدة الاستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة

ثالثاً – لجنة الحوكمة والترشيحات:

السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة

رابعاً – لجنة المرتبات والمكافآت:

السيدة الاستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	رئيس اللجنة
السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة

خامساً – لجنة التبرعات:

السيد الأستاذ/ حسن إسماعيل حلمي غانم	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ أحمد عطية محمد أبو الوفا	عضو اللجنة
السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	عضو اللجنة

سادساً – لجنة الشئون الهندسية والعقارية:

السيد المهندس/ طارق قابيل محمد عبد العزيز	رئيس اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة

سابعاً – لجنة تطوير ال IT:

السيد الأستاذ/ حسن إسماعيل حلمي غانم	رئيس اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيدة المهندسة/ راندة علي المنشاوي	عضو اللجنة

ثامناً – لجنة الاستثمار:

السيد الدكتور/ جمال سرور سالم	رئيس اللجنة
السيد المهندس/ خالد محمود عباس	عضو اللجنة
السيد الدكتور/ عاصم عبد الحميد الجزار	عضو اللجنة
السيدة الأستاذة/ نيرة نزيه أحمد أمين	عضو اللجنة
السيد الأستاذ/ حسام الدين حفناوي مصطفى	عضو اللجنة



نشاط البنك في مجال الشركات والقروض المشتركة

في ضوء استراتيجية البنك الرامية إلى التواجد ضمن أكبر ١٠ بنوك ، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٣ تحتم على البنك العمل على تحقيق هذه الاستراتيجية من خلال خطة عمل بدأها مصرفنا منذ عام ٢٠١٦ كان أهم أركانها هو **بناء وتشغيل وخلق كوادر مؤهلة وقادرة على أداء مهامها بكفاءة وفاعلية** بالشكل الذي يدعم المساهمة القوية والمؤثرة في نمو المحفظة وتعظيم ربحية البنك بحيث يصبح من أكبر البنوك المصرية التي تقدم خدمات مصرفية وتسهيلات ائتمانية للشركات والمؤسسات، وكذلك القروض المشتركة وذلك خلال الخمس سنوات القادمة من خلال المحاور التالية :-

* **التأكيد على بناء وإدارة محافظ ائتمانية متنوعة ومتوازنة وذات جودة .**

* **اختراق سوق القروض المشتركة على أرضية صلبة .**

* **تحسين الربحية من خلال تعظيم الإيرادات والتحكم في التكاليف وإدارة المخاطر .**

* **تقوية العلاقات مع الشركات بالمحفظة من خلال تطبيق روح ومفهوم Relationship Management.**

* **التأكيد على توافر الكوادر البشرية المؤهلة والمحترفة وضمان حسن إدارة حسابات العملاء .**

* **توسيع قاعدة عملاء القطاع وزيادة المحفظة .**

* **تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية لعملاء القطاع (داخلياً وخارجياً).**

نشاط البنك في مجال
التجزئة وإدارة الأصول
والالتزامات

البيانات غير المالية

قامت الإدارة بتبني سياسات يكون من شأنها إعادة هيكلة عناصر الأصول و الخصوم بما يضمن أفضل عائد تبعاً للمتغيرات الاقتصادية و التي تحدث بصورة دائمة وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استباقية للمتغيرات التي من الممكن أن تحدث و تطويع هذه المتغيرات و التعامل معها بالطريقة التي تؤدي إلى الاستفادة منها إذا كانت في صالح البنك أو التحوط لها .

أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في ضوء التغيرات خلال عام ٢٠١٩ كما يلي :-

دراسة عناصر هيكل الأصول وإصدار التوصيات التي تضمن بها تحقيق أفضل عائد مما أدى الى تغيير سياسة التوظيف من قصير الأجل إلى متوسط و طويل الأجل بما يضمن الاحتفاظ بأعلى عائد لأطول فترة ممكنة من خلال:

- * **زيادة حجم التوظيف في القروض المتوسطة و طويلة الأجل ذات العائد الثابت .**
- * **زيادة حجم الاستثمار في السندات متوسطة الأجل .**
- * **زيادة حجم الاستثمار في أذون الخزانة لمدة عام .**

دراسة عناصر هيكل الالتزامات وإصدار التوصيات التي تساهم في الحد من ارتفاع تكلفة الأموال وخفض الفوائد المدفوعة للعملاء من خلال :

- * **زيادة جذب ودائع العملاء ذات أجل استحقاق قصير الأجل و بدون أجل استحقاق .**
- * **تقليل حجم ودائع العملاء متوسطة الأجل ذات العائد المرتفع .**

و هو ما ساهم في تحقيق أعلى ربحية ممكنة في ظل انخفاض سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٩ .

* **إعادة تسعير الأوعية الادخارية للمساهمة في تحقيق الموازنة التقديرية المستهدفة خلال عام ٢٠١٩ ، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة على التسعير (اتجاهات السوق، موازنة البنك، الاستخدامات المتوقعة، مدة استحقاق الأصل، استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات).**

* **إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك أثناء إدارة الأصول و الالتزامات وذلك من خلال: اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الاستثمار في الأدوات المالية لموارد البنك في حالة الانخفاض في نسبة السيولة للبنك وقبل وصوله إلى نسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي**

* **تطوير آلية ومنهجية لإدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار العائد وذلك: باستخدام تقارير نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة السيولة المستقرة NSFR وكذلك تقرير سلم آجال الاستحقاق من خلال الموازنة بين أصوله والتزاماته على مدار ٢٠ سنة قادمة وتحديد القيم المعرضة للمخاطر VAR.**

نشاط البنك في مجال
العمليات المصرفية

البيانات غير المالية:

- * تم **توريد عدد ٢٠ جهازاً** ليصل إجمالي عدد الأجهزة إلى ١٠٩ لفروع مصرفنا والمقاصة المركزية والخاصة بوحدة قاري كود للتحقيق التشفيري لتأمين بيانات الشيكات إلكترونياً كما تم تدريب العاملين عليها على استخدام الأجهزة الجديدة.
- * تم **إنشاء موقع إلكتروني لحجز المشروعات القومية** بهدف تفعيل منظومة التحصيل الإلكتروني لمقدمات الحجز بنظام السويفت وال ACH.
- * تم **تفعيل منظومة المتحصلات الحكومية لكبار العملاء** باستخدام منظومة مشفرة لاعتماد الحركات وذلك على مدار ٢٤ ساعة ٧ أيام عمل بالأسبوع وذلك من نظام مدفوعات الحكومة CPS.
- * **تطوير الأدوات المستخدمة في عمليات تشغيل نظام السويفت** وذلك بالتحويل من نظام TURBO SWIFT إلى نظام سويفت TURBO SWIFT ALLINCE المتطورة.
- * تم **تطوير برامج وأجهزة الحاسب الآلي** الخاصة بخطوط الاتصال التي تربط مصرفنا مع غرفة المقاصة الإلكترونية، مما ساعد على سرعة وسهولة عمليات الإرسال والاستقبال وسرعة التأثير على حسابات العملاء.
- * تم **التعاون مع شركة بنوك مصر** لإطلاق بطاقات ميزة.
- * تم **التعاقد مع شركة ماستر كارد** للاشتراك في نظام 3D SECURE لتأمين استخدامات العملاء على الإنترنت.
- * تم **الانتهاء من خدمة التحصيل الإلكتروني** لأقساط الوحدات السكنية عن طريق الهاتف المحمول.
- * تم **إتاحت خدمة CASH IN & CASH OUT** على ماكينات ATM عن طريق الهاتف المحمول.
- * تم **الانتهاء من مشروع ربط جميع مكونات نظام السويفت** على جميع الخوادم بنظام Q RADAR .
- * تم **استلام أجهزة الاتصال الجديدة (SRX VPN BOXES)** من هيئة السويفت ببلجيكا.
- * تم **تطبيق جميع الضوابط الأمنية الجديدة** لعام ٢٠١٩ والمطلوبة من هيئة السويفت.



نشاط البنك في مجال الشركات التابعة والشقيقة



انتهج مصرفنا خلال عام ٢٠١٩ سياسة جديدة في مجال **الاستفادة من استثماراته**

في الشركات التابعة والشقيقة حيث ان نشاط هذه الشركات مكمل لنشاط مصرفنا ويساعد في توسيع قاعدة الانتشار.

حيث قام البنك بمتابعة استثماراته في الشركات التابعة والشقيقة وعددها (١٧)

شركة تابعة وشقيقة وعدد (١٥) شركة متاحة للبيع وتبلغ إجمالي قيمة محفظة الاستثمارات

في الشركات التابعة والشقيقة في نهاية عام ٢٠١٩ نحو ١.٧ مليار جنيه مصري وتتضمن

المحفظة شركات عقارية كبرى مثل : (شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري/ شركة

هايد بارك العقارية للتطوير/شركة التعمير للاستثمار العقاري)، وقد حققت محفظة

الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة توزيعات أرباح للبنك بمبلغ قدره ١٢٢ مليون

جنيه مصري مقارنة ب ٧٤ مليون جنيه مصري عن عام ٢٠١٨.



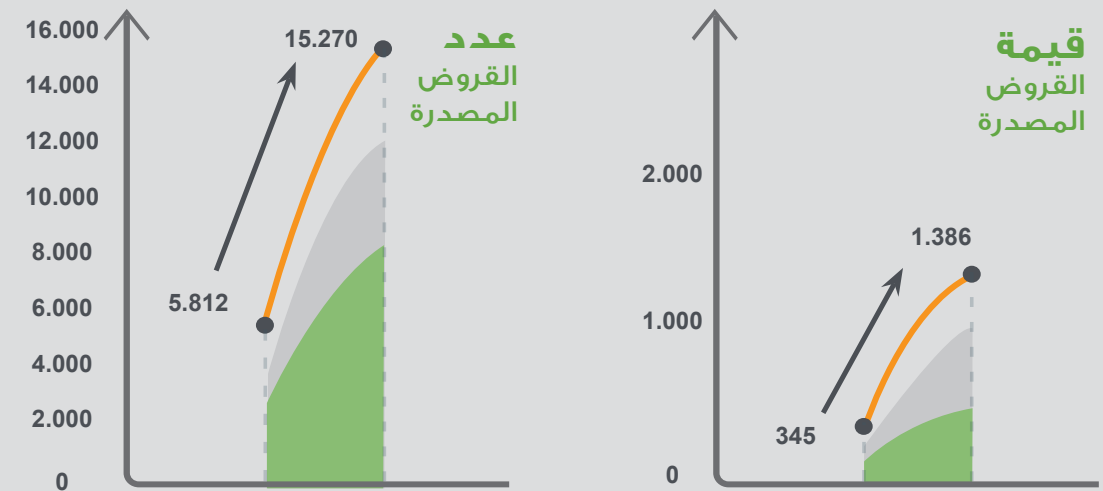
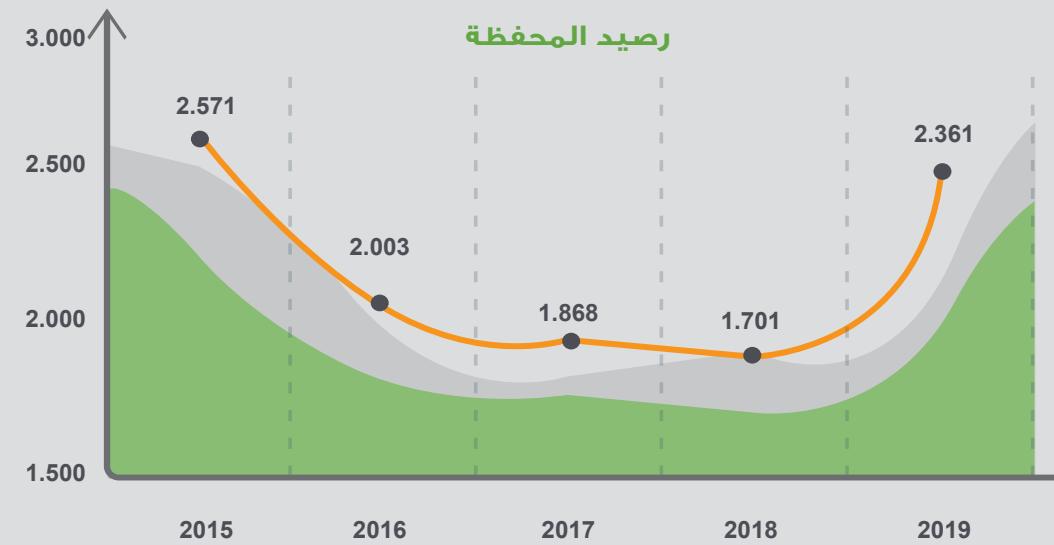
نشاط البنك في مجال
التجزئة المصرفية

البيانات المالية

* نمو رصيد محفظة القروض الشخصية ليصل إلى ٢,٥ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١,٨ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٨ بنسبه نمو قدرها ٣٦ % حيث تم تحقيق نسبة ١٠ % من مستهدف رصيد المحفظة المطلوب.

* نمو قيمه القروض المصدرة لتصل إلى ١,٣٨٦ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٤٥ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠١٨ بنسب نمو قدرها ٣٠٠ % حيث تم تحقيق نسبة ١٣١ % من المستهدف المطلوب.

* نمو عدد القروض المصدرة لتصل إلى ١٥,٢٧٠ قرصاً لعام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٥,٨١٢ قرصاً عام ٢٠١٨ بنسبة نمو قدرها ١٦٣ %.



شهدت محفظة منتجات الودائع نمواً ملحوظاً حيث بلغ رصيد المحفظة ٤١,٣ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٤,١ مليار جنيه مصري عام ٢٠١٨ بنسبه نمو قدرها ٢١ % وتحقيق نسبة ١٠١ % من المستهدف.

أولاً-

قروض التجزئة المصرفية

ثانياً-

الأوعية الادخارية



ثالثاً-

فلوسي فون

تم إصدار ١٢٧ ألف محفظة خلال عام ٢٠١٩ ، ليصل عدد المحافظ القائمة حالياً إلى ١٤٣ ألف محفظة



رابعاً-

البطاقات الائتمانية

ارتفعت المبيعات الشهرية للبطاقات الائتمانية حيث سجل عدد البطاقات المصدرة في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٩ (٨٦٣) بطاقة ائتمانية مقارنة بـ ٢٥ بطاقة ائتمانية و هو عدد البطاقات الائتمانية المصدرة خلال شهر ديسمبر لعام ٢٠١٨ ، علماً بأنه تم إصدار ٣,٨٦٥ بطاقة ائتمانية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٠٠ بطاقة ائتمانية تم إصدارها خلال عام ٢٠١٨ .



خامساً-

قروض السيارات

أصبح للبنك وجود ملحوظ لمنتج قروض السيارات في سوق تمويل السيارات ، حيث تم تنفيذ ١٠٠ قرض سيارة بقيمة ١٧.٢ مليون جنيه مصري خلال شهر ديسمبر لعام ٢٠١٩ ، حيث تم تنفيذ ٣٨٨ قرصاً بإجمالي مبالغ مصدرة ٦٢.٦ مليون جنيه مصري خلال ٤ أشهر فقط.



سادساً-

تحصيل منتجات قروض التجزئة المصرفية

انخفاض نسبة متعثرات أكثر من ٣٠ يوماً وذلك خلال ٤ شهور فقط وفقاً للتالي :-

* انخفاض نسبة متعثرات محفظة منتجات قروض التجزئة المصرفية لتصبح ٣.٢ % بدلاً من ٦ %.

* انخفاض نسبة متعثرات محفظة التمويل العقاري ضمن مبادرة البنك المركزي المصري لتصبح ٨.٣ % بدلاً من ١٥.٥ %.

* انخفاض نسبه متعثرات إجمالي المحفظة لتصبح ٦.٧ % بدلاً من ١٢.٨ %.

البيانات غير المالية

– تم إعداد و اعتماد سياسة ائتمانية تفصيلية للتجزئة المصرفية منبثقة من السياسة الائتمانية العامة للبنك .

– تم تأسيس و إطلاق مركزية التجزئة المصرفية عن طريق استحداث الإدارات التالية :-

* إدارة ائتمان التجزئة المصرفية .

* إدارة عمليات قروض التجزئة المصرفية.

* إدارة تحصيل منتجات قروض التجزئة المصرفية.

– تم تأسيس و إطلاق إدارة متخصصة في قروض السيارات و تأسيس فريق بيع يوجد بصفة دائمة بكبرى شركات و وكلاء و موزعي السيارات .

– تم تأسيس و إطلاق إدارة متخصصة في البيع المباشر للبطاقات الائتمانية و إدارة التسويق الهاتفي (X-Sell) لعملاء البنك.

– تم إعداد برنامج آلي لتداول مستندات منتجات قروض التجزئة المصرفية التي تم مركزتها (Work Flow Sys. Homemade) حيث تم تحميل البرنامج على أجهزة الزملاء المعنيين باستخدام البرنامج في الفروع و تم عمل دورات تدريبية، مما يؤدي إلى سهولة تداول و انتقال ملف العميل من الفروع إلى الإدارات المركزية و تخفيض الوقت المستغرق لإصدار الموافقات الائتمانية و إحكام عملية الموافقة الائتمانية .

– التقارير و تصنيف العملاء (MIS & Segmentation).

– النجاح في استخراج تقارير تفصيلية بصفة يومية من نظام (T24) .

– تقسيم و توزيع مستهدفات قطاع التجزئة المصرفية على فروع البنك .

– إعداد تقارير تفصيلية و إجمالية يتم إرسالها بصفة يومية إلى كافة فروع البنك و المناطق و الأقاليم و الإدارة العليا.

– تم إعداد نظام حوافز خاص بتحقيق المستهدف للقروض و الودائع.

– تم إعادة هيكله منتجات قروض التجزئة المصرفية و تقديم مقترحات للحد من تأكل محفظة منتجات قروض التجزئة المصرفية و العمل على زيادة ربحية المنتجات من خلال زيادة المصاريف الإدارية و مصاريف السداد المعجل.

– تم اعتماد و إصدار أدلة إجراءات العمل التنفيذية لمنتجات قروض التجزئة المصرفية.

– تم استحداث منتجات ودائع جديدة.

* منتج التوفير التصاعدي.

* منتج توفير تحويل المرتبات.

* منتج توفير بيزنس.

* استحداث منتجات الشهادات السبوعية و الخماسية.

* استحداث منتج ضمن منتجات ودائع للأفراد تحت مسمى «حصالتي».

عقود تحويل المرتبات:

– تم تجديد عدد (١٠١) عقد لجهة حكومية بنسبة ٩٨ % من إجمالي العقود التي انتهت مدتها خلال عام ٢٠١٩ .

– تم استقطاب (٣٠) جهة جديدة للتعاقد مع البنك في خدمة تحويل المرتبات .

– تم التعاقد مع صندوق زمالة المهن التعليمية لتحويل مكافآت نهاية الخدمة للسادة أعضاء الصندوق بإجمالي عدد ٤٠ ألف عضو سنوياً.

– إصدار بطاقة ميزة و منظومة تحصيل المستحقات المالية الحكومية الإلكترونية.

– تم تركيب عدد ٣٦ ماكينة ATM في (الهيئات و الجهات الحكومية ، مولات)، كما تم تحديث عدد ٢٦ ماكينة ATM.

– تم إقامة عدد ٢٤٥ معرضاً للشمول المالي على مستوى الجمهورية ، وقد أسفرت عن النتائج التالية:-
١ – فتح عدد ٧,٣٥٥ حساباً.

٢ – إصدار عدد ٢٩,٥٨٧ محفظة «فلوسي فون».

٣ – إصدار ٩,٥٢٠ بطاقة (خصم مباشر/ميزه/ائتمانية).

٤ – بلغت قيمة الإيداعات بحسابات الشمول المالي نحو ١٧٨,٦ مليون جنيه مصري.

نشاط البنك في مجال
المشروعات الصغيرة
والمتوسطة

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة .

وهناك اتجاة عالمي لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات حيث تعتبر الركيزة التي يتم من خلالها خلق فرص عمل جديدة وخفض نسبة البطالة وزيادة الناتج المحلي .

وفى ضوء أهمية دور القطاع المصرفي لدعم الاقتصاد القومي وتنمية وتنشيط الشركات والمنشآت المختلفة وبصفة خاصة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد أطلق البنك المركزي المصري في يناير ٢٠١٦ مبادراته لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنوط بها تنفيذ استراتيجية البنك في مجال القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الشريحة .



نتائج المجهودات المبذولة خلال عام ٢٠١٩

تم وضع استراتيجية لتحقيق النمو المستهدف وجذب عملاء جدد إلى:

- ١- نمو رصيد محفظة المشروعات الصغيرة و المتوسطة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ طبقاً للآتي:-
* **التمويلات المباشرة** : نحو ١.٤ مليار جنيه.
* **التمويلات غير المباشرة** : حوالى ١٠٠ مليون جنيه.

٢- تنفيذ تعليمات البنك المركزي :

بلغ النمو المحقق خلال عام ٢٠١٩ نحو ١.٥ مليار جنيه بنسبة ١٩.٨ % بما ساهم في تحقيق النسبة المحددة من البنك المركزي و البالغة ٢٠ % من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك في نهاية ٢٠١٩.

٣- تحقيق المستهدف المعتمد من مجلس إدارة البنك لعام ٢٠١٩:

بلغ المستهدف السنوي لعام ٢٠١٩ المعتمد من مجلس الإدارة كالتالي:-

- * **نمو بالأرصدة المباشرة بقيمة ٧٣٥ مليون جنيه و تم تحقيقه بنسبة نحو ٢٠٠%.**
- * **نمو بالأرصدة غير المباشرة بقيمة ١١٥ مليون جنيه و تم تحقيقه بنسبة نحو ١٠٠%.**

٤- تحديث آليات العمل بما يساهم في سرعة تقديم الخدمة للعملاء و كذا المساهمة في سرعة تنمية محفظة التمويلات المباشرة المقدمة للمشروعات الصغيرة من خلال إطلاق المنتج النمطي في نهاية عام ٢٠١٩ و المستهدف منه تنمية رصيد محفظة SMEs .
و هو ما يعبر عن بداية موفقة للمنتج انعكست في جذب عدد ٥٢ من العملاء الجدد لمصرفنا .

٥- التعاقد مع جهاز تنمية المشروعات من خلال عدة عقود .

٦- إتمام المراجعة مع الجهات الرقابية (مجموعة تفتيش البنك المركزي – مجموعة تفتيش الجهاز المركزي للمحاسبات – مكتب مصطفى شوقي المكلف من البنك المركزي المصري) بنتائج تعتبر في مجملها إيجابية .

٧- الإشراف على تدريب و إعداد ٢٥ موظفاً من الكوادر الواعدة بالتعاون مع المعهد المصرفي للحصول على (شهادة الائتمان و المخاطر للمصرفيين العاملين بقطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة) و بدعم القطاع من خلال إعداد ورش تدريبية دعماً لبعض جوانب الشهادة و منها التحليل المالي و تعريف بالسياسة الائتمانية .





نشاط البنك في مجال
الاستثمار والتعمير

مجال الاستثمار ودراسات الجدوى

* قامت إدارة دراسات الجدوى بإعداد عدد (٣١) دراسة جدوى لإنشاء فروع جديدة للبنك بتكلفة استثمارية تقديرية بلغت نحو ٨١٠ ملايين جنيه.

* وقامت بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للغير بعدد (٣) دراسات جدوى بإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية بلغت حوالي ٩٠٠ مليون جنيه مقابل أتعاب حصلها البنك قدرها ٧٥ ألف جنيه.

* قامت بإعداد تقييم دراسات جدوى بغرض منح قروض وتسهيلات ائتمانية بعدد (٢٤) دراسة جدوى بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٣.٥ مليار جنيه مصري.

* كما قامت إدارة دراسات الجدوى بإعداد عدد (٦) دراسات جدوى بإجمالي تكلفة استثمارية قدرها نحو ١١.٤ مليار جنيه لمشروعات البنك بالإضافة إلى عدد (٨) دراسات سوق لمشروعات البنك والغير .

مجال أمناء الاستثمار

قامت إدارة أمناء الاستثمار بتسويق وحدات سكنية وتجارية وإدارية (جراجات ومخازن) بمشروعات البنك المختلفة بأثناء الجمهورية عن طريق البيع المباشر والمزاد العلني، حيث تم إجراء عدد (٩) جلسات مزاد علني بقيمة بيعية اجمالية ٢٤.٩ مليون جنيه مصري، وبيع مباشر بقيمة بيعية ٥.٦ مليون جنيه مصري بإجمالي مبلغ ٣٠.٤ مليون جنيه مصري، وتسويق أراضي ووحدات سكنية لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ولصالح الغير وذلك عن طريق القرعة العلنية. والحجز الإلكتروني والمزاد العلني والبيع المباشر محققة إيرادات ١٢٦ مليون جنيه مصري.

مجال التسويق الإسكاني

بلغ إجمالي مبيعات عام ٢٠١٩ للبنك وشركاته بإجمالي قيمة بيعية ٩٧١ مليون جنيه محققاً إيراد بيع قدره ٥٧٩ مليون جنيه مقابل إجمالي قيمة بيعية ٩٩٥ مليون جنيه محققاً إيراد بيع قدره ٥٤٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٨ وبمعدل نمو في إيرادات البيع قدره ٥% .

المشروع القومي للإسكان

بلغ إجمالي عدد الوحدات المتاحة التمويل البنكي لها من مصرفنا عن عام ٢٠١٩ عدد ٤١,٦٦٠ وحدة مقارنة بعدد ٤١,٦٤٥ وحدة عن عام ٢٠١٨، كما بلغ إجمالي المبالغ التي تم تمويلها من الدعم حتى ٢٠١٩ مبلغ ٤٠٦,٧ مليون جنيه، و الممولة من المقدمات ١٨١,٣ مليون جنيه كما بلغت قيمة التمويل البنكي لوحدات تلك المشروعات حتى عام ٢٠١٩ مبلغ ١,٠٣ مليار جنيه مصري.



الحجز الإلكتروني

* احتل موقع الحجز الإلكتروني لمصرفنا Portal مرتبة متقدمة حيث يعتبر من اسرع ٥% من المواقع العالمية حيث يحتل المرتبة ١٤٩,٢١ عالمياً.

* بلغ عدد زوار الموقع يومياً ٤٥٧٤ زائراً.

* بلغ عدد الزوار سنوياً ١٦٧٠,٦١٩ زائراً.

* بلغت مشاريع الأراضي التي تم طرحها من خلال الموقع ٤٩٨٢ مشروعاً وبلغت نسبة الحجز الإجمالي إلى إجمالي عدد الأراضي المطروحة ٣٤%.

* بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم طرحها خلال عام ٢٠١٩ من خلال الموقع ٢٨٤٣٣ وحدة سكنية وبلغت نسبة الحجز إلى إجمالي عدد الوحدات المطروحة ٤٨%.

* تم فتح قناة للتواصل الدائم مع العملاء الراغبين في الاستفسار بموقع الحجز الإلكتروني من خلال الإيميل الرسمي الخاص بالموقع.

A hand holding a smartphone, with a digital globe overlay showing a network of nodes and lines. The background is a blurred image of a person's face.

نظم المعلومات نشاط البنك في مجال

تنفيذ ومتابعة خطط وسياسات نظم الحماية والسرية والرقابة لتكنولوجيا ونظم المعلومات وتشمل :

- * تحديث حوائط النار وأجهزة منع الاختراق دورياً.
- * استكمال منظومة إعادة تسمية أسماء الـ **Users** بحيث يكون اسم الـ User معبراً عن اسم الموظف على مستوى جميع فروع وقطاعات البنك، كما يتم تعديل الـ Users الموجودة بالفعل مرحلياً حتى يتم الانتهاء لجميع المستخدمين في البنك .
- * متابعة تطبيق سياسات استخدام الإنترنت.
- * استكمال تطبيق توصيات سياسات الحوكمة والمخاطر .
- * تحديث خطوط الاتصال بمركز البيانات الرئيسي.

تطوير نظم المعلومات المقررة (Core Banking System) وتشمل :

- * تحديد مشاكل التشغيل الخاصة بـ T24 والعمل على حلها وتلافى تكرارها .
- * دعم السادة مراقبي الحسابات و الجهاز المركزي بكافة الوسائل والتقارير اللازمة لاعتماد المراكز المالية .
- * تنفيذ حجز الأراضي والوحدات عن طريق الإنترنت وإجراء الاختبارات اللازمة – واستكمال دورة العمل لكافة الأطروحات بمختلف الأساليب (تخصيص – قرعة – تخصيص إلكتروني).
- * حجز الأراضي (اجتماعي – المميز – الأكثر تميزاً – سكن مصر – جنة) على نظام T24.

إعداد وتصميم وتطوير نظم البرامج الخاصة بكافة مجالات نشاط البنك باستخدام الحاسبات الإلكترونية ووسائل التقدم التكنولوجي المتعلقة بها وإجراء الاختبارات اللازمة لتشغيلها وتشمل :

- * تعظيم الاستفادة من النظم الإسكانية والتسويق العقاري.
- * البدء في مشروع Internet Banking (المرحلة الأولى) .

الإشراف الإداري لتنظيم العمل على كافة الحاسبات الآلية داخل مصرفنا (فروع / مناطق / قطاعات) وتشمل :

- * الدعم الفني للمناطق والقطاعات المركزية والفروع في جميع استخدامات الحاسب الآلي.
- * تجهيز الفروع بخطوط الشبكات وماكينات الـ **ATM** وأجهزة **PCs** الحديثة التي تدعم استخدام الـ Windows للتوافق مع متطلبات المنظومة البنكية الحديثة .

متابعة تشغيل التطبيقات بالفروع وشبكة الربط بين الفروع وماكينات الصراف الآلي وصيانتها وتطوير شبكة البيانات وتشمل :

- * متابعة شبكة البيانات (خطط وأجهزة).
- * الاشتراك في معايينات المواقع الجديدة لماكينات الـ **ATM** والتنسيق مع القطاعات الهندسية والتسويق بشأن خطة تركيب ماكينات الـ **ATM** .
- * الإشراف والمتابعة ٢٤ ساعة يومياً لجميع ماكينات **ATM** .
- * تركيب وتشغيل عدد ٨٠ ماكينة **ATM** بالفروع الجديدة والقائمة وجهات خارجية .
- * تنفيذ مشروع (**H.W / S.W**) **ATM Switch** المرحلة الأولى والثانية والتجهيز للمرحلة الثالثة والأخيرة .

نشاط البنك في مجال
تطوير رأس المال البشري



خلال عام ٢٠١٩ تم الانتهاء من توثيق وإعداد الهيكل التنظيمي للبنك والقطاعات المركزية والفروع والتوصيف لكافة الوظائف وفقاً لتوجيهات الإدارة العليا للبنك وتوجيهات مجلس إدارة مصرفنا مما نتج عنه وجود منظومة متكاملة حيث تم :

* عمل اللازم نحو اختيار أفضل العناصر من المتقدمين للعمل بالبنك واختبارهم بالمعهد المصرفي وعرض من يجتاز الاختبار على لجنة الإختيار والتعيين بالبنك.

* تغيير نظام تقييم الأداء للعاملين وذلك من خلال نظام جديد يعتمد على الجدارات الأساسية للتعامل مع الأفراد وإدارة الذات والتوجه نحو الرؤية والتخطيط واتخاذ القرار مع تحديد أهداف لجميع العاملين يتم توزيعها على القطاعات والفروع في بداية العام ثم استلامها بعد استيفائها من مديري الفروع ورؤساء القطاعات ثم إدخالها على الحاسب الآلي أولاً بأول تمهيداً لعرضها على لجنة شئون العاملين وذلك لضمان الأداء الأمثل لكافة العاملين بالبنك.

* الانتهاء من مشروع البنك الحالي لإعداد هيكل جديد للمرتبات يحقق العدل بقدر الإمكان لشاغلي الوظائف المختلفة وتحت إشراف استشاري متخصص تم التعاقد معه.

* يجري العمل على استكمال وتحديث أدلة العمل بالبنك وفقاً لآخر التطورات واعتمادها لتكون مراجع عملية معتمدة حديثه لكافة القطاعات .

* تحديث البنية التكنولوجية لقطاع رأس المال البشري من خلال برامج حديثة تساعد على عمل التحليلات الخاصة بالوظائف وأهميتها وتقييمها لاختيار العناصر الواعدة من العاملين بالبنك لتصبح قيادات لفروع وقطاعات مصرفنا هذا وقد بلغ إجمالي عدد العاملين بالبنك في نهاية عام ٢٠١٩ عدد ٢٦٣٢ موظفاً.



موظفونا

استكمال وتحديث
أدلة العمل
موظفونا
تقييم
أداء العاملين
اختيار أفضل
العناصر
البنية التكنولوجية
لرأس المال البشري
هيكل
المرتبات



نشاط البنك في مجال المسؤولية المجتمعية

المساهمة المجتمعية

شهد عام ٢٠١٩ متغيرات كثيرة في مجال **المسؤولية المجتمعية** والاستدامة لبنك التعمير والإسكان من حيث كمية وكيفية المشاركة.

فمن حيث الكم: بلغ الرصيد المخصص للمسؤولية المجتمعية والاستدامة عام ٢٠١٩ نحو **٤٤.٥ مليون جنيه مصري** لایماننا الشدید بأن نجاح مصرفنا مرتبط ارتباطاً قوياً بواجبنا نحو المجتمع ومسئوليتنا تجاهه.

ومن حيث الكيفية: فلم تعد المساهمة المالية هي المعيار الوحيد بل امتد ليشمل **مساهمة العاملين والإدارة** سواء بالتطوع للقوافل الطبية أو التبرع بالدم أو حتي بأشياء عينية.

* لم يقتصر بنك التعمير والإسكان على تكريم أوائل الطلبة من الثانوية العامة بل وامتد ليشمل تكريم صاحب أعلي مجموع للثانوية العامة من أبناء العاملين والحاصلين على أحد المراكز العشرة الأوائل على مستوى الجمهورية.

* قام البنك بعقد **دورات تدريبية للعاملين في الإسعافات الأولية** بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري.

* كما أقام البنك لأول مرة مسابقة بالتعاون مع مؤسسة إنجاز مصر لطلاب اولي إعدادي لإيجاد طرق **لحل المشاكل الاجتماعية وتدريب الطلاب على إيجاد الحلول البديلة** والخارجة عن النطاق المألوف.

* كما تطورت فكرة المبادرات لتشمل **حاضنة أعمال رواد النيل في المجال الهندسي** لمواد البناء والتشييد بالتعاون مع البنك المركزي المصري وجامعة النيل.

* وقد حدد البنك أولويات مساهماته من خلال تطبيقه لاستراتيجيته في المسؤولية المجتمعية لعام ٢٠١٩ بالتركيز على مجال **التعليم/المحافظة على التراث/ الصحة/ الرياضة**.

المسؤولية المجتمعية

الوعي المجتمعي

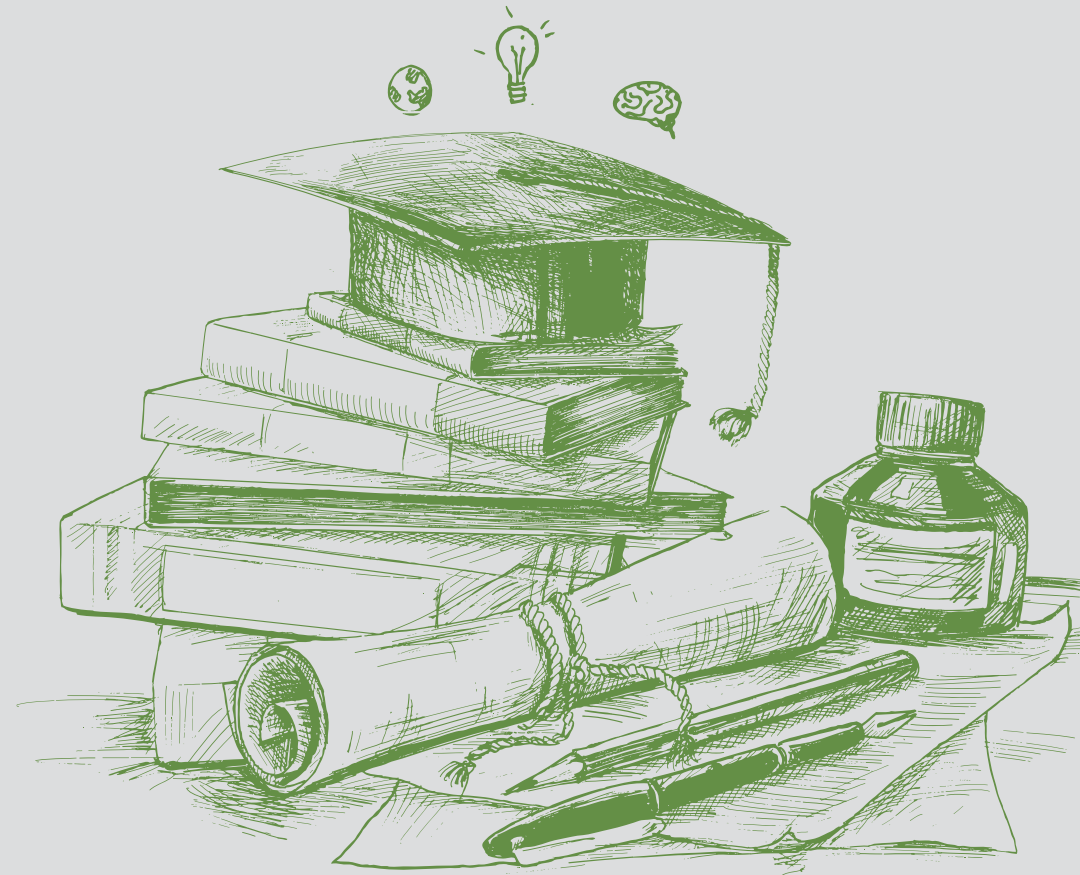
الثقافية

الالتزام التطوعي

المصحية الإجتماعية

التعليم

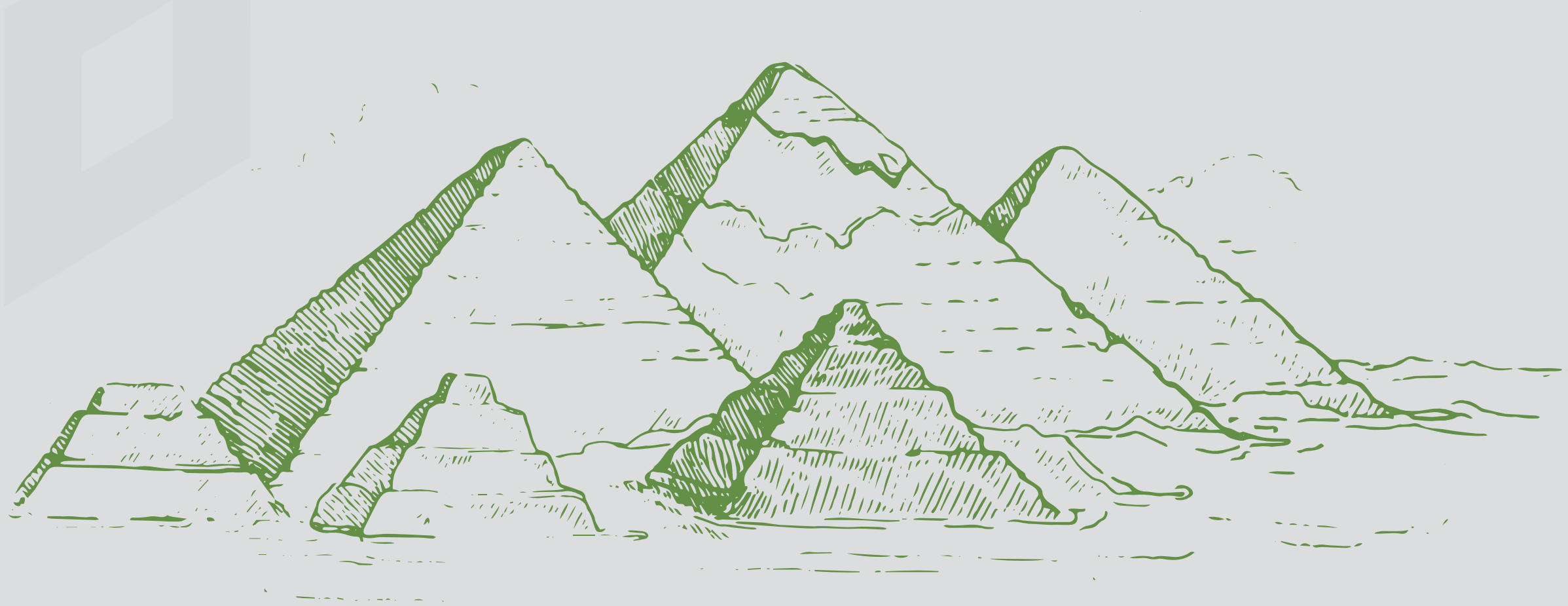
- * يرى البنك أن التعليم هو الخطوة الأولى لتحقيق نهضة اجتماعية شاملة وخلق جيل واعٍ قادر على النهوض بالمستقبل فساهم في العديد من المنح التعليمية: كمنحة جامعة النيل السنوية في مجال الهندسة وعشر منح دراسية سنوية للطلاب المكفوفين في جامعات الإسكندرية والمنصورة بالتعاون مع أميد ايست.
- * كما قام البنك بتمويل جامعة النيل للمرة الرابعة على التوالي لإنشاء قسم الهندسة الميكانيكية بالجامعة بمبلغ يقارب ٤ ملايين جنيه مصري.
- * أما عن المحافظات النائية فقام البنك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومحافظة جنوب سيناء برفع كفاءة وتجديد وتجهيز خمس مدارس بالمحافظة بما يقارب ١.٣ مليون جنيه مصري.
- * كما تبني البنك مبادرات تعليمية أخرى للمدارس المجتمعية لمحو الأمية لمحافظة الفيوم بمبلغ ٦٧٣ ألف جنيه مصري.
- * التعاون مع مؤسسة ساويرس والهيئة القبطية الإنجيلية في مبادرة التعليم المدمج بهدف إشراك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية ومساعدة إدارة المدارس في التعامل معهم والاستجابة لمتطلباتهم.
- * تشجيع الأطفال على الادخار من خلال إنشاء حزمة من الأوعية الادخارية الموجهة للأطفال والشباب وعمل سحب لجوائز قيمة مرتان في العام تشجيعاً وتحفيزاً لهم.
- * كما يقوم البنك بفتح دفاتر توفير سنوياً كهدية لعشرة من الأطفال الأيتام بمبلغ ألف جنيه مصري يتم اختيارهم من أحد دور الرعاية التي يربهاها البنك بالإضافة إلى اشتراكه سنوياً في (حملة الأسبوع العالمي للبنوك) لتوعية الأطفال والشباب بأهمية ثقافة الادخار وكيفية التعامل مع البنوك.
- * اعتاد البنك على المشاركة السنوية في دعم مبادرات البنك المركزي المصري فكان قرار المشاركة بمبلغ ٢٣ مليون جنيه مصري في دعم صندوق الشهداء بالإضافة لمساعدة عائلات الشهداء في تلبية المطالب المعيشية و العلاج والتعليم لهم ولأطفالهم.



المحافظة على التراث

شارك البنك في مجال المحافظة على التراث في مبادرات عديدة منها:

- * مبادرة تطوير منطقة القاهرة الخديوية بقيمة قدرها ٢ مليون جنيه مصري بالتعاون مع محافظة القاهرة.
- * الأسبوع الرمضاني للفنون بممر بهلر ويعرض فيه فنون التحطيب والتنورة والسير والفنون الشعبية.
- * رعاية مسابقة حفظ القرآن العالمية التي أقيمت بمحافظة بورسعيد تحت رعاية السيد المحافظ.
- * التعاون مع مؤسسة مصر الخير في مبادرة (توثيق التراث) بمبلغ ١.٥ مليون جنيه مصري من اجل طباعة كتاب وثائقي عن عادات وتقاليد حلايب وشلاتين.
- * قام البنك بدعم المهرجان الصيفي لمكتبة الإسكندرية والذي ينظم كل عام خلال أشهر الصيف للعام الثالث على التوالي ويتضمن عددا من العروض الغنائية والمسرحيات الثقافية من مختلف أنحاء العالم.



الصحة

* التزم البنك بتمويل مؤسسة مجدى يعقوب بمبلغ ٣ ملايين جنيه سنوياً على مدار ٣ سنوات متتالية لتشييد مبني المستشفى الجديد بمنطقة ٦ أكتوبر.

* كما شارك البنك بدعم جمعية الأورمان لمستشفى شفا الصعيد للسرطان بمبلغ ٥ ملايين جنيه مصرى لتشييد الجناح الجديد بالمستشفى.

* بالإضافة للاستمرار في دعم مؤسسة أهل مصر لبناء أول مستشفى لعلاج الحروق بمصر للعام الثالث بمبلغ ٣.٩ مليون جنيه مصري سنوياً.

* كذلك يحرص البنك على تمويل عيادات طبية متنقلة سنوياً للعام الثالث على التوالي فكانت المساهمة مع مؤسسة إبراهيم بدران والجامعة البريطانية لتصبح العيادات المتنقلة رمزاً لبنك التعمير والإسكان



الرياضة

تعددت مساهمات البنك أيضاً لتشمل جميع الأنشطة المجتمعية واحتل الجانب الرياضي جزءاً من استراتيجية المسؤولية المجتمعية والاستدامة للبنك إيماناً بالأثر الإيجابي الذي تعكسه الرياضة فقد حرص البنك على رعاية الأنشطة والمسابقات الرياضية العديدة:

* مارثون الأهرام والذي أقيم في فبراير ٢٠١٩ كاول مارثون بسفح الهرم.

* دورة كرة القدم لطلاب المدارس والتي اقيمت بالجونة.

* بطولة الصيد الدولية بنادي الصيد بالإسكندرية.

* كأس العالم للبلياردو الذي أقيم عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بفندق مينا هاوس بالقاهرة والغردقة.

* رعاية البنك لبطولة كاس الأمم الإفريقية التي أقيمت بمصر عام ٢٠١٩ بالإضافة إلى كاس الأمم الإفريقية تحت سن ٢٣ سنة.

* بطولة سباحة الرواد بنادي سبورتنج بالإسكندرية.

* رعاية الدورة الرمضانية لكرة القدم بين إدارات وفروع البنك برعاية البنك المركزي المصري والتي نظمتها جريدة دنيا الفلوس لدورتين متتاليتين.



الختام



وأخيراً يسعدني أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن عميق شكري وتقديري للسيد الدكتور المهندس / وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية والسيد / محافظ البنك المركزي المصري لدعمهما وتعاونهما الوثيق مع مصرفنا والشكر موصول لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على مساهمتهم الفعالة والمتميزة في رسم سياسة البنك ووضع الخطط التنفيذية والإشراف على تطبيقها، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للسادة / مراقبي الحسابات بالبنك وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات على مساندتهم ودعمهم المتواصل للبنك .

كما أود أنؤكد حرص المجلس التام على مصالح المساهمين والمودعين والمتعاملين مع البنك ، آملاً استمرار النجاح في خدمة احتياجاتهم وتلبية طموحاتهم وأؤكد استمرار البنك في تحمل مسؤوليته المجتمعية لدعم مختلف الأنشطة والمبادرات النوعية الهادفة .

وفقنا الله جميعاً لخدمة مؤسستنا الرائدة ووطننا الغالي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حسن إسماعيل غانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

The background of the slide features a hand holding a glowing green horizontal bar. Behind the bar, a financial line chart is visible, showing an upward trend. The chart has several data points labeled with numbers: 27,410, 26,718, 26,190, and 25,714. The overall color scheme is dark blue and black, with the glowing green bar providing a focal point.

الميزانية المستقلة المعتمدة 2019

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية المستقلة في 31 ديسمبر 2019 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبة الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات مهمة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للبنك في 31 ديسمبر 2019، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

لم يتبين لنا مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 - لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها تلك البيانات بالدفاتر.



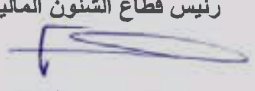
الميزانية المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	إيضاح رقم	
			الأصول
		16	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
2,486,135,211	4,275,995,906	17	أرصدة لدى البنوك
8,749,502,983	830,868,3591	18	قروض وتسهيلات العملاء
13,609,254,404	17,460,497,860		استثمارات مالية
		19	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
365,634,777	388,389,267	20	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الكامل الآخر
1,326,062,510	1,920,670,146	20	بالتكلفة المستهلكة
12,456,800,254	14,344,411,635	21	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
1,663,314,124	1,663,314,124	22	مشروعات الإسكان
837,209,048	932,604,511	23	استثمارات عقارية
79,324,028	106,478,203	24	أصول غير ملموسة
120,831,827	113,889,570	25	أصول أخرى
884,067,196	1,002,284,210	26	أصول ثابتة
696,266,067	942,823,896		إجمالي الأصول
43,274,402,429	51,460,042,919		الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
		27	أرصدة مستحقة للبنوك
456,920,252	951,328,024	28	ودائع العملاء
34,122,070,120	41,285,470,475	29	قروض أخرى
701,755,614	649,167,997		دائنو التوزيعات
612,994	6,841,548	30	التزامات أخرى
2,335,628,972	2,096,337,833	31	مخصصات أخرى
605,072,029	358,076,228		التزامات ضرائب الدخل الجارية
123,341,368	--	32	التزامات ضريبية مؤجلة
17,653,453	15,662,266	33	التزامات مزايا التقاعد العلاجية
36,433,851	39,676,455		إجمالي الالتزامات
38,399,488,653	45,402,560,826		حقوق الملكية
		34	رأس المال المدفوع
1,265,000,000	1,265,000,000		المجنب لزيادة رأس المال
--	379,500,000	35	احتياطات
1,799,662,556	2,340,796,377	35	(أرباح محتجزة) متضمنة صافي أرباح العام
1,811,892,324	1,993,303,629		الدخل الشامل الآخر
(1,641,104)	78,882,087		إجمالي حقوق الملكية
4,874,913,776	6,057,482,093		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
43,274,402,429	51,460,042,919		

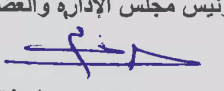
* الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (41) متممة للقوائم المالية وتُقرأ معها.

رئيس قطاع الشئون المالية



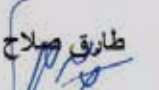
جمال محمود سليمان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



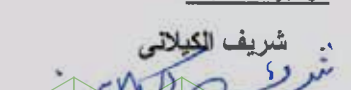
حسن إسماعيل غاتم

مراقبو الحسابات



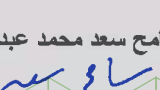
طارق صلاح

شريف الكيلاني



شريف الكيلاني

سامح سعد محمد عبد المجيد



سامح سعد محمد عبد المجيد

E Y

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

محاسبون قانونيون ومستشارون

BT

وحيد عبد الغفار وشركة

محاسبون قانونيون ومستشارون

قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	إيضاح رقم	
6,112,716,300	6,605,813,892	6	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(2,960,641,953)	(3,663,769,814)	6	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
3,152,074,347	2,942,044,078		صافي الدخل من العائد
332,967,616	363,494,203	7	إيرادات الأتعاب والعمولات
(28,880,648)	(34,808,478)	7	مصروفات الأتعاب والعمولات
304,086,968	328,685,725		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
82,501,918	127,803,783	8	توزيعات الأرباح
57,694,997	60,240,736	9	صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
444,792,715	402,468,721	10	أرباح مشروعات البنك الإسكانية
(196,995,099)	(415,157,337)	13	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(1,419,176,369)	(1,648,141,055)	11	مصروفات إدارية
(306,637,498)	599,947,800	31	رد (عبء) مخصصات أخرى
78,383,617	149,753,379	12	إيرادات تشغيل أخرى
2,196,725,596	2,547,645,830		صافي أرباح العام قبل ضرائب الدخل
(570,246,132)	(596,556,487)	14	مصروفات ضرائب الدخل
1,626,476,464	1,951,089,343		صافي أرباح العام
11,46	13,77	15	نصيب السهم في صافي أرباح العام

قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	إيضاح رقم	
1,626,476,464	1,956,089,343		صافي أرباح العام
(1,641,104)	80,523,191	20	التخير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,624,835,360	2,031,612,534		إجمالي الدخل الشامل

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨/١٢/٣١ إلى ٢٠١٨/١/١ جنية مصري	من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١ جنية مصري	إيضاح رقم	
			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
2,196,725,596	2,547,645,830		صافي الأرباح قبل ضرائب الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
208,450,821	239,221,146	26, 24, 23	إهلاك واستهلاك
196,995,099	415,157,337	13	عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(5,148,949)	14,270,201	12	عبء (رد) اضمحلال أصول أخرى ومشروعات إسكان
306,637,498	13,977,618	31	عبء مخصصات أخرى
(43,205,915)	(42,355,421)	9	فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
	(10,719,502)	21	استهلاك خصم إصدار استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(10,148,636)	(127,803,783)	8	توزيعات أرباح
(82,501,918)	(5,704,228)	31	استخدام مخصصات أخرى
(31,567,976)	(613,925,418)	31	مخصصات انتفي الغرض منها
--	(3,336,849)	12	أرباح بيع أصول ثابتة
2,733,723,782	2,426,426,930		أرباح التشغيل في التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول
1,027,548,480	(6,342,495,954)		أرصدة لدى البنوك
734,615,188	(1,424,071,992)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
525,176,014	20,021,794		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(2,367,073,478)	(3,981,019,726)		قروض وتسهيلات للعملاء
112,984,270	(144,444,673)		مشروعات الإسكان والاستثمارات العقارية
278,249,814	520,097,128		أصول أخرى
			صافي (النقص) الزيادة في الالتزامات
246,337,905	494,407,772		أرصدة مستحقة للبنوك
(6,762,904,210)	7,163,400,356		ودائع العملاء
(1,007,225,649)	(838,677,485)		التزامات أخرى
2,640,504	3,242,604		التزامات مزايا التقاعد
(532,934,433)	(721,889,042)		المسدد لمصلحة الضرائب
(5,008,861,813)	(2,825,002,287)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(299,404,581)	(390,534,995)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة
2,511,886	3,967,089		متحصلات بيع أصول ثابتة
(2,120,503,299)	(1,589,000,344)		مدفوعات لشراء استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
435,020,000	500,219,921		متحصلات من بيع استثمارات مالية بخلاف استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(206,704,750)	--		مدفوعات مقابل اقتناء شركات شقيقة
(121,926,807)	(77,010,050)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
81986100	126,828,784		توزيعات أرباح محصلة
(2,229,021,451)	(1425,529,595)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
1,061,664,430	60,605,359		قروض طويلة الأجل
(122,093,403)	(803,503,348)		توزيعات الأرباح المدفوعة
939,571,027	(742,897,989)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
(6,298,312,237)	(4,993,429,872)		صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال العام
14,448,022,835	8,149,710,598		رصيد النقدية وما في حكمها أول العام
8,149,710,598	3,156,280,726		رصيد النقدية وما في حكمها آخر العام
			وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :-
2,486,135,211	4,275,995,905		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
8,749,502,984	8,308,683,591		أرصدة لدى البنوك
14,166,957,399	15,591,054,174		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(1,643,612,237)	(3,559,410,612)		أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(1,442,315,360)	(5,869,012,940)		ودائع لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(14,166,957,399)	(15,591,029,392)		استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر استحقاق ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
8,149,710,598	3,156,280,726	37	النقدية وما في حكمها آخر العام

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

البيان	رأس المال جنيه مصري	المجنب لزيادة رأس المال جنيه مصري	احتياطي قانوني جنيه مصري	احتياطي عام جنيه مصري	احتياطي خاص جنيه مصري	احتياطيات أخرى جنيه مصري	احتياطي المخاطر البنكية جنيه مصري	احتياطي معيار IFRS9 جنيه مصري	احتياطي المخاطر العام جنيه مصري	أرباح محتجزة جنيه مصري	الدخل الشامل الآخر جنيه مصري	الإجمالي جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	1,265,000,000	-	436,329,094	732,000,000	14,447,953	14,546,205	161,211	-	-	1,100,040,901	-	3,562,525,364
توزيعات أرباح عام ٢٠١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(312,250,000)	-	(312,250,000)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	53,776,633	400,000,000	-	1,307,563	53,737	147,237,108	-	(602,375,041)	-	-
استبعاد نتيجة بيع أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	-	-	-	-	-	-	(196,948)	-	-	-	-	(196,948)
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,641,104)	(1,641,104)
صافي أرباح عام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,626,476,464	-	1,626,476,464
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	1,265,000,000	-	490,105,727	1,132,000,000	14,447,953	15,853,768	18,000	147,237,108	-	1,811,892,324	-	4,874,913,776
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	1,265,000,000	-	490,105,727	1,132,000,000	14,447,953	15,853,768	18,000	147,237,108	-	1,811,892,324	(1,641,104)	4,874,913,776
المحول إلى احتياطي المخاطر العام	-	-	-	-	(5,102,987)	-	-	(147,237,108)	152340095	-	-	-
أثر تغير سياسات محاسبية نتيجة تطبيق IFRS9 المعيار الدولي	-	-	-	-	-	-	-	-	(63124285)	-	-	(63,124,285)
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	80,523,191	80,523,191
بيع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	23,811,970	-	23,811,970
توزيعات أرباح عام ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(809,731,902)	-	(809,731,902)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	81,241,768	900,000,000	-	2,511,838	4,500	-	-	(983,758,106)	-	-
المجنب لزيادة رأس المال	-	3,795,000,000	(126,500,000)	(253,000,000)	-	-	-	-	89215810	-	-	-
صافي أرباح عام ٢٠١٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,951,089,343	-	1,951,089,343
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1,265,000,000	3,795,000,000	444,847,495	1,779,000,000	9,344,966	18,265,606	2,250	-	-	1,993,303,629	78,882,087	6,057,482,093

قائمة التوزيعات المقترحة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	البيان
1,624,835,360	1,951,089,343	صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)
		يُخصم
(2511,838)	(3,336,849)	أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(4,500)	(4,500)	احتياطي المخاطر البنكية العام
1,622,319,022	1,947,747,994	الصافي
185,415,860	16,761,212	أرباح محتجزة في أول العام
--	25,453,074	أرباح محتجزة خلال العام
1,807,734,882	1,989,962,280	صافي الأرباح القابلة للتوزيع
		يوزع كالآتي :-
81,241,768	97,554,467	احتياطي قانوني
900,000,000	1,325,000,000	احتياطي عام
632500000	316,250,000	توزيعات المساهمين (توزيع نقدي ٢,٥ جنيه مصري)
162,231,902	194,774,799	حصة العاملين في الأرباح
15,000,000	15,000,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
16,761,212	41,383,013	أرباح مرحلة
1,807,734,882	1,989,962,280	الإجمالي

الإيضاحات المتممة

للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١. معلومات عامة

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلاً عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ٩٢ فرعاً ويوظف ٢٦٣٢ موظفاً في تاريخ الميزانية .

تأسس بنك التعمير والإسكان «شركة مساهمة مصرية»، كبنك استثمار وأعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة الجيزة والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم اتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ- أسس إعداد القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع مراعاة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ و الصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و التي تختلف بما تم إضافته بموجب تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية».

تأثير تغيرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية:-

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغييراً مهماً عن معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الأدوات المالية – الاعتراف و القياس وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

* تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:-

– أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

– أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.

– أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

* لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به .

* يتم عرض التغير في الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:-

– التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.

– يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

لقد استبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) و متطلبات البنك المركزي المصري نموذج الخسائر المتكبدة المنصوص عليها في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ، كما يتطلب المعيار الدولي رقم (٩) و التعليمات النهائية الصادرة من البنك المركزي المصري من البنك تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (باستثناء ما يتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح و الخسائر و أدوات حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر).

ويقوم البنك باستثناء ما يلي من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة :-

– الودائع لدى البنوك استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي .

– الحسابات الجارية لدى البنوك .

– الأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية .

– أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية .

يحدد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الإثني عشر شهراً القادمة ، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها .

التقارير القطاعية:

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعملات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي مُرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

اضمحلال الأصول المالية

الأحكام الانتقالية

لم يتم البنك بإعادة قياس الأدوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة بينما اقتصر الأمر فقط على إعادة تبويب عناصر الأصول و الالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة و بالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة.

تم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة الأصول المالية ذاتها عند تصوير قائمة المركز المالي. في حين تم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية و الالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي .

أ- الأصول والالتزامات المالية

إ- إعادة تصنيف الأصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقرير المالي (٩).

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لقواعد تصوير و إعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و فئات القياس الجديدة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري « المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩» للأصول و الالتزامات المالية كما في ١ يناير ٢٠١٩:

التصنيف الأولي طبقاً لتعليمات البنك المركزي القائمة	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)	القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في بداية التطبيق
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	تكلفة مستهلكة	2,486,135,211	2,486,135,211
أرصدة لدى البنوك	تكلفة مستهلكة	8,749,502,983	8,749,502,983
أذون خزائنة	تكلفة مستهلكة	9,650,281,636	-
أصول مالية بغرض المتاجرة	أصول مالية بغرض المتاجرة	378,109,424	-
استثمارات متاحة للبيع	أصول مالية بغرض المتاجرة	40,316,488	-
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	أصول مالية بغرض المتاجرة	-	365,634,777
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	تكلفة مستهلكة	-	1,326,062,510
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	تكلفة مستهلكة	4,079,789,993	-
بالتكلفة المستهلكة	تكلفة مستهلكة	-	12,450,702,450
قروض وتسهيلات للعملاء	تكلفة مستهلكة	13,609,254,404	13,892,695,316
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	تكلفة مستهلكة	1,663,314,124	1,663,314,124
مشروعات الإسكان بعد الخصم	تكلفة مستهلكة	837,209,048	837,209,048
استثمارات عقارية	تكلفة مستهلكة	79,324,028	79,324,028
أصول غير ملموسة	تكلفة مستهلكة	120,831,827	120,831,827
أصول أخرى	تكلفة مستهلكة	884,067,196	884,067,196
أصول ثابتة	تكلفة مستهلكة	696,266,067	696,266,067
إجمالي الأصول		43,274,402,429	43,551,496,465
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	تكلفة مستهلكة	456,920,252	456,920,252
ودائع العملاء	تكلفة مستهلكة	34,122,070,120	34,122,070,120
قروض أخرى	تكلفة مستهلكة	701,755,614	701,755,614
دائنو توزيعات	تكلفة مستهلكة	612,994	612,994
التزامات أخرى	تكلفة مستهلكة	2,335,628,972	2,335,628,972
مخصصات أخرى	تكلفة مستهلكة	605,072,029	605,072,029
التزامات ضرائب الدخل الجارية	تكلفة مستهلكة	123,341,368	123,341,368
التزامات ضريبية مؤجلة	تكلفة مستهلكة	17,653,453	17,653,453
التزامات مزايا التقاعد	تكلفة مستهلكة	36,433,851	36,433,851
إجمالي الالتزامات		38,399,488,653	38,739,706,974
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع		1,265,000,000	1,265,000,000
احتياطيات		1,799,662,556	1,736,538,271
(أرباح محتجزة) متضمنة صافي العام		1,810,251,220	1,810,251,220
إجمالي حقوق الملكية		4,874,913,776	4,811,789,491
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		43,274,402,429	43,551,496,465

٢- تسوية القيمة الدفترية الأصول المالية والالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

يوضح الجدول أدناه تسوية القيمة الدفترية طبقاً لقواعد تصوير وإعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري إلى القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) عند التحول إلى المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) في ١ يناير ٢٠١٩.

فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩):

جنيه مصري	
	تأثير الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة
	مخصصات مكونة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨
2,027,028,221	مخصص خسائر الاضمحلال لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء
59,741,681	مخصص الالتزامات العرضية
2,086,769,902	الإجمالي
	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩)
1,743,587,309	مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء
122,393,760	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات العرضية
277,566,242	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لارتباطات القروض
249,072	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأرصدة لدى البنوك
6,097,804	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة
2,149,894,187	الإجمالي
63,124,285	فروق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩)

يوضح الجدول التالي مطابقة بين القيم الدفترية وفقاًلتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والقيم الدفترية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) للبنك كما في ايناير٢٠١٩:

القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ القيمة بالجنيه	إعادة التصنيف القيمة بالجنيه	تأثير خسائر الائتمان المتوقعة القيمة بالجنيه	القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية في بداية التطبيق القيمة بالجنيه
الأصول			
نقدية أرصدة لدى البنك المركزي	2,486,135,211	--	2,486,135,211
أرصدة لدى البنوك	8,749,502,983	--	8,749,253,911
أذون خزانة	9,650,281,636	(9,650,281,636)	--
أصول مالية بغرض المتاجرة	378,109,424	(378,109,424)	--
استثمارات متاحة للبيع	40,316,488	(40,316,488)	--
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	--	365,634,777	365,634,777
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	--	1,326,062,510	1,326,062,510
محفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4,079,789,993	(4,079,789,993)	--
بالتكلفة المستهلكة	--	12,456,800,254	12,450,702,450
قروض وتسهيلات العملاء	13,609,254,404	--	13,892,695,316
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	1,663,314,124	--	1,663,314,124
مشروعات الإسكان بعد الخصم	837,209,048	--	837,209,048
استثمارات عقارية	79,324,028	--	79,324,028
أصول غير ملموسة	120,831,827	--	120,831,827
أصول أخرى	884,067,196	--	884,067,196
أصول ثابتة	696,266,067	--	696,266,067
إجمالي الأصول	43,274,402,429	-	43,551,496,465
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	456,920,252	--	456,920,252
ودائع العملاء	34,122,070,120	--	34,122,070,120
قروض أخرى	701755614	--	701755614
دائنو توزيعات	612994	--	612994
التزامات أخرى	2335628972	--	2335628972
مخصصات أخرى	605072029	--	945290350
التزامات ضرائب الدخل الجارية	123341368	--	123341368
التزامات ضريبية مؤجلة	17653453	--	17653453
التزامات مزايا التقاعد	36433851	--	36433851
إجمالي الالتزامات	38399488653	--	38739706974
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	1265000000	--	1265000000
احتياطيات	1799662556	--	1736538271
أرباح محتجزة	1810251220	--	1810251220
إجمالي حقوق الملكية	4874913776	--	4811789491
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	43274402429	--	43551496465

ب- الشركات التابعة والشقيقة

ب/١ - الشركات التابعة:

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد على نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب/٢ - الشركات الشقيقة:

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها اية تكاليف تتعلق مباشرة بعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق غير مسيطرة وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة تسجل في القوائم المالية المجمعة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى بالقوائم المالية المجمعة.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ووفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح والخسائر عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في التحصيل.

ج- ترجمة العملات الأجنبية

ج/١ - عملة التعامل والعرض:

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

ج/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية:

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات والفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :-

* صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .

* حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.

* إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة وفروق ناتجة عن الاضمحلال ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى وبالفروق الناتجة عن الاضمحلال، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أصولاً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية .

د- الأصول المالية

د/١ - الاعتراف:

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

د/٢ - التبويب:

الأصول المالية - السياسة المطبقة إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

* عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الأداة المالية والعائد.

* يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي. أو

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

* عند الاعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظاً بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حدة.

* يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي، أن يخصص - بشكل لا رجعة فيه - أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري- التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الأعمال

– يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال			الأداة المالية
القيمة العادلة		التكلفة المستهلكة	
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل		
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

– يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:–

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	* الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. * البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. * أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. * يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	* كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. * مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	* هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. * تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. * إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.

* يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:-

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
 - كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة إلى الإدارة العليا.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
 - كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
 - دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- * إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث إنها ليست محتفظاً بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

* تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف **المبلغ الأصلي للأداة المالية** بأنه: القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. ويعرف **العائد** بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروطاً تعاقدية قد تغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. وإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:-

- الأحداث المحتملة التي قد تغيّر من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.

- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.

- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).

- لا يقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الأصول المالية إلا فقط وعندما -فقط- يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهريّة أو عند تدهور في القدرة الائتمانية لإحدى أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

هـ- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

– يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

– لا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا كانت مشمولة بأداة مالية تدرج تحت تعريف الأصول المالية بالمعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية».

– تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أي مما يلي:-

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

– يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

و/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطرالأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد». ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر».

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

يتم الاعتراف في الدخل الشامل الآخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر «صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى « صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ،عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر .

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن « صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر » بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر « صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالنسبة للأدوات التي تُقيّم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم) ، إلا إذا كان يتم الاستدلال في التاريخ على القيمة العادلة للأداة استناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم . وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة ، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم

و/٢ – تغطية التدفقات النقدية

و/٣ – المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

ز- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج ، الذي يُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول » ويُدْرَج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح .

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة ، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة .

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحْمَل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

– عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .

– بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث لا يتم الاعتراف بالعائد المحسوب لاحقاً لحين سداد ٢٥ % من كافة الأرصدة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرَج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة .

ط-إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له معدل العائد الفعلي ذاته متاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي-إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

ك-اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

ل- الاضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي بالنسبة لمنتجات التجزئة المصرفية وعلى أساس العملاء بالنسبة لقروض الشركات والمؤسسات وعلى أساس التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف المعترف بها للأرصدة لدي البنوك والديون السيادية.

يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين إلى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للأداة المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا أدوات الدين منخفضة المخاطر الائتمانية أو أدوات الدين الأخرى التي لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ المركز المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:-

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بالمرحلة الأولي بحساب القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على أساس معدلات احتمالات الإخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة لمدة اثني عشر شهراً بالنسبة لأدوات الدين بالمرحلة الأولي أو مدي حياة الأصل بالنسبة للمرحلة الثانية.

بالنسبة لأدوات الدين المضمحلة ائتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على أساس الفرق بين إجمالي الرصيد الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تدخل الارتباطات عن قروض والضمانات المالية ضمن حساب القيمة عند الإخفاق.

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوصاً منها أي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

لا يقوم البنك بنقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولي إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولي.

يتم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية أو المسجلة ولا يوجد تعامل نشط عليها بتحديد قيمتها العادلة باحدى الطرق الفنية المقبولة لتحديد القيمة العادلة. وفي حالة عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة لمثل تلك الأوراق بطريقة يعتمد عليها فيتم تقييمها بالتكلفة الاستبدالية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير قيمة خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح والخسائر في حين يتم الاعتراف بباقي الفروق كتغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر وعند حدوث ارتفاع في القيمة يتم الرد بقائمة الأرباح والخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة على أن يتم الاعتراف بأية زيادة في القيمة بالدخل الشامل الآخر. وبالنسبة لأدوات حقوق الملكية فيتم الاعتراف بكافة فروق التغير في القيمة العادلة بالدخل الشامل الآخر ولحين التخلص من الأصل - حينئذ يتم ترحيل كافة تلك الفروق إلى الأرباح المحتجزة.

ل١/ - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

م- تقييم مشروعات الإسكان

- تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث إن بند أعمال تحت التنفيذ يعتبر من الأصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الانتهاء من كافة الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعدادها في الأغراض المحددة لها أو بيعها للغير.

- يتم تقييم الوحدات الإسكانية التامة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصون بالبنك ويدير الناتج عن زيادة التكلفة على القيم العادلة بقائمة الأرباح والخسائر في تخفيض من بند «أرباح مشروعات البنك الإسكانية»، و في حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الأرباح والخسائر و ذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة.

- يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع و المساحة لكل وحدة سكنية دون التأثير على القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع .

الاستثمارات العقارية:

- تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بالطريقة المحاسبية ذاتها المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة حيث يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة و يتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة مع إثبات خسائر الاضمحلال إن لزم الأمر .

برامج الحاسب الآلي:

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الأرباح والخسائر عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد على ثلاث سنوات.

ن- الأصول غير الملموسة

الأصول غير الملموسة الأخرى:

تتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلى على سبيل المثال لا الحصر (العلامات التجارية – التراخيص – منافع عقود الإيجار).

وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقعة تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الأرباح والخسائر .

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مفار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التى يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

– يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، و يحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك ومعدلات الإهلاك كالتالى:-

الأصل	معدل الاهلاك السنوى
مبانٍ وإنشاءات	5 %
آلات ومعدات	25 %
الأثاث	10 %
وسائل نقل	25 %

– يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

– يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى ٣ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية على القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل* أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الأرباح والخسائر.

ع- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل على القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة .

ويتم مراجعة الأصول غير المالية التى وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الأرباح والخسائر وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الأرباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، واستثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. و يتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لأجل سداد الالتزام ذاته . دون تأثيره بمعدل الضرائب السارى . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ف – الايجار

ص- النقدية وما في حكمها

ق- المخصصات

ر- عقود الضمانات المالية

ش ١ - مزايا العاملين

ش ١ - التزامات المعاشات

ش ٢ - التزامات مزايا التقاعد

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الأرباح والخسائر بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الأرباح والخسائر عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١٩٨٧ وأخضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسري أحكام هذا الصندوق وتعديلاته على جميع العاملين بالمركز الرئيسي والفروع .

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن المصروفات الإدارية عند استحقاقها ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي .

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحاليين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقاً لهذا النظام وتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ المركز المالي ناقصاً القيمة الحالية لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنوياً عن طريق خبير اختواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها آجال تقارب آجال تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات مزايا التقاعد.

ترحل إلى قائمة الأرباح والخسائر المكاسب أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة، والتغير في الفروض الاكتوارية والتعديل في نظم الخدمات الصحية وذلك على مدار متوسط مدد الخدمة المتبقية للعاملين.

ويتم حساب المكاسب (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الأرباح والخسائر إذا لم تزيد على ١٠ ٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفي حالة زيادة المكاسب (الخسائر) على هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الأرباح والخسائر على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الأرباح والخسائر ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ش ٣ - المدفوعات المبنية على أسهم

يوجد لدى البنك لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تُسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية.

ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مصروفاً على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة بالسوق ، على سبيل المثال، أهداف الربحية، وتدخل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يُتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الأرباح والخسائر مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية.

يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الاسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات .

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة العام كلاً من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الأرباح والخسائر باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية . ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

يتم الاعتراف بالفروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ث - الاقتراض

ت - ضرائب الدخل

خ - تخلفه رأس المال

ذ - توزيعات الأرباح

ض - أنشطة الامانة

ظ - أرقام المقارنة

٣- إدارة المخاطر المالية

يتم عرض مصاريف الاصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

تُثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتتضمن تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

يقوم البنك بمزاولة أنشطته الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا مابعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث إنها ليست أصولاً للبنك.

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن للملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر: خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق: خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارفاً عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ- خطر الائتمان

أ/- قياس خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء:

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات التالية:

- * احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

- * المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- * يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويتحدد هذا التقييم على أساس الحكم الشخصي لمسئولى الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ،مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

- * يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

- * وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدراً متاحاً لمقابلة متطلبات التمويل.

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

– الضمانات:

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

* الرهن العقاري.

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

– المشتقات:

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدداً بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

– الارتباطات المتعلقة بالائتمان:

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية خطر الائتماناته المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث إن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاث. ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

31 / 12 / 2019		
تقييم البنك	قروض وتسهيّلات	مخصص خسائر الاضمحلال
المرحلة الأولى	84 %	42 %
المرحلة الثانية	7 %	13 %
المرحلة الثالثة	9 %	45 %
	100 %	100 %

تتضمن أرصدة القروض والتسهيلات كلا من المستخدم من القروض ونسبة من ارتباطات القروض في ضوء حجم الاستخدام المتوقع بالإضافة الى عقود الضمانات المالية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على اساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/ ٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

٤/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد. ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق المساهمين خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان:-

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	1%	1	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	1%	1	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	2%	1	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	2%	1	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	3%	2	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5%	3	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	20%	4	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	50%	4	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	100%	4	ديون غير منتظمة

أ/ه الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	2019/12/31 جنيه مصري	2018/12/31 جنيه مصري
ارصده لدى البنوك	8,308,683,591	8,749,502,983
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
- حسابات جارية مدينة	533,090,440	343,854,016
- بطاقات ائتمان	26,558,906	19,079,976
- قروض شخصية	2,493,891,063	1,838,753,818
- قروض عقارية	6,851,973,146	
قروض المؤسسات		
- حسابات جارية مدينة	4,387,225,250	3,431,721,353
- قروض مباشرة	2,254,926,171	2,011,819,891
- قروض وتسهيلات مشتركة	2,665,335,999	1,034,371,057
قروض متخصصة		
- قروض مباشرة	517,119,974	621,019,249
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
- أدوات الدين	20,069,113,997	18,247,381,293
أصول أخرى	1,002,284,210	884,067,196
الإجمالي	49,110,202,747	43,568,484,850

أ/٦ قروض وتسهيلات

وفيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:-

2018/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء جنيه مصري	2019/12/31 قروض وتسهيلات للعملاء جنيه مصري	
10,048,068,108	16,695,564,584	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
4,764,721,979	1,327,630,550	متأخرات ليست محل اضمحلال
874,743,291	1,706,925,815	محل اضمحلال
15,687,533,378	19,730,120,949	الإجمالي
		يخصم
2,027,028,221	2,251,418,897	مخصص خسائر الاضمحلال
51,250,753	18,204,192	الفوائد المجنبه
13,609,254,404	17,460,497,860	الصافي

- بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات ٢٠١٧/١٨ ٤١٣ جنيهاً مقابل ٠٩٩. ٩٩٥ ١٩٦ جنيهاً عبء اضمحلال عن سنة المقارنة ويتضمن إيضاح ١٨ معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للعملاء.

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	
9,905,513,555	w 972,738,629	226,586,162	8,706,188,764	الأفراد
9,824,607,394	732,187,186	1,101,044,388	7,989,375,820	الشركات والمؤسسات
19,730,120,949	1,706,925,815	1,327,630,550	16,695,564,584	

مخصص خسائر الاضمحلال مقسمة بالمراحل:

2019/12/31

الإجمالي	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
569,621,635	424,221,272	104,213,585	41,186,778	الافراد
1,681,797,262	591,839,766	186,333,935	903,623,561	الشركات والمؤسسات
2,251,418,897	1,016,061,038	290,547,520	944,810,339	

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة المالية:-

المرحلة الأولى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي	ارصده لدى البنوك
درجة الائتمان				
8,308,683,591	-	-	8,308,683,591	ديون جيدة
-	-	-	-	المتابعة العادية
-	-	-	-	متابعة متخصصة
-	-	-	-	ديون غير منتظمة
8,308,683,591	-	-	8,308,683,591	الإجمالي
-	-	-	-	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
8,308,683,591	-	-	8,308,683,591	القيمة الدفترية

المرحلة الأولى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
درجة الائتمان				
20,069,113,997	-	-	20,069,113,997	ديون جيدة
-	-	-	-	المتابعة العادية
-	-	-	-	متابعة خاصة
-	-	-	-	ديون غير منتظمة
20,069,113,997	-	-	20,069,113,997	الإجمالي
8,287,034	-	-	8,287,034	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
20,060,826,963	-	-	20,060,826,963	القيمة الدفترية

المرحلة الأولى ١٢ شهراً	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي	قروض وتسهيلات للأفراد
درجة الائتمان				
8,706,188,764	-	-	8,706,188,764	ديون جيدة
-	226,586,162	-	226,586,162	المتابعة العادية
-	-	972,738,629	972,38,629	ديون غير منتظمة
8,706,188,764	226,586,162	972,738,629	9,905,513,555	الإجمالي
41,186,778	104,213,585	424,221,272	569,621,635	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
8,665,001,986	122,372,577	548,517,357	9,335,891,920	القيمة الدفترية

المرحلة الأولى شهر ١٢	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي	قروض وتسهيلات للشركات
درجة الائتمان				
7,989,375,820	-	-	7,989,375,820	ديون جيدة
-	1,101,044,388	-	1,101,044,388	المتابعة العادية
-	-	734,187,186	734,187,186	ديون غير منتظمة
7,989,375,820	1,101,044,388	734,187,186	9,824,607,394	الإجمالي
903,623,561	186,333,935	591,839,766	1,681,797,262	يخصم مخصص خسائر الاضمحلال
7,085,752,259	914,710,453	142,347,420	8,142,810,132	القيمة الدفترية

- قروض وتسهيّلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال:-

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

أفراد	جيدة	متابعة عادية	متابعة خاصة	الإجمالي
حسابات جارية مدينة	160,083,431	--	--	160,083,431
بطاقات ائتمان	17,546,228	--	--	17,546,228
قروض شخصية	1,231,097,119	--	--	1,231,097,119
قروض عقارية	4,792,830,435	--	--	4,792,830,435
إجمالي الأفراد	6,201,557,213	--	--	6,201,557,213
مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	2,454,304,124	119,922	10,364,762	2,464,788,808
قروض مباشرة	4,582,301	--	--	4,582,301
قروض مشتركة	990,728,597	--	--	990,728,597
إجمالي مؤسسات	3,449,615,022	119,922	10,364,762	3,460,099,706
قروض مخصصة				
قروض مباشرة	386,411,189	--	--	386,411,189
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	10,037,583,424	119,922	10364762	10,048,068,108

- قروض وتسهيّلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال:

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:-

أفراد:				(جنيه مصري)
	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	241,456	441,081,620	727,588,488	1,168,911,564
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً	61,000	234,583	306,090,905	306,386,488
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً	80,957	114,693	340,379,986	340,575,636
الإجمالي	383,413	441,430,896	1374,059,379	1,815,873,688

مؤسسات:				(جنيه مصري)
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	الإجمالي	
196	158,353,619	158,353,815		
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً	632,543,756	9,546,908	642,090,664	
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً	166,122,929	1,747,672,823	1913,795,752	
الإجمالي	798,666,881	1,915,573,350	2,714,240,231	

قروض مخصصة:		(جنيه مصري)
متأخرات حتى ٣٠ يوم	قروض مباشرة	
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوماً	70,144,384	
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً	58,869,653	
الإجمالي	234,608,060	

- قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

* قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ٢٩١ ٧٤٣ ٨٧٤ جنيهاً في آخر سنة المقارنة . وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

التقييم	القروض والتسهيلات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	الضمانات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أفراد		
حسابات جارية مدينة	183,387,172	154,453,582
بطاقات ائتمانية	1,533,748	102,040
قروض شخصية	166,225,803	--
قروض عقارية	220,024,204	12,715,704
إجمالي الأفراد	571,170,927	167,271,326
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	168,265,664	9,320,953
قروض مباشرة	91,664,240	50,211,021
قروض مشتركة	43,642,460	7,750,000
إجمالي المؤسسات	303,572,364	67,281,974
إجمالي القروض والتسهيلات محل الاضمحلال بصفة منفردة	874,743,291	234,553,300

أ/٧ الاستحواذ على الضمانات

– قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها:

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٨٦٧ .١٠٠ ٣٩٥ جنيه.

قروض وتسهيلات للعملاء	
مؤسسات:	
– حسابات جارية مدينة	221,017,315
– قروض مباشرة	14,203,546
– قروض مشتركة	159,781,006
الإجمالي	395,001,867

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن الأصول الأخرى بالميزانية.
- ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الأصول خلال فترة محددة.

القيمة الدفترية (جنيه مصري)		طبيعة الأصل
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
20,071,250	--	أراضي
1,120,500	990,000	وحدات سكنية
48,376,972	48,376,972	فندق
--	1,950,000	مصنع
69,568,722	51,316,972	الإجمالي

٨/ أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية. موزعة حسب القطاع الجغرافي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

جمهورية مصر العربية				
الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
8,308,683,591	--	--	8,308,683,591	أرصدة لدى البنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء
				قروض لأفراد
288,010,290	181,668,263	63,411,887	533,090,440	حسابات جارية مدينة
12,557,651	10,978,760	3,022,495	26,558,906	بطاقات ائتمان
786,481,379	901,893,448	805,516,236	2,493,891,063	قروض شخصية
2,930,633,811	2,718,552,190	1,202,787,145	6,851,973,146	قروض عقارية
				قروض لمؤسسات
2,904,083,803	1,262,490,475	220,650,972	4,387,225,250	حسابات جارية مدينة
1,840,677,140	293,163,601	121,085,430	2,254,926,171	قروض مباشرة
2,665,335,999	--	--	2,665,335,999	قروض وتسهيلات مشتركة
				قروض مخصصة:
517,119,974	--	--	517,119,974	قروض أخرى
				استثمارات مالية
20,069,113,997	--	--	20,069,113,997	أدوات دين
957,966,388	27,785,044	16,532,778	1,002,284,210	أصول أخرى
41,280,664,023	5,396,531,781	2,433,006,943	49,110,202,747	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
35,818,093,494	4,732,733,708	3,017,657,648	43,568,484,850	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يمثل الجدول التالي تحليلاً بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية , موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك: (جنيه مصري)

الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	نشاط عقارى	خدمات	تجارة	مؤسسات صناعية	زراعة	مؤسسات مالية	
1515788451	-	-	-	-	-	6792895140	-	-	8308683591	أرصدة لدى البنوك
										قروض وتسهيلات للعملاء
										قروض لأفراد
-	-	-	-	-	-	-	-	533090440	533090440	حسابات جارية مدينة
-	-	-	-	-	-	-	-	26558906	26558906	بطاقات ائتمان
-	-	-	-	-	-	-	-	2493891063	2493891063	قروض شخصية
-	-	-	-	-	-	-				قروض عقارية
							68539496	-	4387225250	قروض لمؤسسات
150663494	47734563	1827001487	1118743130	617288675	557254405	-	14604295	-	2254926171	حسابات جارية مدينة
1176636151	1949140	247292380	171356550	421262877	221824778	-	-	-	2665335999	قروض مباشرة
-	-	-	-	2665335999	-	-				قروض وتسهيلات مشتركة
										قروض مخصصة
-	-	-	-	-	-	517119974	-	-	517119974	قروض مباشرة
										استثمارات مالية
-	-	-	-	-	-	20069113997	-	-	20069113997	أدوت دين
300896878	-	-	-	26177897	214700896	294975395	7246139	158314005	1002284210	أصول أخرى
3143957974	49683703	2074293867	1290099680	3730065448	993780079	27674104506	90389930	10063827560	49110202747	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
39847059	594823221	791126334	436164869	3526300708	1255853829	28108744500	174372387	8641251943	43568484850	الإجمالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث إن كلاً منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار .

ب- خطر السوق

القيمة المعرضة للخطر(Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب « القيمة المعرضة للخطر» للمحافظ بغرض المتاجرة وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة ويتم مراقبتها يومياً . القيمة المعرضة للخطر هي توقع احصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن ان يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%) وبالتالي هناك احتمال احصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة ويفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبّع نمط الحركة ذاته الذي حدث خلال العشرة أيام السابقة ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن السنتين السابقتين لحين تكوين بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر ولايمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

ب/١- أساليب قياس خطر السوق

اختبارات الضغوط Stress Testing:

تعطى اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

تركز خطر العملة على الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	عملات أخرى
الأصول المالية				
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	6,102,169	155,260	7366	200,840
أرصدة لدى البنوك	6,835,432	1,284,263	121,258	2,384,717
قروض وتسهيلات للعملاء	19455284	936,976	1005	3224
استثمارات مالية				
استثمارات التكلفة المستهلكة	35,399,950	3,000,000	--	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	21,500,000	14,800,000	--	--
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة				
أصول مالية أخرى	4,477,763	160,088	49,768	1715
إجمالي الأصول المالية	93,770,598	20,336,587	179,397	2,554,496
الالتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	42,273,657	15,155,717	--	--
ودائع العملاء	34,847,027	3,639,467	194,494	1,849,143
التزامات مالية أخرى	12,410,325	342,437	29,937	13,062
إجمالي الالتزامات المالية	89,531,009	19,137,621	224,431	1,862,205
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	4,239,589	1,198,966	(45,034)	692,291
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
إجمالي الأصول المالية	67,459,062	13,827,034	245,879	4,900,078
إجمالي الالتزامات المالية	64,402,843	12,975,625	213,684	4,356,053
صافي المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	3,056,219	851,409	32,195	544,025

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار تقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الإداة وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الاداة المالية نتيجة للتغير في اسعار العائد في السوق وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الاستثمار بقطاع الخزانة بالبنك. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب:-

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

ديسمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	-	-	-	-	4,275,996	4,275,996
أرصدة لدى البنوك	3,919,953	2366895	2,000,000	-	21,836	8,308,684
قروض وتسهيلات للعملاء	1,796,940	233800	6,688,948	11,010,433	-	19,730,121
استثمارات مالية						
بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	8,744,442	2206600	11,036,162	135,959	-	22,123,163
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	349,550	-	-	38,839	-	388,389
أصول مالية أخرى	-	-	-	2,702,397	8,055,405	10,757,802
إجمالي الأصول المالية	14,810,885	4,807,295	19,725,110	13,887,628	12,353,237	65,584,155
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	946,691	4163	-	-	474	951,328
ودائع للعملاء	8,913,598	2,519,319	2,133,607	8,539,016	19,179,930	41,285,470
قروض أخرى	10,178	6167	95,156	537,667	-	649,168
التزامات مالية أخرى	-	-	-	4,464,469	18,233,720	22,698,189
إجمالي الالتزامات المالية	9,870,467	2,529,649	228,763	13,541,152	37,414,124	65,584,155
فجوة إعادة تسعير العائد	4,940,418	2,277,646	17,496,347	346,476	(25,060,887)	()

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

– إدارة مخاطر السيولة:

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات بالبنك ما يلي:-
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء.
- ويوجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
- * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
- * إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم لجنة الأصول والالتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

– منهج التمويل:

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزانة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كلاً من: النقدية، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

– أرصدة لدى البنوك:

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائداً متغيراً بناءً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

– قروض وتسهيلات للبنوك:

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

– قروض وتسهيلات للعملاء:

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

– استثمارات في أوراق مالية:

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائداً المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة بناءً على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

– المستحق لبنوك أخرى والعملاء:

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائداً ثابتاً والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناءً على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي:-

– الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

– حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

– الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على اساس ربع سنوي ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:-

– الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .

– الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصرالأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد على ١٠٠%.

وتخضع فروع البنك لقواعد الإشراف المُنظمة للأعمال المصرفية في مصر.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:-

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

هـ- إدارة رأس المال

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
أسهم رأس المال	1,265,000,000	1,265,000
المجنب لزيادة رأس المال	379,500,000	
الاحتياطيات	234,460,2708	1,796,180,933
الأرباح المحتجزة	101,449,562	227,808,785
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستثمر	(347360176)	(350,826,192)
الدخل الشامل الآخر	78,882,087	-
إجمالي رأس المال الأساسي	3,822,074,181	2,938,163,526
صافي أرباح الفترة/ العام	1,520,562,204	1,399,368,783
إجمالي رأس المال الأساسي والأرباح المرحلة	5,342,636,385	4,337,532,309
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من الاحتياطي الخاص	4,205,000	4,205,000
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة	242,125,286	209,441,578
٥٠% من إجمالي استبعادات الشريحة الأولى والثانية	(23,000)	-
إجمالي رأس المال المساند	246,307,286	213,646,578
إجمالي رأس المال	5,588,943,671	455,178,887
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر		
إجمالي خطر الائتمان	19,370,022,890	16,755,326,263
إجمالي خطر السوق	1,148,203,656	1,252,236,394
إجمالي خطر التشغيل	6,291,125,500	5,447,362,000
إجمالي	26,809,352,046	23,454,924,657
* معيار كفاية رأس المال (%)	20,85	19,40

*بناءً على أرصدة القوائم المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨.

نسبة الرافعة المالية	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	5,342,636,385	4,337,532,309
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	51,801,086,000	47,671,651,000
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	1,522,070,000	1,005,506,000
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	53,323,156,000	48,677,157,000
نسبة الرافعة المالية (%)	10,02	8,91

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات:

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب- القيمة العادلة للمشتقات:

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة ، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا.

ج- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا اخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير مهمة قرب ميعاد الاستحقاق .

د - ضرائب الدخل:

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات مهمة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي

أ- التحليل القطاعي للأنشطة:

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي:-

* المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة:

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتسهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

* الاستثمار:

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

* الأفراد:

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية * أنشطته أخرى:

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال.

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك.

الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي:

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
7,974,640,061	2,059,138,326	2,058,270,881	1,310,460,595	2,546,770,259	إيرادات النشاط القطاعي
4,784,537,661	571,228,125	1,568,106,049	763,330,116	1,881,873,371	مصروفات النشاط القطاعي
3,190,102,400	1,487,910,201	490,164,832	547,130,479	664,896,888	نتيجة أعمال القطاع
(642,456,570)	-	-	-	-	مصروفات غير مصنفة
2,547,645,830	-	-	-	-	ربح العام قبل الضرائب
(596,556,487)	-	-	-	-	الضريبة
1,951,089,343	-	-	-	-	ربح العام

إجمالي	أنشطة أخرى	أفراد	استثمار	مؤسسات	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
7,105,842,266	1,810,544,096	1,982,503,035	1,192,746,195	2,120,048,940	إيرادات النشاط القطاعي
4,512,939,720	776,982,940	1,556,142,332	700,757,179	1,479,057,269	مصروفات النشاط القطاعي
2,592,902,546	1,033,561,156	426,360,703	491,989,016	640,991,671	نتيجة أعمال القطاع
(396,176,950)	-	-	-	-	مصروفات غير مصنفة
2,196,725,596	-	-	-	-	ربح العام قبل الضرائب
(570,249,132)	-	-	-	-	الضريبة
1,626,476,464	-	-	-	-	ربح العام

ب- تحليل القطاعات الجغرافية:

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
7,974,640,061	562,822,515	1,760,302,461	5,651,515,085	إيرادات القطاعات الجغرافية
5,426,994,231	301,792,461	963,558,682	4,161,643,088	مصروفات القطاعات الجغرافية
2,547,645,830	261,030,054	796,743,779	1,489,871,997	نتيجة أعمال القطاع
2,547,645,830				ربح العام قبل الضرائب
(596,556,487)				الضريبة
1,951,089,343				ربح العام
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
504,033,294,536	2,990,889,625	8,750,683,107	38,661,756,721	أصول القطاعات الجغرافية
				أصول غير مصنفة
504,033,294,536	2,990,889,625	8,750,683,107	38,661,756,721	إجمالي الأصول
45,402,560,826	2,999,966,242	9,153,811,238	33,248,783,346	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(227,299,232)	(5,402,850)	(18,218,110)	(203,678,272)	إهلاكات
(415,157,337)	-	-	-	عبء اضمحلال

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
				الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية
7,105,842,266	506,618,586	1,413,413,013	5,185,810,667	إيرادات القطاعات الجغرافية
4,909,116,670	252,403,172	667,647,554	3,989,065,944	مصروفات القطاعات الجغرافية
2,196,725,596	254,215,414	745,765,459	1,196,744,723	نتيجة أعمال القطاع
2,196,725,596				ربح العام قبل الضرائب
(570,249,132)				الضريبة
1,626,476,464				ربح العام
				الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية
42,457,304,535	2452,488,869	6,854,673,888	33,150,141,778	أصول القطاعات الجغرافية
817,097,894				أصول غير مصنفة
43,274,402,429	2,452,488,869	6,854,673,888	33,150,141,778	إجمالي الأصول
38,399,488,653	2,448,273,458	7,008,908,493	28,942,306,702	التزامات القطاعات الجغرافية
				بنود أخرى للقطاعات الجغرافية
(199,181,851)	(3,655,276)	(14,024,798)	(181,501,777)	إهلاكات
(196,995,099)	-	-	-	عبء اضمحلال

جـ- النشاط المصرفي والنشاط الاسكاني :

يتركز نشاط البنك الأساسي في الأنشطة المصرفية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي والمتمثلة في قبول الودائع من العملاء ومصادر الاموال الاخرى من الجهاز المصرفي والبنك المركزي المصري واستخدام هذه الأموال في الأنشطة الإقراض للغير من الشركات ومنتجات التجزئة المصرفية بأنواعها المختلفة وأنشطة الاستثمار قصير وطويل الأجل من خلال أسواق المال وغيرها من الاستثمارات المالية وتقديم الخدمات المصرفية بكافة انواعها باعتبار البنك من البنوك الرائدة في العمل المصرفي مع الالتزام الكامل وبشكل دائم مع قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعليمات البنك المركزي المصري بشأن القواعد الخاصة بالجهاز المصرفي شأنه في ذلك شأن كافة البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية .ولتعظيم العائد على حقوق المساهمين واستكمالاً لنظرة البنك في تكامل الخدمة المصرفية فقد يرى البنك في بعض الأحوال استثمار جزءاً من حقوق المساهمين والأوعية الادخارية طويلة الأجل في بعض ادوات حقوق الملكية لدى بعض الشركات التي تعمل في نشاط التنمية العقارية أو الدخول في بعض المشروعات الإسكانية لخدمة وتكامل أعماله المصرفية وبهدف تعظيم العائد على الأصول وحقوق المساهمين مع التأكيد على استراتيجية البنك بشأن الاستمرار كمؤسسة مصرفية تمثل الأنشطة الإسكانية جزءاً غير جوهري يساعد في الأساس فقط في تنمية وتعزيز وجود البنك من ضمن البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية والبنكية والتي من أهمها ان يكون الذراع الاساسية ل احد عملائه الذي يهدف من ضمن اغراضه إلى التنمية الإسكانية في اطار خطة الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية شأنه في ذلك شأن باقى عملاء البنك من المؤسسات والشركات والتي يهدف البنك إلى الحفاظ على استمرار علاقات مصرفية متميزة معهم في إطار عمله المصرفي.

وفيما يلي بيان بتوزيع الإيرادات والمصروفات والأرباح على كل من النشاط المصرفي والنشاط العقاري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

(القيمة بالآلف جنيه مصري)

البيان	من ٢٠١٩/١/١ إلى ٢٠١٩/١٢/٣١			من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١		
	النشاط الإسكاني	النشاط المصرفي	الإجمالي	النشاط الإسكاني	النشاط المصرفي	الإجمالي
عائد القروض والإيرادات المشابهة	-	6,605,814	6,605,814	-	6,108,252	6,108,252
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	-	(3,663,770)	(3,663,770)	-	(2,960,642)	(2,960,642)
صافي الدخل من العائد	-	2,942,044	2,942,044	-	3,147,610	3,147,610
إيرادات الأتعاب والعمولات	102,255	261,239	363,494	116,132	216,836	332,968
مصروفات الأتعاب والعمولات	-	(34,808)	(34,808)	-	(28,881)	(2881)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	102,255	226,431	328,686	116,132	187,955	304,087
توزيعات الأرباح	-	127,804	127,804	-	82502	82,502
صافي دخل الاستثمارات المالية بالقيمة –العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	60,241	60,241	-	62160	62,160
أرباح مشروعات البنك الإسكانية	402,469	-	402,469	444,793	-	444,793
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	-	(415,157)	(415,157)	-	(219,529)	(219,529)
مصروفات إدارية	(28,1577)	(1,366,564)	(1,648,141)	(221,973)	(1,197,206)	(1,419,179)
رد (عبء) مخصصات أخرى	-	599,948	599,948	-	(284,103)	(284,103)
إيرادات تشغيل أخرى	62,080	87,672	149,752	56,553	21,831	78,384
صافي الربح قبل ضرائب الدخل	285,227	2,262,419	2,547,646	395,505	1,801,220	2,196,725
مصروفات ضرائب الدخل	(64,176)	(532,381)	(596,557)	(88,989)	(481,260)	(570,249)
صافي أرباح العام	221,051	1,730,038	1,951,089	30,516	1,319,960	1,626,476

٦- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠١٩ جنيه مصري	٢٠١٨ جنيه مصري
قروض وتسهيلات للعملاء	2,417,098,554	1,878,163 ش
استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)	2,842,135,772	2,622,375,588
ودائع وحسابات جارية	1,346,579,566	1,612,176,887
الإجمالي	6,605,813,892	6,112,716,300
تخلفه الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
للبنوك	37,306,501	40,956,560
للعملاء	3,413,893,269	2,688,956,798
	3,451,199,770	2,729,913,358
قروض مالية أخرى	212,570,044	230,728,595
الإجمالي	3,663,769,814	2,960,641,953
الصافي	2,942,044,078	3,152,074,347

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٢٠١٩ جنيه مصري	٢٠١٨ جنيه مصري
إيرادات الأتعاب والعمولات		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالانتماء	61,229,932	28,058,603
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	157,768,667	156,286,198
أتعاب أخرى	144,495,604	148,622,815
	363,494,203	332,967,616
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(34,808,478)	(28,880,648)
الصافي	328,685,725	304,086,968

٨- توزيعات الارباح

	٢٠١٩ جنييه مصري	٢٠١٨ جنييه مصري
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	2,974,549	2,356,179
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	3,172,289	5,767,111
شركات تابعة وشقيقة	121,656,945	74,378,628
الإجمالي	127,803,783	82,501,918

٩- صافي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلةمن خلال الارباح او الخسائر

	٢٠١٩ جنييه مصري	٢٠١٨ جنييه مصري
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	17,880,526	15,833,719
أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	42,360,210	41,861,278
الإجمالي	60,240,736	57,694,997

١٠- ارباح مشروعات البنك الاسكانية

	٢٠١٩ جنييه مصري	٢٠١٨ جنييه مصري
مبيعات وحدات إسكان	551,428,768	486,156,839
تكلفة الوحدات المباعة	(198,159,245)	(174,846,474)
مجممل ربح الوحدات	353,269,523	311,310,365
إيرادات إسكان أخرى	49,199,198	133,482,350
الإجمالي	402,468,721	444,792,715

١١- مصروفات إدارية

	٢٠١٩ جنييه مصري	٢٠١٨ جنييه مصري
تكلفة العاملين	726,080,536	591,030,393
تأمينات اجتماعية	39,209,708	30,631,698
تكلفة مزايا التقاعد	14,747,158	11,656,711
مستلزمات التشغيل	611,353,350	452,259,158
مصروفات جارية	309,459,340	264,912,725
حصة النشاط الرياضي والاجتماعى	1,743,660	1,282,550
تبرعات	44,547,303	67,403,134
الإجمالي	1,648,141,055	1,419,176,369

١٢- إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٨ جنيه مصري	٢٠١٩ جنيه مصري	
(4,279,119)	(11,111,140)	خسائر تقييم أرصدة الأصول و الالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
2,511,838	3,336,849	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
5,148,949	(14,270,201)	(عبء) رد اضمحلال أصول أخرى ومشروعات
56,553,447	66,769,792	إيجارات محصلة
18,448,502	105,028,079	أخرى
78,383,617	149,753,379	الإجمالي

١٣- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان

٢٠١٨ جنيه مصري	٢٠١٩ جنيه مصري	
(196,995,099)	(413,217,180)	قروض و تسهيلات للعملاء
-	249,073	أرصدة لدى البنوك
-	(2,189,230)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(196,995,099)	(415,157,337)	الإجمالي

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

٢٠١٨ جنيه مصري	٢٠١٩ جنيه مصري	
(561,852,354)	(598,547,674)	الضرائب الحالية
(8,396,778)	1,991,187	الضرائب المؤجلة
(570,249,132)	(596,556,487)	الإجمالي

هـ- نصيب السهم في صافي أرباح العام

تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

٢٠١٨ جنيه مصري	٢٠١٩ جنيه مصري	
2196,725,596	2,547,645,830	الربح المحاسبي بعد التسوية
22.5%	22.5%	سعر الضريبة
494,263,259	573,220,312	ضريبة الدخل المحسوبة على الربح الأساسي
		يضاف/ (يخصم)
31,938,354	236,035,036	مصروفات غير قابلة للخصم
(33,709,946)	(291,142,823)	إعفاءات ضريبية
71,625,446	(57,552,999)	تأثير المخصصات
	1,991,187	تأثير الإهلاكات
4,890,698	7,130,476	ضريبة قطعية
1,241,321	12,866,485	ضريبة وعاء مستقل أذون
561,852,354	598,547,674	مصروفات ضريبة الدخل
25.6%	23.5%	سعر ضريبة الدخل

٢٠١٨ جنيه مصري	٢٠١٩ جنيه مصري	
1,626,476,464	1,951,089,343	صافي أرباح العام
(15,000,000)	(15,000,000)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(162,231,902)	(194,774,799)	حصة العاملين في الأرباح
1,449,244,562	1,741,314,544	المتاح للمساهمين من صافي أرباح العام
126,500,000	126,500,000	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
11.46	13.77	نصيب السهم في صافي أرباح العام

* مبالغ تقديرية على أن تعتمد المبالغ من الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في نهاية العام.

١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٢٠١٨ جنييه مصري	٢٠١٩ جنييه مصري	
842,522,974	716,585,294	نقدية
1,643,612,237	3,559,410,612	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
2,486,135,211	4,275,995,906	
2,486,135,211	4,275,995,906	أرصدة بدون عائد

١٧- أرصدة لدى البنوك

٢٠١٨ جنييه مصري	٢٠١٩ جنييه مصري	
34,187,623	21,836,151	حسابات جارية
8,715,315,360	8,286,847,440	ودائع
-	-	مخصص خسائر الاضمحلال
8,749,502,983	8,308,683,591	
7,049,851,060	6,792,895,140	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
1,659,968,024	196,878,495	بنوك محلية
39,683,899	18,909,956	بنوك خارجية
8,749,502,983	8308683591	
34,187,623	21836151	أرصدة بدون عائد
8,715,315,360	8286847440	أرصدة ذات عائد ثابت
8,749,502,983	8308683591	
8,749,502,983	8308683591	أرصدة متداولة

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

* قروض مدعمة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم سدادها بزننظام:

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
		أفراد
343,854,016	533,090,440	حسابات جارية مدينة
19,079,976	26,558,906	بطاقات ائتمان
1,838,753,818	2,493,891,063	قروض شخصية
6,386,914,018	6,851,973,146	قروض عقارية
8,588,601,828	9,905,513,555	إجمالي
		مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
3,431,721,353	4,387,225,250	حسابات جارية مدينة
2,011,819,891	2,254,926,171	قروض مباشرة
1,034,371,057	2,265,335,999	قروض وتسهيلات مشتركة
621,019,249	517,119,974	قروض أخرى*
7,098,931,550	9,824,607,394	إجمالي
15,687,533,378	19,730,120,949	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
		يخصم:
(2,027,028,221	(2,251,418,897)	مخصص خسائر الاضمحلال
(51,250,753)	(18,204,192)	الفوائد المجنبه
13,609,254,404	17,460,497,860	
3,983,263,142	4,229,920,481	أرصده متداوله
11,704,270,236	15,500,200,468	أرصده غير متداوله
15,687,533,378	19,730,120,949	

* قروض مدعمة في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم سدادها بانتظام.

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء:

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
1,922,302,914	2,027,028,221	الرصيد في أول العام
-	(283,440,911)	المحول إلى احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9
196,995,099	413,217,180	عبء الاضمحلال
(101,891,756)	(17,752,764)	مبالغ تم اعدامها خلال العام
8,515,345	122,783,952	مبالغ مستردة خلال العام
1,106,619	(10,416,781)	فروق تقييم عملات أجنبية
2,027,028,221	2,251,418,897	الرصيد في آخر العام

١٩- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
		أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية
62,162,100	57,529,241	أسهم شركات محلية
62,162,100	57,529,241	إجمالي أدوات حقوق الملكية
303,472,677	330,860,026	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
365,634,777	388,389,267	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

٢٠- استثمارات مالية (بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		أدوات دين:
1,358,475,700	1,918,090,419	مدرجة في السوق
(89,729,678)	(133,378,072)	عوائد لم تستحق بعد
		أدوات حقوق ملكية:
40,316,488	99,008,798	غير مدرجة في السوق
17,000,000	36,949,001	أدوات وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
1,326,062,510	1,920,670,146	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,456,800,254	14,344,411,635	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
13,782,862,764	16,265,081,781	إجمالي استثمارات مالية
13,725,546,276	16,129,123,982	أرصدة متداولة
57,316,488	135,957,799	أرصدة غير متداولة
13,782,862,764	16,265,081,781	
13,725,546,276	16,129,123,982	أدوات دين ذات عائد ثابت

	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول يناير	1,326,062,510	12,456,800,254	13,782,862,764
صافي حركة الشراء والبيع	514,084,445	1,998,371,888	2,512,456,333
استهلاك خصم إصدار	-	10,719,502	10,719,502
التغير في القيمة العادلة	80,523,191	-	80,523,191
عمليات بيع أدوات دينمع التزام بإعادة الشراء	-	(113,192,975)	(113,192,975)
مخصص اضمحلال أدوات دين	-	(8,287,034)	(8,287,034)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	1,920,670,146	14,344,411,635	16,265,081,781
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	41,968,342	2,384,147,308	2,426,115,650
صافي حركة الشراء والبيع	1,285,735,372	14,579,180,072	15,864,915,344
استهلاك خصم إصدار	-	10,148,637	10,148,637
التغير في القيمة العادلة	(1,641,104)	-	(1,641,104)
عمليات بيع أدوات دين مع التزام بإعادة الشراء	-	(4516675763)	(4,516,675,763)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	1,326,062,510	12,456,800,254	13,782,862,764

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	80,523,191	(1,641,104)
إجمالي	80,523,191	(1,641,104)

٢١- استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

2018/12/31			2019/12/31		
نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة المباشرة وغير المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	قيمة المساهمة
أولاً- شركات تابعة:					
92%	92%	460,000,000	92%	92%	460,000,000
94.96%	60%	180,000,000	94.96%	60%	180,000,000
62.62%	15.7%	942,000	62.62%	15.7%	942,000
85.92%	39%	1521,000	85.92%	39%	1,521,000
93.83%	24%	48,900,000	93.83%	24%	48,900,000
94.2%	39%	2,178,158	94.2%	39%	2,178,158
86.92%	40%	4,000,000	86.92%	40%	4,000,000
92.77%	37%	74,000,000	92.77%	37%	74,000,000
94.82%	40%	6,000,000	94.82%	40%	6,000,000
97.11%	60%	59,366,343	97.11%	60%	59,366,343
ثانياً: شركات شقيقة					
35%	35%	5,250,000	35%	35%	5,250,000
24.84%	24.84%	175,161,370	24.84%	24.84%	175,161,370
53.66%	36.9%	198,622,250	53.66%	36.9%	198,622,250
39.84%	38%	491,473,000	39.84%	38%	491,473,000
49.32%	30%	1	49.32%	30%	1
47.78%	14.59%	1	47.78%	10.8%	1
30%	30%	1	30%	30%	1
		1,663,314,124			1,663,314,124
الاجمالي					

* تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة أوبليسك لإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بمبلغ ٧٤٩٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري واحد.

** تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة اتش دى لتداول الأوراق المالية مبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بمبلغ ١٧٩٩٩٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري واحد.

*** تتمثل قيمة مساهمة البنك في شركة مصر سيناء للسياحة مبلغ ٢٩٩٨٣٢٠٠ جنيه مصري وقد تم تكوين اضمحلال للشركة بمبلغ ٢٩٩٨٣١٩٩ جنيه مصري لتصبح قيمة المساهمة بعد الاضمحلال مبلغ جنيه مصري واحد.

٢٢- مشروعات الإسكان

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
186498759	187935136	أراضي مخصصة لمشروعات الإسكان
161166115	79240591	أعمال تحت التنفيذ
508871393	899445541	أعمال تامة
(19327219)	(24016757)	اضمحلال مشروعات الإسكان
837209048	932604511	الإجمالي

- تتضمن أعمال تحت التنفيذ مبلغ ٣٣.٦٢ مليون جنيه قيمة تكاليف الاقتراض التي قام البنك بتحميلها على أعمال تحت التنفيذ بمعدل سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي.

- بلغ إجمالي مساحات الوحدات السكنية الخالية والمتاحة للبيع ١٣١٨٨٩ متراً وبلغت مساحة المباني الإدارية والتجارية ٧١٦٣ متراً والأراضي الفضاء ١٣٥٢١٤ متراً.

٢٣- استثمارات عقارية

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
142600465	112955719	إجمالي الاستثمارات
(29572013)	(33631691)	مجمع الإهلاك
113028452	79324028	صافي القيمة الدفترية أول العام
9033572	39380915	إضافات
(38678318)	(366216)	استبعادات
5209293	61389	استبعادات من مجمع الإهلاك
(9268971)	(11921913)	إهلاك العام
79324028	106478203	صافي القيمة الدفترية آخر العام

- تؤجر الاستثمارات العقارية لشركات البنك والغير بعقود إيجار يتم تجديدها في نهاية كل عقد ويتم احتساب قسط إهلاك لهذه الوحدات المؤجرة بنسبة ٥% سنوياً.

- تم تقييم الاستثمارات العقارية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بالقيمة العادلة بواسطة مقيم حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع بمبلغ ٣٧٤,١ مليون جنيه مصري.

٢٤- أصول غير ملموسة

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
		برامج الحاسب الآلي
174990356	296917162	التكلفة في أول العام
121926806	77010051	الإضافات خلال العام
296917162	373927213	التكلفة في آخر العام
(89802755)	(176085335)	مجمع الاستهلاك في أول العام
(86282580)	(83952308)	الاستهلاك خلال العام
(176085335)	(260037643)	مجمع الاستهلاك في آخر العام
120831827	113889750	صافي القيمة الدفترية آخر العام

٢٥- أصول أخرى

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
491371541	467417126	الإيرادات المستحقة
3516921	6152397	المصروفات المقدمة
68270066	236437444	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
28193088	76413386	دفعات مقدمة للمقاولين وجهات أخرى
1742622	5727846	التأمينات والعهد
48021946	123763162	حسابات مدينة تحت التسوية
51316972	69568722	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
191634040	16804127	أخرى
884067196	1002284210	الإجمالي

٢٦- أصول ثابتة

جنيه مصري

أراضي	مبانٍ وإنشاءات	وسائل نقل	آلات ومعدات	أثاث	تجهيزات	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨						
2777944	454524863	42084860	303879472	65183892	15266709	883717740
-	131504403	23401406	175809879	30687113	12554135	373956936
2777944	323020460	18683454	128069593	34496779	2712574	509760804
20520830	54167548	4097500	207277679	14485143	-	300548700
-	1449135	1622386	55440	-	-	3126961
-	1177420	1622344	55434	-	-	2855198
-	22102633	6640490	75792859	6013123	2350166	112899271
-	872403	-	-	-	-	872403
23298774	353941257	16140422	259554407	42968799	362408	696266067
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩						
23298774	507243276	44559974	511101711	79669035	15266709	118139479
-	153302019	28419552	251547304	36700236	14904301	484873412
23298774	353941257	16140422	259554407	42968799	362408	696266067
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
23298774	353941257	16140422	259554407	42968799	362408	696266067
154342785	138114529	11473600	65761991	20441618	9945020	391128543
-	738456	2802651	6574433	972669	-	11088209
-	144907	2233722	6572215	913576	-	9864420
-	27032307	8973662	99871155	7234857	234944	143346925
177641559	46429930	18071431	225443025	56116467	1121484	942823896
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
177641559	644619349	53230923	570289269	99137984	16260729	1561179813
-	180189419	35159492	344846244	43021517	15139245	618355917
1776141559	464429930	18071431	225443025	56116467	1121484	942823896

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
982699	473875	حسابات جارية
455937553	950854149	ودائع
456920252	951328024	
451289470	946691250	بنوك محلية
5630782	4636774	بنوك خارجية
456920252	951328024	
982699	473875	أرصدة بدون عائد
455937553	950854149	أرصدة ذات عائد ثابت
456920252	951328024	
456920252	951328024	أرصدة متداولة

٢٨- ودائع العملاء

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
15053072298	16417342367	ودائع تحت الطلب
6461702284	10952929532	ودائع لأجل وبإخطار
3628298781	4598185857	شهادات ادخار
5030227545	6012755422	ودائع توفير
3948769212	3304257297	ودائع أخرى
34122070120	41285470475	
17786704571	23402845987	ودائع مؤسسات
16335365549	17882624488	ودائع أفراد
34122070120	41285470475	
17491091848	19179929618	أرصدة بدون عائد
5030227545	6012755422	أرصدة ذات عائد متغير
11600750727	16092785435	أرصدة ذات عائد ثابت
34122070120	41285470475	
30493771339	36687284618	أرصدة متداولة
3627298781	4598185857	أرصدة غير متداولة
34122070120	41285470475	

٢٩- قروض أخرى

معدل العائد (%)	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	
قروض طويلة الأجل			
قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري			
قروض نشاط البنك	12.75%	1610440	4568112
هيئة المجتمعات العمرانية	12.75%	29511028	38622647
هيئة تعاونيات البناء والإسكان	12.75%	441428497	516071323
صندوق تمويل المساكن	12.75%	10134409	14699165
إجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري		482684374	573961247
قروض ممنوحة من الصندوق الاجتماعي للتنمية	7% - 14.75%	106555000	58815000
قرض الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري	11% - 10.25%	59928623	68979367
الإجمالي		649167997	701755614
أرصدة متداولة		111500862	131663000
أرصدة غير متداولة		537667135	570092614
		649167997	701755614

٣٠- التزامات أخرى

- قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال العام وعام المقارنة.

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
عوائد مستحقة	233941426	342069645
إيرادات مقدمة	1965725	1324790
مصرفات مستحقة	127114847	112382275
دائنون	37350470	41319098
مقدمات حجز وحدات ملك البنك	1409098	1830637
دفعات مسددة تحت حساب الأقساط	135266959	218121760
شيكات تحت الدفع وحسابات دائنة تحت التسوية	472738554	553925012
أرصدة دائنة متنوعة	1086550754	1064655755
الإجمالي	2096337833	2335628972

٣١-مخصصات أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١

	رصيد أول العام	المحول من احتياطي المخاطر العام طبقاً لمعيار IFRS9	المكون خلال العام	المحول خلال العام	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي
مخصص الالتزامات العرضية	59741681	62652079		-	-	(104110569)	18283191
مخصص ارتباطات القروض	-	277566242	-	-	-	(261813683)	15752559
مخصص مطالبات الضرائب	402857466	-	-	18437906	(421452)	(243198244)	177675676
مخصص مطالبات قضائية	132848661	-	3655000	-	(50000)	(218091)	136235570
مخصص إعانة الكوارث	42766	-	208106	-	(236152)	-	14720
مخصص مطالبات أخرى	9581455	-	10114512	-	(4996624)	(4584831)	10114512
الإجمالي	605072029	340218321	13977618	18437906	(5704228)	(613925418)	358076228

٢٠١٨/١٢/٣١

	رصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	الإجمالي
مخصص الالتزامات العرضية	37207675	22534006	-	59741681
مخصص مطالبات الضرائب	240378893	174760338	(12281765)	402857466
مخصص مطالبات قضائية	32751858	100500000	(403197)	132848661
مخصص إعانة الكوارث	72100	242302	(271636)	42766
مخصص مطالبات أخرى	980603	8600852	-	9581455
الإجمالي	311391129	306637498	12956598	605072029

رد (عبء) مخصصات أخرى:

٢٠١٩/١٢/٣١			٢٠١٨/١٢/٣١			
المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي	المكون خلال العام	انتفى الغرض منه	الإجمالي	
-	104110569	104110569	(22534006)	-	(22534006)	مخصص الالتزامات العرضية
-	261813683	261813683	-	-	-	مخصص ارتباطات القروض
-	243198244	243198244	(174760338)	-	(174760338)	مخصص مطالبات الضرائب
(3655000)	218091	(3436909)	(100500000)	-	(100500000)	مخصص مطالبات قضائية
(208106)	-	(208106)	(242302)	-	(242302)	مخصص إعانة الكوارث
(10114512)	4584831	(5529681)	(8600852)	-	(8600852)	مخصص مطالبات أخرى
(13977618)	613925418	599947800	(306637498)	-	(306637498)	الإجمالي

٣٢- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٢.٥% عن السنة المالية الحالية .
لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

الالتزامات الضريبية المؤجلة:

فيما يلي أرصدة وحركة الالتزامات الضريبية المؤجلة:-

الالتزامات الضريبية المؤجلة		
٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
(17653453)	(15662266)	الأصول الثابتة وغير الملموسة
(17653453)	(15662266)	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها التزام

حركة الالتزامات الضريبية المؤجلة:

الالتزامات الضريبية المؤجلة		
٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
(9256675)	(17653453)	الرصيد في أول العام
(8396778)	1991187	المحمل على قائمة الدخل
(17653453)	(15662266)	الرصيد في آخر العام

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها:

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
405405644	450283779	مخصص خسائر اضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠% من المكون خلال العام
38518068	27247114	بنود أخرى

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم توافر تأكيد معقول بإمكانية الاستفادة منها / أو وجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول .

٣٣- التزامات مزايا التقاعد العلاجية

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
		التزامات مزايا التقاعد مدرجة بالميزانية عن:
36433851	39676455	- المزايا العلاجية بعد التقاعد

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:-

33793347	36433851	الرصيد في أول العام
9326020	11876993	تدعيم خلال العام
(6685516)	(8634389)	تكلفة الخدمة الحالية
36433851	39676455	الرصيد في آخر العام

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:-

سنة المقارنة %	السنة الحالية %	
5%	10%	معدل الخصم
10.75%	10.75%	معدل العائد المتوقع على الأصول
12.860	13.903	متوسط تكلفة العلاج الطبي للفرد
19%	10%	معدل التضخم في تكاليف الخدمة الطبية
(49-A52) الجدول البريطاني	(49-A52)	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في مصر.

٣٤- رأس المال

رأس المال المرخص به:

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه مصري بإجمالي ١٢٦٥٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية

١- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليارات جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠مليوناً إلى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الإعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الأولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجارى وتم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيهاً بالإضافة إلى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ ملايين سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيه بالاضافة إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشا وقد تم تغطية الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه .

٢- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٦٥ مليون جنيه عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنيه مجاناً من الاحتياطي القانونى عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة أسهم وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه .

٣- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنيه إلى ١٥١٨ مليون جنيه عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه من ألاتحياطي العام وفقا للمركز المالي للبنك في ٣٠سبتمبر ٢٠١٧ وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة أسهم اصلية وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجارى.

٤- وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٨ على زيادة راس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنيه إلى ١٦٤٤.٥ مليون جنيه عن طريق الاحتياطي القانونى بواقع سهم مجاني لكل عشرة أسهم قيمة كل سهم ١٠ جنيهات مصرية وبقيمة إجمالية ١٢٦.٥ مليون جنيه مصري وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجارى.

وفيما يلي بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة تزيد على ٥% من رأس مال البنك المصدر:-

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	ألف جنيه مصري
هيئة المجتمعات العمرانية	37713240	29.81%	377132
شركة ريمكو للاستثمار	12319998	9.74%	123200
شركة مصر لتأمينات الحياة	11283840	8.92%	112838
شركة مصر للتأمين	10492492	8.29%	104925
صندوق تمويل المساكن	9370450	7.41%	93705
رولاكو أي جى بى للاستثمار	9151928	7.32%	87917
هيئة الأوقاف المصرية	6362950	5.03	63630

٣٣- التزامات مزايا التقاعد العلاجية

٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	
		نزامات مزايا التقاعد مدرجة بالميزانية عن:
36433851	39676455	المزايا العلاجية بعد التقاعد

تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:-

33793347	36433851	رصيد في أول العام
9326020	11876993	عديم خلال العام
(6685516)	(8634389)	كلفة الخدمة الحالية
36433851	39676455	رصيد في آخر العام

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:-

السنة الحالية %	سنة المقارنة %	
10%	5%	يعدل الخصم
10.75%	10.75%	يعدل العائد المتوقع على الأصول
13.903	12.860	توسط تكلفة العلاج الطبي للفرد
10%	19%	يعدل التضخم في تكاليف الخدمة الطبية
(49-A52)	(49-A52) الجدول البريطاني	يعدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في مصر.

٣٤- رأس المال

رأس المال المرخص به:

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه مصري بإجمالي ١٢٦٥٠ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات مصرية

١- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٥ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري إلى ٣ مليارات جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠مليوناً إلى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الإعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ للمرحلة الأولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجارى وتم الإعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٠١٠/٣/٢٣ وحتى ٢٠١٠/٤/٢٩ والمساهمين الجدد حتى ٢٠١٠/٥/١٣ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيهاً بالإضافة إلى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ ملايين سهم إثابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيهه بالإضافة إلى مصاريف إصدار ٢٥ قرشا وقد تم تغطية الاكتتاب بالكامل وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١١٥٠ مليون جنيه .

٢- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٦٥ مليون جنيه عن طريق توزيع ١١٥ مليون جنيه مجاناً من الاحتياطي القانونى عن عام ٢٠١٢ بواقع سهم لكل عشرة أسهم وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٢٦٥ مليون جنيه .

٣- وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٠ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٦٥ مليون جنيه إلى ١٥١٨ مليون جنيه عن طريق تحويل مبلغ ٢٥٣ مليون جنيه من ألاتحياطي العام وفقا للمركز المالى للبنك في ٣٠سبتمبر ٢٠١٧ وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل خمسة أسهم اصلية وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجارى.

٤- وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٨ على زيادة راس المال المصدر والمدفوع من ١٥١٨ مليون جنيه إلى ١٦٤٤.٥ مليون جنيه عن طريق الاحتياطي القانونى بواقع سهم مجاني لكل عشرة أسهم قيمة كل سهم ١٠ جنيهات مصرية وبقيمة إجمالية ١٢٦.٥ مليون جنيه مصري وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأشير بالسجل التجارى.

وفيما يلي بيان بالمساهمين الذين يمتلكون نسبة تزيد على ٥% من رأس مال البنك المصدر:-

المساهم	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	ألف جنيه مصري
هيئة المجتمعات العمرانية	37713240	29.81%	377132
شركة ريمكو للاستثمار	12319998	9.74%	123200
شركة مصر لتأمينات الحياة	11283840	8.92%	112838
شركة مصر للتأمين	10492492	8.29%	104925
صندوق تمويل المساكن	9370450	7.41%	93705
رولاكو أي جى بى للاستثمار	9151928	7.32%	87917
هيئة الأوقاف المصرية	6362950	5.03	63630

٣٦- توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين

٣٧- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء. -

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	716585293	842522974
أرصدة لدى البنوك	2439670651	7307187624
استثمارات مالية بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	24782	-
	3156280726	8149710598

٣٨- التزامات عرضية وارتباطات

أ- مطالبات قضائية:

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في تاريخ الميزانية ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث إنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها .

ب- ارتباطات رأسمالية:

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية مبلغ ٣١٢ ٦٦٨ ٩٣٠ جنيهاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٩١٨٣٠٤١٨١ جنيهاً في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات معدات وتجهيزات فروع وتحديث المنظومة البنكية والمساهمات في الشركات الشقيقة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق تدفقات نقدية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج- ارتباطات تشغيلية:

بلغ الارتباط التشغيلي مبلغ ٦٨١ ٢١٧ ٨٠٠ جنيهاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٦١٨٨٨٨٢١ جنيهاً في تاريخ المقارنة والممثل في عقود الايجار التشغيلي.

د- التزامات عرضية:

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
خطابات ضمان	2004778108	1217736151
اعتمادات مستندية	42504726	180523783
يخصم:		
الضمانات النقدية	(841414871)	(247758663)
الالتزامات العرضية	1205867963	1150501271

٣٩- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية.

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما يلي :

	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٨/١٢/٣١ جنيه مصري
قروض	482347000	217352000
ودائع	480970000	517962000

– وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ و ١ مارس ٢٠١٢ فقد بلغ متوسط صافي المرتبات والمكافآت الشهرية التي يتقاضاها العشرون اصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر في البنك والشركات التابعة والشقيقة مبلغ ٧٣٢ ٨٤٩ ٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٢٥٠ ٥٣٢ ٣ جنيهاً مصرياً في تاريخ المقارنة.

٤٠- صناديق الاستثمار

صندوق التعمير :

وافق مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٧/٩/١٠ على إنشاء صندوق تراكمي مع توزيع عائد دورى حجمه ١٠٠ مليون جنيه باسم « صندوق التعمير» واسناد ادارته إلى شركة برايم لإدارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي بموجب خطاب السيد الأستاذ / نائب المحافظ المؤرخ ٢٠٠٨/١/٣٠ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ وتم الإعلان عن نشرة الاكتتاب في الصندوق بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ وتم فتح باب الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ وتم غلق باب الاكتتاب يوم ٢٠٠٨/٦/٥ وتم الاكتتاب بمبلغ ١٤١,٢ مليون جنيه وتبلغ نسبة مساهمة البنك في الصندوق بنسبة ٥% متمثلة في عدد ٥٠ ألف وثيقة بإجمالي مبلغ ٥ ملايين جنيه والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه.

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نحو ٢٠٩.١٢ جنيه مصري .

صندوق موارد :

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ وافق مجلس إدارة البنك على إنشاء صندوق استثمار نقدي ذى عائد يومي تراكمي تحت اسم صندوق (موارد) وإسناد ادارته إلى شركة برايم انفستمنت لإدارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ وتم الإعلان عن نشرة الاكتتاب وتم فتح باب الاكتتاب للصندوق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ وتبلغ مساهمة البنك في الصندوق مبلغ ١٢ مليون جنيه بنسبة ٥% متمثلة في عدد ٩٨٦, مليون وثيقة والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيهاً .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نحو ٢٦.٨٦جنيه مصري .

٤- الموقف الضريبي

ضريبة كسب العمل:

الفترة من بداية النشاط – ٢٠٠٧	تم الانتهاء من الفحص واللجان الداخلية والربط	النهائي والسداد.
الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٢	تم الانتهاء من الفحص وسداد الضريبة وإحالة نقاط	الخلاف للجان الطعن.
الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧	جارٍ فحص الضريبة عن تلك السنوات	
الفترة من ٢٠١٨ – ٢٠١٩	البنك يقوم بسداد الضريبة الشهرية وتقديم	التسويات الضريبية في المواعيد المقررة طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ضريبة الدمغة:

تم الربط النهائي على فروع البنك حتى نهاية العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ضريبة الدمغة. واعتباراً من ١ أغسطس ٢٠٠٦ تم تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٨.

الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١	تم الفحص والربط النهائي وتم سداد الفروق الضريبية	التي أسفر عنها الفحص.
الفترة من ٢٠١٣/٤/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١	تم الفحص في ضوء التعليمات التنفيذية الصادرة من	مصلحة الضرائب برقم ٦١ لسنة ٢٠١٥ ولم يرد نموذج الربط علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة الدمغة كل ربع سنة بانتظام .
الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١	لم يتم الفحص علماً بأن البنك يقوم بسداد ضريبة	الدمغة كل ربع سنة بانتظام .

ضريبة أرباح شركات الأموال:

الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٤	تم الفحص والمحاسبة والربط النهائي والسداد عن
-----------------------	--

ضريبة الأشخاص الاعتبارية:

الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧	تم الانتهاء من الفحص وسداد فروق الضرائب	المستحقة وصدور قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء.
الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٢	تم الفحص وسداد فروق الضرائب المستحقة وصدور	قرار لجنة الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء .
الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٤	تم الفحص و عمل اللجان الداخلية والإحالة إلى لجنة	الطعن وإحالة الخلاف إلى الطعن أمام القضاء.
عام ٢٠١٥ – ٢٠١٧	تم الفحص والاعتراض على نموذج الربط وجارٍ الانتهاء	من أعمال اللجنة الداخلية.
عام ٢٠١٨	قام البنك بتقديم الإقرارات الضريبية وفقاً لقانون	الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في الموعد القانوني وسداد الضريبة ولم يتم الفحص .